

جامعة النيلين
كلية الدراسات العيا
قسم التاريخ

التكالب الاستعماري على زنجبار في عهدالسلطان برغش بن سعيد
(1870-1888م)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التاريخ

إعداد الطالبة :
فرحه محمود محمد حامد

إشراف الدكتور:
محمد المصطفى ابو القاسم

1441هـ/2019م


بسم الله الرحمن الرحيم

إستهلال

يقول الله عز وجل فى محكم تنزيله :-

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾

صدق الله العظيم

سورة العلق الايات من (1–5)

إهـــــــــــــداء

.

إلى من وسعتني رحمتها صغيرا ، وأسعدتني صحبتها كبيرا .
إلى أمي الغالية لكي كل الحب
إلي والدي الغالي
إلى اقرب الناس من قلبي ، وأولاهم بحبي ....
أمي الغالية
إلى اعز ما في الوجود أخواني وأخواتي.
إلى كل من يتكبد عناء قراءته سواء لتقيمه أولنقده أو لزيادة علمه
أو لإشباع فضوله .
إليهم جميعا أهدى هذا البحث .
الباحثة

شكر وتقدير

أشكر الله العلى القدير الذي أنعم على بنعمة العقل والدين القائل في محكم التنزيل :- (وفوق كل ذي علم عليم) . [1]
صدق الله العظيم

وقال رسول الله (ص) : - (من صنع إليكم معروفا فكافئوه ، فان لم تجدوا ما تكافئونه به فأدعو له حتى تروا إنكم كافأتموه ....)
رواه أبو داوود

وأثنى ثناء حسنا على الدكتور/ **محمد المصطفى أبو القاسم**المشرف على هذا البحث الذي لم يبخل على يوم بالتوجيه والإرشاد.

وأيضا وفاء وتقديرا واعترافا منى بالجميل أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي بجامعة النيلين والشكر موصول لجامعة النيلين كلية الدراسات العليا قسم التاريخ والزملاء والأصدقاء .

والله ولى التوفيق

[1] سورة يوسف -الآية 76

المستخلص

تحاول هذه الدراسة تحليل التكالب الاستعماري على سلطنة زنجبار في عهد السلطان برغش بن سعيد في الفترة من 1870 ــ 1888م . و تتكون من مقدمة وتمهيد و ثلاثة فصول يسودها تحليل ذلك التكالب والصراع بين الدول الاوربية الاربع (بريطانيا ، ألمانيا ، إيطاليا ، فرنسا) على املاك و نفوذ السلطان برغش بن سعيد في شرق افريقيا .

كان الهدف الاساسى من الوجود البريطاني في شرق افريقيا تأمين الطريق البحرى المؤدى الى الهند . ثم اخذت بريطانيا في التغلغل داخل سلطنة زنجبار مستترة خلف محاربة تجارة الرقيق التى تمثل أهم مفاصل الاقتصاد في السلطنة مما اثر عليها اقتصادياً وسياسياً كما ادت محاربة تلك التجارة الى ازدياد النفوذ البريطاني خاصة في عهد السلطان برغش بن سعيد الذي صارت بريطانيا في عهده صاحبة اليد العليا في السلطنة بسبب اعتماده عليها في تثبيت مقاليد حكمه فوقع تحت قبضتها .

إن ظهور ألمانيا كمنافس استعماري لبريطانيا بعد مؤتمر برلين واستيلائها على مناطق تقع ضمن نفوذ السلطان برغش بن سعيد شكل صدمة لبريطانيا التى لم تكن تستطيع الوقوف امام ألمانيا ، فسعت الى تسوية الخلاف حول مناطق نفوذ السلطان برغش لتقتسم الدولتان باقي المناطق بينهما وكان ذلك إعتداءً سافراً على سلطة السلطان برغش بن سعيد الذي اجبرعلى توقيعها والالتزام بها .

وفي الصومال شكلت فرنسا منافساً قوياً لبريطانيا التى حاولت البقاء منفردة في الجزء الشمالى من املاك السلطان برغش بن سعيد . وعندما عجزت عن ابعاد فرنسا افسحت المجال امام إيطاليا – التى لم تكن دولة قوية كألمانيا و فرنسا – لتدخل ضمن هذه المنافسة الشرسة . فقد اطلق مؤتمر برلين ايدى الدول الاوربية الأخرى مما شكل هدماً لسياسة بريطانيا في سلطنة زنجبار وتم اعتبار سلطنة زنجبار خالية من أى نفوذ اوربي فلم تكن لبريطانيا سلطة مباشرة عليها ، ولم تقتصر المنافسة على الدول الاوربية فقد واجهت بريطانيا التوسع المصرى في شرق افريقيا فقطعت الطريق امام خطط الخديوى اسماعيل التوسعية عندما ارسل حملة استولت على اقليم البنادر في الصومال .

ومن أهم نتائج الدراسة :ــ

1/ أن السلطان برغش لم يجد الفرصة الكافية أو الظروف المواتية للوقوف ضد تلك السياسات البريطانية والتدخل الأجنبي السافر نظراً لما كانت تعانيه بلاده من صراعات داخلية مع إزدياد حجم التكالب الإستعماري .

2/ استغلت بريطانيا رغبة السلطان برغش في الوصول الى السلطة ونفذت خططها وسياساتها على حساب مصلحة السلطنة مما ادى الى تصدع في الجبهة الداخلية وبذلك ضمنت بريطانيا عزلة السلطان برغش داخلياً و خارجياً كنتاج لتلك السياسات.

Abstract

This study attempts to analyze the colonial scramble for the Sultanate of Zanzibar during the reign of Sultan Barghash b. Sa‹id in 1870-1888. It consists of a preface introduction and three chapters to analyze that scramble and the conflict between the four European countries (Britain, Germany, Italy, France) over the property and influence of Sultan Barghash b. Sa‹id in East Africa.

The main purpose of the British presence in East Africa was to secure the sea route to India. Britain then penetrated into the Sultanate of Zanzibar hidden behind the suppression of slave trade, which represents the most important joints of the economy in the Sultanate, which affected them economically and politically and the suppression of that trade erdarged the British domination speciallyduring the reingn of Sultan Barghash w ho was relying on her to consolidate his rule .So he fell under its grip .

The emergence of Germany as a colonial rival to Britain after the Berlin Conference and its seizur of areas under the influence of Sultan Barghash b. Sa‹id shocked Britain, which could not stand against Germany, sought to settle the dispute over the areas of influence of Sultan Barghash to split the rest of the two regions between them and it was a blatant attack on the power of Sultan Barghash b Sa‹id , who was forced to sign and acquiesce to it.

In Somalia, France was a strong rival to Britain, which attempted to remain alone in the northern part of the property of Sultan Barghash b. Sa‹id. When it was unable to keep France out, Italy, which was not as strong as Germany and France was allowed to enter this fierce competition.

The Berlin Conference was launched by other European countries, which constituted a demolition of Britain's policy in the Zanzibar Sultanate, which considered free from any European influence. So Britain did not have direct authority over it, and the competition was not limited to European countries. Britain faced Egyptian expansion in East Africa and blocked the way for Khedive Isma‹i plans were expansionary when he sent a campaign that captured the province of Banadir in Somalia.

The most important results of the study:

1 / Sultan Barghash was not as adept at po litical maneuvering as his father, which enabled the foreign presence in his country.

2 / Britain took advantage of the desire of Sultan Barghash to reach power and implemented its plans and policies at the expense of the interest of the Sultanate, which led to a crack in the intemal front and thus ensured the isolation of Sultan Barghash internally and externally as a result of those policies.

فهرس المحتويات

المقدمة

تتناول هذه الدراسة الوجود الاستعماري البريطاني والألماني والإيطالي والفرنسي في سلطنة زنجبار في عهد السلطان برغش بن سعيد ، وفي عهده لم تقتصر الاطماع الاستعمارية على الدول الاوربية فحسب إذ حاول الخديوى إسماعيل في مصر توسيع امبرطوريته الافريقية على حساب نفوذ السلطان برغش إلاَّ ان هذه السياسة اصطدمت بالمصالح البريطانية فابعدت مصر كما ابعدت فرنسا وفي ظل هذا التنافس المحموم كان على السلطان برغش بن سعيد إتباع سياسة تضمن له علاقة طيبة مع تلك الدول و في نفس الوقت المحافظة على كيان الدولة البوسعيدية في شرق افريقيا .

مشكلة البحث :ــــ

تكمن مشكلة البحث في الاسئلة الاتية :ــ

1/ هل اتبع السلطان برغش بن سعيد سياسة خارجية مكنته من السيطرة على دولته في ظل الوجود الاستعمارى الاوربي ؟ .

2/ الى أى مدى استطاع السلطان برغش الاستفادة من التنافس بين الدول الاربع (بريطانيا ، ألمانيا ، إيطاليا ، فرنسا) في خلق توازن للنفوذ الاجنبى في سلطنته؟.

3/ الى أى مدى استطاعت بريطانيا فرض سيطرتها على السلطان برغش بن سعيد ؟ .

4/ هل كان اعتماد السلطان برغش بن سعيد على بريطانيا لتوطيد نفوذه ذا اثر ايجابى على حكمه ؟ .

أهمية البحث :ــ

تكمن اهمية البحث في أنه يهتم بدراسة التكالب الاستعماري على سلطنة زنجبار في عهد السلطان برغش بن سعيد الذي شهد عهده نشاط حركة الاستعمار الاوربي في افريقيا بصورة عامة والتنافس بين الدول الاوربية الاربع (بريطانيا ، ألمانيا ، إيطاليا ، فرنسا) في ممتلكات سلطان زنجبار ومناطق نفوذه الاسمية والفعلية و كيف أنها حققت مكاسبها الاستعمارية .

أهداف البحث : ــ

1/ تسليط الضوء على النفوذ الواسع الذي تتمتع به بريطانيا في عهد السلطان برغش بسبب اعتماده عليها في توفير الحماية له .

2/ توضيح حقيقية التنافس بين الدول الاوربية من اجل الحصول على مناطق نفوذ في شرق افريقيا مما ادى الى انتزاع املاك السلطان برغش و تقويض سلطته .

3/ مناقشة اسباب الحملة المصرية على اقليم بنادر و مدى تاثيرها على المصالح البريطانية في الساحل الشرقي لافريقيا .

4/ تسليط الضوء على التحالفات و الاتفاقيات بين الدول الاربع و اثرها في تحجيم نفوذ السلطان برغش وخضوعه لذلك التكالب .

اسباب اختيار الموضوع : ــ

1/ تعتبر فترة السلطان برغش بن سعيد فترة مهمة وفاصلة في تاريخ الدولة البوسعيدية .

2/ هذه الدراسة قد تكشف بجلاء حقيقية الاطماع الاوربية في الساحل الشرقي والسياسة التى اتبعتها الدول الاوربية لتحقيق تلك الاطماع وموقف العمانيين من تلك السياسة .

3/ اهتمام الباحثة بتاريخ الدولة البوسعيدية في شرق افريقيا بشكل خاص .

منهج البحث : ــ

تتبع الباحثة المنهج التاريخى الوصفى التحليلى الذي يقوم على تتبع الاحداث وترتيبها و تحليلها و نقدها للوصول الى النتائج .

الحدود الزمانية و المكانية للبحث : ــ

أ/ الحدود الزمانية : تغطى الفترة من 1870 ــ الى 1888 م .

ب/ الحدود المكانية : تشمل المنطقة شرق افريقيا المطلة على المحيط الهندى وتمتد من مقديشو شمالاً حتى منطقة سوفالا جنوباً .

نقد مصادر البحث:ـــــ

أهم المصادر

لقد اشتملت مصادر البحث عدداً من المؤلفات الخاصة بزنجبار والتى نشرتها وزارة التراث القومى و البحث العلمى في سلطنة عمان منها : ــ ماكتبه سعيد بن على المغيرى في كتابه (جهينة الاخبار في تاريخ زنجبار) الذي يعتبر مصدراً مهماً لتاريخ البوسعيديين في شرق افريقيا و يعطى صورة مفصل عن تاريخ السلطنة . كما استقى البحث معلوماته من ما كتبته سالمة بنت السيد سعيد في كتابها (مذكرات اميرة عربية) وتكمن اهميته في أن مؤلفته معاصرة للاحداث وهى ابنة السيد سعيد واخت الزعماء المتنازعين وقربها من الاسرة الحاكمة اعطاها القدرة على ايراد معلومات عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في زنجبار . وايضاً ما كتبه عبد الله بن صالح الفارسى في كتابه (البوسعيديون حكام زنجبار) وقد افاد هذا المصدر البحث بتضمنه معلومات مهمة عن حكام زنجبار البوسعيديين وافراد الاسرة الحاكمة بصورة عامة . وايضاً ماكتبه حميد ب محمد بن رزيق العبيدانى (الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين) ويعد من المصادر الاساسية وهو يؤرخ للسلاطين البوسعيديين .

الرسائل الجامعية : ــ

ومن الرسائل الجامعية التى اطلعت عليها الباحثة ما كتبه بيتر اتيم دينق يوم في رسالة بعنوان التكالب الاستعمارى الاوربى على شرق افريقيا ووسطها في الفترة مابين 1884ــ 1899م وهي رسالة دكتوراه ، جامعة النيلين ، 2009م. وقد وضحت هذه الدراسة تجارة الرقيق ودور الدول الاوربية فيها وفرضها سيطرتها على شرق ووسط افريقيا .و ايضاً ماكتبته عزة محمد موسى في رسالة بعنوان سياسة ألمانيا الاستعمارية في افريقيا 1885 ــ 1910م وهى رسالة دكتواره، جامعة الجزيرة ،2009م ، حيث تناولت هذ الرسالة الوحدة الألمانية والدوافع التى جعلتها تتوجه الى استعمارشرق افريقيا وتبنيها لموتمر برلين. وايضاً ما كتبه عبد القادرنور جيدى بعنوان ، تاريخ الاستعمار البريطاني فى شمال الصومال فى الفترة مابين 1884ــ 1890 م وهي رسالة ماجستير

،جامعة افريقيا العالمية ،2007. وقد اشارالباحث للحملة المصرية وانسحابها والمعاهدات الإيطالية مع سلاطين الصومال .

أهم المجلات :ــ

تحدث جاسم محمد شطب عن النفوذ البريطانى وتجارة الرقيق في الخليج العربى في القرن التاسع عشر. في مجلة جامعة تكريت للعلوم (م ، ج ، ت ، ع) في العدد الثاني ، جامعة تكريت ، 2010م. وايضاً حسن فليح تحدث عن الوجود العماني في شرق افريقيا في مجلة كلية التربية الاساسية (م ، ك ، ت ، س) ، العدد الرابع و الستون ، الجامعة المستنصرية ، 2010م .

المراجع العربية :ــ

أهم المراجع العربية التى اطلعت عليها الباحثة ما كتبه زاهر رياض (استعمار افريقية) شرح فيه طبيعة الاستعمار و هيمنته على افريقيا ومدى استفادته من خيرات القارة . وايضاً ماكتبه شوقي الجملفي كتابه (كشف افريقيا واستعمارها) تناول فيه الاحوال السياسية في شرق افريقيا وتعرض للتنافس الاوربي فيها بدقة . وايضا ما كتبه ناصر بن عبد الله الريامى في كتابه (زنجبار شخصيات واحداث) حيث تناول الوجود العماني وظهورالدولة البوسعيد ية ووجودها في شرق افريقيا و تنافس الدول الاوربية على شرق افريقيا .

هيكل البحث : ــ

يتكون هذا البحث من تمهيد و ثلاثة فصول : ــ

التمهيد : ويشمل ساحل شرق افريقيا من حيث اهمية الموقع و أهم المدن و المراكز و نفوذ الدولة البوسعيدية في شرق افريقيا .

الفصل الاول :النفوذ البريطاني فى زنجبار

المبحث الاول: الوجود البريطاني فى شرق افريقيا

المبحث الثانى : محاربة بريطانيا لتجارة الرقيق والغائها عن طريق المعاهدات

المبحث الثالث : توطيد النفوذ البريطاني فى عهد السلطان برغش بن سعيد

الفصل الثانى : الوجود الالماني فى شرق افريقيا

المبحث الاول : سياسة المانيا الاستعمارية في عهد السلطان برغش بن سعيد

الرموز و الاختصارات

ق . م : قبل الميلاد

م : ميلادي

ج : جزء

ص : صفحة

مج : مجلد

ط : طبعة

(د. ت) : بدون تاريخ

(د . م . ن) : بدون مكان نشر

(م د) : مجلة الدرة .

(م ج ت ع) : مجلة جامعة تكريت للعلوم

(م ك ت س) : مجلة كلية التربية الاساسية .

(م ش غ ك) مجلة شرق و غرب الالكترونية

تمهيد

شرق افريقيا والعمانيون

1/ ساحل شرق افريقيا؛ أهمية الموقع وأهم المدن والمراكز التجارية

2/ تاريخ الدولة البوسعيدية ونفوذها في شرق افريقيا

3/ السيد سعيد و توطيد النفوذ العمانى في شرق افريقيا

تمهيد

شرق افريقيا و العمانيون

1/ ساحل شرق افريقيا ؛أهمية الموقع و أهم المدن و المراكز التجارية

أ/أهمية الموقع :

تشكل منطقة شرق افريقيا حوالى ثلث المساحة الكلية لقارة افريقيا والبالغة حوالى11' 7 مليون ميل مربع[1]. ويمتد هذا الاقليم من دائرة عرض 25 جنوبا ويشمل الدول التالية : اريتريا ، اثيوبيا، الصومال ، كينيا ، تنزانيا ، ملاوى ، زامبيا ، زمبابوى ، موزنبيق ، ويمتد طوليا من الشمال الى الجنوب فيضم 43 دائرة عرض ويخترقه خط الاستواء . وبهذا الامتداد اصبح يضم اقاليم طبيعية وتضاريسية ومناخية مختلفة . [2]

يشغل ساحل شرق افريقيا مساحة كبيرة تمتد من مقديشو شمالاً الى بلاد الدناكل وبلاد بربره ممتداً حتى سوفالا في المنطقة الواقعة الى الجنوب من المحيط الهندى . [3]

لعب هذا الساحل دوراً مهماً في التجارة بين مختلف الاقاليم حيث كان المحيط الهندى يمثل مسرحاً للنشاط التجارى والالتقاء الحضارى ، وكان الساحل الغربى للمحيط الهندى أو ساحل شرق افريقيا مركزاً وسيطاً تلتقى فية مختلف التجارات . [4] فقد تركز النشاط البحرى في التاريخ القديم والعصور الوسطى في المحيط الهندى بزراعيه (الخليج العربى والبحر الأحمر) وبحر الروم (البحرالأبيض المتوسط) . وهما المسطحان المائياً اللذان تم عبرهما اتصال شرق افريقيا والسودان بالجزيرة وبلاد فارس والهند والصين

([1]) زاكى جمعة يوسف ، العمانيون فى شرق افريقيا ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة النيلين ، 2008م ، ص11

([2]) عبد القادر مصطفى المحيشى واخرون ، جغرافية القارة الافريقية وجزرها ،ط 1، دار الكتب الوطنية ، بنغازى ، 1980م ،ص197.

([3]) ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد ولى الدين) ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق خليل شحادة ،دار الفكر العربى ، بيروت ، 1988م ، جزءان ، ج1، ص60.

([4]) عبد الفتاح مقلد الغنيمى ، الاسلام والمسلمون في شرق افريقيا ، ط1، عالم الكتب ، القاهرة ، 1998م ، ص22

بصورة مباشرة وبلاد الاندلس ودول اوربا المطلة على البحر المتوسط وموانئ اسيا الصغرى بصورة غير مباشرة . (1)

لقد استمدت سواحل شرق افريقيا حيويتها ونشاطها وازدهارها بمشاركتها في حركة التجارة العالمية باعتبارها المكان الذي ترفع منه السلع والمواد الخام الافريقية ، ولم يقتصر دورها على نقل الصادر والوارد بل كانت تستورد كثيراً من المنتجات من الخارج . وفضلاً عن هذا كله كانت وسيطاً في كل هذا بين الساحل والداخل . (2)

فقدعرف العرب افريقيا الشرقية واتصلوا بالجماعات البشرية المقيمة على سواحلها وكان مضمون هذا الاتصال التبادل التجارى وتصريف منتجات السكان وربطها بأهم مصادر الانتاج العالمى في الشرق الادنى والاقصى وبلاد البحر الابيض المتوسط ، وقد ساعد على ذلك عامل الجوار والمواجهة المكانية . (3)

وكان عرب جنوب غرب الجزيرة العربية والخليج العربى أول من اتصل بالساحل الشرقي لافريقيا قبل أن يعرفه الاغريق والرومان . وقد عثر على ادلة اثارية تشير الى أن سفناً سومرية وبابلية وصلت جنوب غرب الجزيرة العربية وساحل شرق افريقيا . وقد ظل عرب الجنوب مسيطرين على تجارة الساحل الشرقي لافريقيا حيث كانوا يلعبون دور الوسيط في نقل التجارات الصادرة والواردة مابين موانئ الساحل الشرقي لافريقيا وبلاد فارس والهند والصين . إلاّ أَن تدخل البطالمة لحماية سفن المحيط الهندى والبحر الأحمر جعل التجار الاحباش والفرس والهنود يتحررون من قبضة السبئيين والحميريين ويتصلون بالساحل الشرقي لافريقيا دون وسيط . (4)

وقد ساعدت العوامل الجغرافية على نشاط حركة الملاحة، فمن الثابت أن الحركة الملاحية والبنية التجارية والزراعية في الدول التى تقع شمال غرب وغرب المحيط الهندى

---

(1) محمد المصطفى ابو القاسم ، تجارة المسلمين مع افريقيا بلاد الزنج والسودان من القرن الاول الى مطلع القرن العاشر الهجرى الموافق القرن السابع الى نهاية القرن الخامش عشرالميلادى ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ ، جامعة الخرطوم ، 2004م ، ص74

(2) شوقى عبد القوى عثمان ، تجارة المحيط الهندى فى عصر السيادة الاسلامية ، ط1 ، دار عالم الكتب ، الكويت ، 1990م ، ص60- 61 .

(3) عبد الفتاح مقلد الغنيمى ، المرجع السابق ، ص26 .

(4) محمد المصطفى ابو القاسم ، المرجع السابق ، ص82.

أو في جنوب الجزيرة العربية وشمالها والساحل الشرقي لافريقيا تعتمد على الرياح الموسمية وهى رياح المانسون التى تسود تلك المناطق ، ففي الشتاء حين تكون الرياح شمالية شرقية تتجه السفن من بلاد الصين والهند الى الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية ومنها الى ساحل شرق افريقيا وحتى أقاصى ذلك الساحل وفي الصيف حين تكون الرياح جنوبية غربية تعود السفن من موانئ ساحل شرق افريقيا الى باب المندب ثم الى الخليج العربى فبلاد الصين . [1]

واستفاد الهنود ايضا من تلك الرياح فوضح اتصالهم بالساحل الشرقي لافريقيا ووجدت جاليات كثيرة على الساحل[2].وابحر الفينقيون حتى ميناء سفالة[3].وكشفت بعض العملات والقطع الفخارية عن أن السفن الصينية ايضا وصلت هي الأخرى الى شرق افريقيا في رحلات تجارية[4]. وقد ارسل المصريون بعثاتهم التجارية منذ 500عام ق.م الى الصومال التى اسموها بلاد بونت وكانوا يتاجرون على نطاق واسع في الذهب والعاج وجلد النمر الذي استخدمه الملوك والنبلاء المصريون القدامى في تزين قصورهم.[5]من الموكد أن العربلهم تاثيرهم الواضح في الساحل، يدل على ذلك أن الاغريق والرومان اطلقواعليها اسم عزانيا نسبة الى إحدى الممالك العربية القديمة وهى مملكة عزان التى يقال انها نشأت في منطقة ما من جنوب الجزيرة العربية في فترة سابقة لظهور الاسلام إلاَّأنها لم تحدد تحديداً واضحاً . وعلى الرغم من معرفة الاغريق والرومان بالساحل إلاَّ انهم لم يتصلوا به اتصال العرب .[6]

اطلق العرب على شاطئ البر الاصلى كلمة سواحلوعددها ثلاثة سواحل وهى ــ :

أولاً : الساحل الممتد من براوة ومقديشو ويسمى ساحل البنادر .

---

(1) **<u>نمفس المرجع</u> ، ص85**

(2) **عبد الفتاح مقلد الغنيمى ، <u>المرجع سابق</u> ، ص23.**

(3) **سفالة تقع جنوب خط الاستواء ، وهى مدينة قديمة ومركز تجارى وكانت اسواقها تعج بالذهب والنحاس والحديد المستجلب من المناجم الداخلية وتعرف اليوم بسفالة الجديدة في موزنبيق ، وتمتد سواحلها فيما يلى مصب نهر زمبيزى جنوباً ، انظر : شوقى عبد القوى ، <u>المرجع السابق</u> ،ص ، 206 ، ص262 .**

(4) **وزارت التراث ، <u>قلعة ممبسة</u> ، ط1 ،عمان ، 1994م ، ص9.**

(5) **احمد حمود المعمرى ، <u>عمان وشرقى افريقية</u> ، ترجمة محمد امين عبد الله ، ط1، مطابع سجل العرب ، (د .م . ن) ،1980م ،ص43.**

(6) **عبد الفتاح مقلد الغنيمى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص23.**

ثانياً : الساحل المقابل لزنجبار والممتد حتى شمال ممبسة[1]ويسمى ساحل ماريما .
ثالثاً : الساحل من جنوب زنجبار حتى كلوة ويسمى ساحل مانغاو .

ويسمى السكان الذين سكنوا الساحل بالسواحيليين وهم مزيج من اصول عربية وفرسية وزنجية [2].

في الفترة السابقة للاسلام اكتفى العرب بالاستقرارالمؤقت على الساحل ولم يحاولوا التوغل الى الداخل مكتفين بأنشاء المراكز التجارية على الساحل لتصدير الذهب والعاج والرقيق وغيره ، وقد تعاونت القبائل الافريقية في الساحل مع العرب في هذه التجارة حيث كان يصل اليهم مندوبون عن القبائل يحملون المنتجات الافريقية فيقايضون التجار العرب المتعاملين معهم بما يحملونه وكانت البضائع الافريقية غالبا ماتستبقى في المراكز التجارية التى اقامها العرب على الساحل الى أن يحين موسم هبوب الرياح حيث يتم نقلها . [3]

وقد ازدادت هجرات العرب الى ساحل شرق افريقيا في العصر الاسلامى وكانت المنازعات الدينية والسياسية من العوامل المهمة التى دفعتهم الى الاستقرار الدائم حيث كانوا قد الفوا من قبل التبادل التجارى مع مدنه وموانيه . [4]

ويمكن تقسيم المراحل التى مر بها تاريخ الوجود العربى في ساحل شرق افريقيا حتى قيام سلطنة زنجبار الحديثة الى عدة مراحل :-

المرحلة الاولى: فترة ماقبل القرن السابع الميلادى تميزت بالوجود المؤقت لهم باقامة المراكز التجارية .

([1]) وردت كلمة ممبسة في المصادر العربية والمراجع برسم مختلف فسمها ياقوت الحموى منبسة وابن بطوطة منبسى واسماها الجغرافيون العرب منبسى ويبدو ان الرسم الصحيح هو منبسة وتنطق ممبسة وذلك للاقلاب الذي يحدث عند وقوع النون الساكنة قبل الباء ، انظر : ياقوت الحموى(شهاب الدين ابو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومى) ، معجم البلدان، ط2 ، دار صادر ، بيروت ، 1995م ،ج8 ، مادة منبسى ، ص171 . ابن بطوطة ، تحفة النظارفي غرائب الامصار وعجائب الاسفار ، ط1 ، دار احياء ، بيروت ، 1987م ، جزءان ، ج1 ، ص 249 . محمد المصطفى ابو القاسم ، المصدر السابق ، ص83.

([2])سلطان بن محمد القاسمى ، تقسيم الامبراطورية العمانية ،ط7، مكتبة الشارقة ، 2005م ، ص9 – 10.أنظر في البحث الملحق ب (1) خريطة توضح ساحل شرق افريقيا ، ص 128.

([3]) عبد الفتاح مقلد الغنيمى ، المرجع السابق ، ص23.

([4]) نفس المرجع ، ص50.

المرحلة الثانية : تمتد من القرن السابع الى نهاية القرن الخامس عشرالميلادى وفي هذه المرحلة سيطر المسلمون على تجارة المحيط الهندى واستقروا في الساحل وكونوا وحدات ادارية وسياسية في القرن العاشر الميلادى وصلت الى قمة ازدهارها في الفترة التى سبقت قدوم البرتغاليين الى الساحل .

المرحلة الثالثة : وصول البرتغاليين الى الساحل وسيطرتهم على تجارة المحيط الهندى وانتزاعهم هذه السيطرة من العرب والهنود .

المرحلة الرابعة: وتميزت بالصراعات والحروب المتتالية التى قامت بين العرب والبرتغاليين حتى دان الساحل الشرقى لعرب عمان . [1].

كون المسلمون الذين هاجروا إلى شرقي افريقيا واستقروا فيها إمارات ومدن على امتداد الساحل الشرقي وبالجزر المواجهة له يحكمها مسلمون من العرب أو الفرس أو الافريقيين المسلمين منذ القرن السابع الميلادى.

ب/أهم المدن والمراكز التجارية :ـــ

1/ مقدشو :ـــ

تأسست نتيجة لهجرة عربية قام بها سبعة اخوة من قبيلة الحارث[2].ونزلوا ساحل الصومال في أواخر القرن التاسع الميلادى وفي 907م أو منتصف القرن العاشر الميلادى اسسوا مدينة مقدشو[3]، ولكن الزيديين[4]الذين اقاموا في المنطقة قبل مجيئ تلك الهجرة لم يخضعوا لهم وذلك بسبب الاختلاف في المذهب بين الزيديين الشيعة والوافدين الجدد السنيين ، ولما عجز الزيديون عن المقاومة انسحبوا من الساحل الى الداخل . [5]

---

(1) جمال زكريا قاسم ، الاصول التاريخية للعلاقات العربية الافريقية ، ط1، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1996م، ص 78.

(2) قبيلة الحارث كانت تقيم بساحل الخليج العربى بمقربة من جزائر البحرين وتعرضت لاضطهاد حاكم الاحساء القريبة من موطن قبيلتهم فهاجرت جماعة كبيرة منهم على ثلاث سفن و كانت هجرتهم في عهد الدولة العباسية ،انظر : محمد عبد الله النقيرة ، انتشار الاسلام في شرق افريقيا ومناهضة الغرب له ، ط1 ، دار المريخ ، الرياض ، 1982م ، ص88.

(3) توماس ارنولد ، الدعوة الى الاسلام ، ترجمة حسن ابراهيم حسن واخرون ، ط2 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1970م ، ص378.

(4) الزيديون : نسبة الى زيد بن على زين العابدين بن الحسين بن على بن ابى طالب ــ رضى الله عنهم ـ و كانت هجرتهم بسبب الثورة التى اشعلها الشيعة في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك وانتهت بهزيمتهم و قتل زيد مما أضطر الكثيرين منهم الى الهجرة ، أنظر: محمد عبد الله النقيرة ، المرجع سابق ، ص 86.

(5) جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق ، ص96.

ووصفها ابن بطوطة بانها : –

" مدينة متناهية في الكبر واهلها لهم جمال كثيرة ينحرون منها مائتين كل يوم ولهم اغنام كثيرة واهلها تجار اقوياء وبها تصنع الثياب المنسوبة اليها والتى لانظيرلها ومنها تحمل الى ديار مصر وغيرها ..." . [1]

وظهرت مقديشو كمركز تجارى مهم ينبض بالحياة ويعج بحركة التجار فعمها الرخاء وسادها الامن واتسع بها العمران وظلت اقوى مدينة على الساحل زهاء سبعين سنة . [2]

2/ **بات :ــ**

والاصل في تأسيسها يرجع الى حكم عبدالملك بن مروان وشهدت هجرات عربية ، ومنها الهجرة النبهانية بزعامة الملك سليمان النبهانى الذي هاجر ومعه جماعته بعد سقوط الدولة النبهانية في عمان ، ونظراً لشخصية سليمان استقبله العرب استقبالاً طيباً وتزوج من أبنة حاكم بات اسحاق والذي تنازل لصهره وابنته في مستهل القرن الثالث عشر الميلادى ونشطت التجارة في عهدهم نشاطاً عظيماً وتوافد على سلطنتهم التجار العرب والهنود من كل مكان وبالرغم مما تعرضت له الاسرة النبهانية من صراع حول السلطة إلاَّ انها استطاعت ان تحقق انتعاشاً كبيراً في الساحل الشرقي لافريقيا ، واصبحت مركزاً للسلطنة النبهانية . [3]

3 / مالندى : –

وتقع الى الجنوب من مقدشو وهي من اجمل المدن واهلها مسلمون ومساكنها من الحجر والكلس الابيض ذات طوابق متعددة ويزاول اهلها تجارة واسعة في مجال الاقمشة والذهب والعاج وغيرها من صنوف السلع والبضائع الأخرى وقد هاجر اليها كثير من العمانيين الذين استقروا بها وكانت وظيفتهم الرئيسية الاشتغالة بالتجارة وكانوا يطلقون عليها عمان الصغيرة لكثرتهم . [4]

([1]) ابن بطوطة ، المصدر السابق ، ص260.
([2]) توماس ارنولد ، المرجع السابق ، ص 378.
([3]) جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق ، ص 97.
([4]) شوقى عبدالقوى عثمان ، المرجع السابق ، ص 118.

ويتضح من تنوع السلع المتداولة انها كانت مركزاً تجارياً لسلع داخل القارة حيث ترد اليها لتتولى هى بيعها للتجار الاجانب من مختلف ارجاء المحيط الهندى ومصر ، وكانت لها تجارة واسعة مع مملكة كمباي بالهند ، وكانوا يأتون الى مالندي بسفن محملة بالمنسوجات التى يستبدلونها بالذهب والعاج والشمع وتستورد منها مالندي بعض الحبوب كالارز والقمح والدخن [1].

4/ **<u>ممبسة :-</u>**

وهى مدينة قديمة لايعرف اصل اسمها، وضخمة ذات ابنية عالية من الحجر وطلاوها ابيض وطرقاتها جيدة ، وميناءها ضخم ترسوا به السفن القادمة من الهند وجزيرة العرب والساحل الافريقي . [2]وتحدث عنها ابن بطوطة وذكر:

" ... ان اهلها شافعية المذهب اهل دين وعفاف وصلاح ومساجدها من الخشب محكمة الاتقان ..." . [3]

وتتميز الحركة التجارية بها بالنشاط والتنوع حيث اشتهرت بوجود طائفة من الصانع الماهرين للمعادن الذين قاموا بسبك عملات نحاسية وفضية[4]، وكانت ايضا مصدر للحديد الجيد و ذكر الادريسى أن اهلها محترفون باستخراج الحديد . [5]

5/ **<u>كلوة :-</u>**

وقد نالت شهرة كبيرة رغم حداثت عهدها حيث يرجع تاريخها الى القرن العاشر أو الحادى عشر الميلادى فقد اسسها الفرس الشيرازيون [6]ووصفها ابن بطوطة بانها

([1]) عبد الفتاح مقلد الغنيمى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 151.

([2]) شوقي عبدالقوى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 119

([3]) ابن بطوطة ، <u>المصدر السابق</u> ، ص265 .

([4]) شوقي عبدالقوى عثمان ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 119.

([5]) الادريسى (محمد بن محمد بن عبدالله بن ادريس الحموى الحسينى) ، <u>نزهة المشتاقة فى اختراق الافاق</u> ، ط2 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 2002م ،جزء ان، ج1 ، ص59.

([6]) الشيرازيون : كانوا بزعامة على وهو احد الابناءالسبعة لاحد سلاطين شيراز ويدعى حسن وكانت امه حبشية فازدراه فازدراه اخوته وعاملوه معاملة قاسية جعلته يصمم على ان يهجر وطنه ويبحث عن وطن اخر فهاجر وزوجه وكان يهدف الى تأسيس ملك جديد فواصل سيره حتى وصل كلوة ، انظر : توماس ارنولد ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 379.

" مدينة ساحيلية عظيمة أكثراهلها من الزنوج وهى من أحسن المدن واتقنها عمارة وكلها مبنية من الخشب والامطار بها كثيرة وهم اهل جهاد لانهم في بر واحد مع الزنوج والغالب عليهم الدين والصلاح ..." . [1]

وفي القرن الثاني عشر اصبحت المركز الرئيسى على الساحل الافريقي وامتدت سيادتها الى سفالة فقد وجد داجاما ممثلا لسلطان كلوة يجمع له الضرائب من السفن التجارية واقامت موانئ تجارية تحت ادارتها في سفالة وسيطرة على تجارة الذهب فيها ، الذي كانت تحصل عليه بمبادلته بالاقمشة التى كانت تصنعها وكانت اهم حاصلاتها الى جانب الذهب واللؤلؤ والبخور والعطور وايضا صناعة السبح الصدفية ، ولعبت دور الوسيط التجارى بمهارة بين منتجات منطقة الداخل والتجار الوافدين اليها فقامت بدور الواجهة والمخزن لمنتجات المنطقة وايضا الموزع للسلع المستوردة . [2]

وتعتبر فترة الخمسمائة عام بين وصول على بن حسن الشيرزاي و بين وصول البرتغالين فترة قيام دولة الزنج (975 ــ 1512م) و كان لها الفضل في قيام عدد من المدن الاسلامية في شرق افريقيا ونجحت هذه المدن نجاحاً كبيراًووصلت الى درجة كبيرة من التحضر والاذدهار وافتقرت تلك المدن للتنظيمات العسكرية و ربما يرجع ذلك لانها لم تقم نتيجة لفتح أو توسع عسكرى وانما اسسها تجارأو مهاجرون أو مضطهدون سياسيون أو دينيون وتمتعت كلوة بالسيادة على معظم المدن الساحلية الأخرى .والظاهرة التى ميزت دولة الزنج منذ قيامها حتى سقوطها على أيدى البرتغالين 1512م هى الصراع المستمر بين الحكومة المركزية في كلوة وبين حكام المدن الساحلية الأخرى الذين حاولوا الاستقلال بمدنهم و تكوين امارات صغيرة لهم على طول الساحل . [3]

6/ زنجبار :-

تقع جزيرة زنجبار غرب المحيط الهندي وتبعد عن البر الافريقي الشرقي مسافة 25 ميلًا ويبلغ طولها عند اوسع نقطة 524 ميل وعرضها عند اوسع نقطة 24 ميل ،

([1]) ابن بطوطة ، المصدر السابق ، ص 266.
([2])شوقي عبد القوى ، المرجع السابق، 119.
([3]) جمال زكريا قاسم ،المرجع السابق ، ص97 ، 82.

مساحتهاحوالى 12,576 ميل مربع [1] وهى تقع على بعد 6 درجات جنوب خط الاستواء على خط طول يبلغ 390 درجة شرق غرينتش . [2]

وتعتبرزنجبار في الوقت الحاضر جزء من دولة تنزانيا الحالية التى كانت عاصمتها دار السلام وتحولت الى دودوما[3]. ويرى بعض المؤرخين أن زنجبار كلمة فارسية بمعنى (زنج ، بار) أي ساحل الزنج محرفة من اصلها العربى بر الزنج ، بينما يذهب اخرون الى أن الاسم عربى ماخوذ من كلمة (زين هذا البر) الذي صاح به العرب مشدوهين حينما وقعت انظارهم على جزيرة زنجبار لأول مرة ثم حرفت الى زنزبار او زنجبار ، ويقال لها بالسواحيلية (انغوجا) وهو اسم مكون من كلمتين هما (انغو) ومعناها الصحن الواسع و(جا) معناها امتلاء ، فتصبح بذلك كلمة انغوجا تعنى : الصحن الواسع الممتلئ ، وكانت تسمى في القرن الأول الميلادى منشونيا او منشونياس ولم نجد مايفسر معنى هذه التسمية.[4]

تعتبر زنجبار من أهم الجزر في الجزء الشمالى من الساحل الشرقي لافريقيا وتقع على بعد 100 ميل جنوب ممبسة و750 ميلا عن مدغشقر . وتوجد حول زنجبار مجموعة من الجزر الصغيرة عددها ست عشرة جزيرة ناحية الجنوب والغرب وللجزيرة راسان في شمالها هما رأس الحمار ورأس منشار وفي الجنوب لها رأس يسمى رأس سماكند . [5]

تتكون زنجبار من جزيرتين كبراهما صاحبة الاسم وصغراهما بمبا أو الجزيرة الخضراء وتقع بمبا على بعد سبعة وعشرين ميلاً ونصف الى الشمال الشرقي من زنجبار . والى الشمال من زنجبار توجد جزيرة صغيرة تمثل لساناً بحرياً لها هى جزيرة تمباتو ويطل هذا اللسان المثلث على مياه المحيط كما توجد في زنجبار ينابيع للمياه العذبة يستفيد منها

([1]) سعيد بن على المغيرى ، <u>جهينة الاخبار فى تاريخ زنجبار</u> ، تحقيق محمد على الصليبى ، ط 4 ، وزارة التراث ، عمان ، 2001م ، ص73.

([2]) محمود عبد الرحمن الشيخ ، <u>العمانيون والقرنفل فى زنجبار</u> ، ط1 ، المكتب الفنى للاجيال ، (د.م .ن) ، 2008م ، ص15.

[3] (<u>https:// www. Wikipedia. Org</u>

([4]) محمود عبدالرحمن الشيخ ، <u>المرجع السابق</u> ، ص17

([5]) عرفه الحسن عبدالرحمن بابكر ، <u>الهجرات العربية الى زنجبار البوسعيديون انموذجاً</u> ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة النيلين ، 2012 م ، ص42.

السكان وكذلك السفن المتنقلة بين موانئ الساحل الشرقي لافريقيا العابرة الى الهند تتزود منها بالمياه العذبة ، كما أن ميناءها يتميز دون غيره بكونه محمياً من تاثير الامواج والتيارات العالية حيث ترسوا تلك السفن بامان وحماية تامة . [1]

واكثر مساحة أراضي زنجبار حجرية أما البقاع الخصبة بزنجبار فهى معمورة ذات اشجار مثمرة وازهار باسمة وغنية بالفواكه وبها اشجار القرنفل والنارجيل وغيرها ، ويبدوا أن زنجبار كانت جزءاً من البرالافريقي والدلائل المؤكدة على هذا أن الاشجار الموجود في البر الافريقي موجودة فيها كالنمور والقردة والتماسيح . وعمق البحر مابين زنجبار والبر الافريقي لا يزيد على خمسة وعشرين باعاً . [2]

تقع جزيرة بمبا على بعد 50 كيلومتر الى الشمال من جزيرة زنجبار ، وبمبا عبارة عن تلال مرتفعة نوعاً ما وأعلى مرتفع فيها يصل الى مائة متر فوق سطح البحر .

وتبعد عن البر المقابل حوالى 35 ميلا، فطول ساحلها 43 ميلاً وعرضه 4 ميلاً بمساحة كلية تقدر ب369 ميلاً ، وهى اكثر خصوبة من زنجبار واشتهرت بزراعة الحبوب والراجح أن العرب عرفوابمبا قبل زنجبار، لانها تقع الى الشمال من زنجبار لذلك كانت السفن تصلها أولاً . [3]وكذلك فان جزيرة مافيا Mafia تشكل جزءً من جزيرة زنجبار .[4]

2/**<u>تاريخ الدولة البوسعيدية ونفوذها في شرق افريقيا</u>**

السلطان احمد بن سعيد البوسعيدى :-

إن سيطرة ائمة عمان على ساحل شرق إفريقيا في اعقاب انهيار السيطرة البرتغالية لم تكن سيطرة فعلية فحقيقة الأمر إن ائمة عمان لم يكن لهم إلاَّ اثار طفيفة في ممارسة الحكم في تلك الجهات والواقع إن المشكلات الداخلية التى تردت فيها دولة اليعاربة[5]من تنازع

([1]) احمد نجم الدين ، <u>افريقيا دراسة عامة واقليمية</u> ، ط1 ، موسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، (د. ت) ، ص447.

([2]) سعيد بن على المغيرى ، <u>المصدر السابق</u> ، ص

([3]) محمود عبدالرحمن الشيخ ، <u>المرجع السابق</u> ، ص17

([4]) سلطان بن محمد القاسمى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 9.

انظر في البحث الملحق ب(2) خريطة توضح أهم المدن والمراكز ص 129.

([5]) اليعاربة : موسس دولة اليعاربة هو الامام ناصر بن مرشد اليعربى بويع بالامامة في الرستاق (1642م - 1649م) بعد أن نادى العمانيون بوحدة بلادهم تحت زعامته ، و يتصل نسب اليعاربة الى الازد واستطاعت دولة اليعاربة أن تمد نفوذها عبر البحار الى شرق افريقيا بفضل قوتها البحرية ، أنظر : حميد بن محمد بن رزيق العبيدانى ، <u>الفتح المبين في سارة</u>

حول الحكم ومحاولة الائمة توطيد مركزهم في الجزيرة العربية والخليج العربى وحملاتهم ضد البرتغاليين كانت من أهم العوامل التى جعلت السيادة العمانية على الساحل اسمية أكثرمن كونها فعلية ومع ذلك فقد استطاعت دولة اليعاربة أن ترث البرتغاليين وتؤسس لها سيادة عربية على جزء كبير من ساحل شرق افريقيا . [1]

شهد النصف الأول من القرن الثامن عشر بداية ضعف واضمحلال دولة اليعاربة وذلك بسبب عدة عوامل منها التنافس والصراع حول السلطة بين ائمة اليعاربة هذا بالاضافة الى الحروب والنزاعات القبلية المتعددة الداخلية بين القبائل العمانية ورغبات قبائل منطقة الخليج في انهاء حكم اليعاربة ، غير أن أهم تلك العوامل التى ادت الى سقوط حكم اليعاربة هو التدخل الأجنبى ممثلاً في التدخل الهولندى والفرنسى والانجليزي والبرتغالى والفارسى الذي انتهى بسيطرة اولئك الفرس على عمان . [2]الأمر الذي تمحض عنه ظهور رجل قوى على مسرح الاحداث في عمان قام ليسترد للسلطنة استقلالها وسيادتها ويعمل على تحقيق الوحدة الوطنية لعمان وهو احمد بن سعيد البوسعيدى. [3]

وظهر هذا القائد في عام 1841 م من قبيلة الهناوية الذين ترجع اصولهم الى الازد عرب الجنوب الذين هاجروا الى عمان في القرن الاول الميلادى وهو من إحدى الطوائف الفرعية التى تعرف بالبوسعيد تجار صحار الناجحين [4]، كان والياً على صحار ورفض الاستسلام للفرس ونظم إئتلافاً من القبائل الهناويةوالمجموعات الايباضية [5]والتجار والملاحين ورجال الدين وبانتصاره سنة 1744م انتخب اماماً للبلاد . [6]فقد ادت وفاة

<u>السادة البوسعيديين</u> ، تحقيق عبدالله محمد جمال الدين ، وزارت التراث ،عمان ، 1998م ص 40 . محمود شاكر ، <u>موسوعة تاريخ الخليج العربى</u> ، ط1 ، دار اسامة ، عمان ، 2002م ، ص 306

(1) جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق ، ص22.

(2) زاكى جمعة يوسف ، المرجع السابق ،ص63.

(3) عمر مشرى محمد بشير ، العلاقات العربية الافريقية ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة الخرطوم ، 1993م ، ص55.

(4) صحار كانت عاصمة لعمان قديماً وهى مدينة تجارية وتقع اليوم في محافظة الباطنة في الجزء الشمالى من السلطنة ، انظر خالد بن على الخوالدي ، مدينة صحار، في : مجلة شرق وغرب الالكترونية (م ش غ ك).

(5) الاباضية : ينسب مذهب الاباضية الى عبد الله بن اباض و هو اقرب مذاهب اهل الخوارج الى اهل السنة و يكرهون أن يطلق عليهم اسم الخوارج و هم يرون أن مصطلح الخوارج اطلق عليهم لدواعى سياسية في عهد بنى أمية ، https:// www. Wikipedia. Org

(6) عرفة محمد الحسن عبدالرحمن بابكر ، المرجع السابق ، ص53.

الامامين المتنافسين سيف بن سلطان وسلطان بن مرشد الى خلوا عمان ممن يحكمها والحقيقة إن احمد بن سعيد اثبت كفاءته واكد احقيته لتسلم منصب الامامة في عمان . فقد كان رجل الساعة بلا منازع وقد تمت مبايعته بعد طرده الفرس في سنة 1744م وهو المؤسس الأول لدولة البوسعيد . (1)

نفوذ الدولة البوسعيدية في شرق افريقيا :-

وورث الامام احمد من دولة اليعاربة الكثير من الدويلات على شريط الساحل إلاَّ أن هذه الدويلات كانت تتبع للحكم اليعربى اسمياً وكان الحكام الفعليون والمباشرون لتلك الامارات هم الولاة الذين عينتهم دولة اليعاربة وقد شجعت الاحداث التى وقعت بانتقال الحكم من اليعاربة الى البوسعيديين بعض المدن على الساحل أن تعلن استقلالها عن التبعية لعمان ، ففى مدينة ممبسة التى مثلت دائماً مركز الصراع على الساحل اعلن واليها محمد بن عثمان المزروعى (2) عدم اعترافه بالوضع الجديد(3)واعلن انفصالها ورفض دفع الضريبة التى كان يؤديها لليعاربة . وبررَّمحمد المزروعى هذا التصرف بأن تبعيته كانت لليعاربة وأنه ظل على ولائه لهم حتى سقطت كما أنه كان يرى أن أحمد بن سعيد لاينتمى الى اصل ملكي يستوجب احترامه وانما هو رجل عادى من عامة الناس وصل الى الحكم بفطنته وطموحه الشخصى ، واذا كان احمد بن سعيد والى صحار استطاع أن يصل الى الحكم في عمان فماذا يمنع المزروعى ــ وهو حاكم ممبسة ــ من الاقتداء بما فعله حاكم صحار . (4)

في الوقت الذي اعلنت فيه ممبسة انفصالها ، كان أحمد بن سعيد قد وجد شيئاً من الترحيب في بعض مدن الساحل الأخرى التى لم تتوفر لديها وسائل المقاومة والدفاع أو لم تدب فيها الثورة الأمر الذي جعلها تعلن ولاءها للنظام الجديد. فقد اعلنت مركة طاعتها

---

(1) مختار نور الدين و اخرون ، <u>عمان عبر التاريخ</u> ، ط1 ، مكتبة الفلاح ، مسقط ، 2009م ، ص148.

(2) اسرة المزارعة : هم فرع من قبيلة بنى ياس سكنت ساحل عمان على الخليج العربى و قد حكمت هذه الاسرة الشرق الافريقي ما يقرب من مائة عام ، <u>نفس المرجع</u> ، ص33.

(3) ناصر بن عبدالله الريامى ، <u>زنجبار شخصيات واحداث</u> ، ط2 ، مكتبة بيروت ، مسقط ، 2009م ، ص30.

(4) عمر مشرى محمد بشير ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 56.

للامام احمد حينما ارسل شيخها اثنين من اعوانه لينوبا عنه في تقديم طاعته ، وأما كلوة فقد كان ولاؤها للدولة الجديدة اسمياً . [1]

وقد و ضع الامام احمد يده على زنجبار بعد انتقال الامامة اليه و كان الوالى من طرفه عبد الله بن جاعد البوسعيد مع حامية تحميها [2]، أما المدن الأخرى كمقديشو و براوة ولامو وسائر المدن التابعة لاقليم ممبسة فقد نجحت ممبسة في بث نار الحماس فيها لكى تقف الى جانبها وهى تتزعم حركة المعارضة ضد البوسعيديين وبالفعل اعلنت هذه المقاطعات رفضها للوضع الجديد وعدم تبعيتها لعمان ولم تقبل سيادتها عليها . [3]

هكذا واجه الامام أحمد بن سعيد منذ بداية حكمه هذه الحركات الانفصالية في مقاطعات ممتلكاته الافريقية وما تمثله من خطورة على الناحية الاقتصادية لنظام دولته[4]، وفي الوقت الذي كانت فيه الاحداث تتوالى على ساحل شرق افريقيا كانت عمان غارقة في مشاكلها الداخلية والخارجية التى لم تسمح لاحمد بن سعيد ان يتدخل بشكل كبيرفي شؤون الساحل الافريقي بشكل كبير لأن تورطه فيها ربما يؤدى الى انهيار دولته من الداخل اضف الى ذلك أن علاقته بفارس علاقة عدائية نتج عنها صراعاً عسكرياً في كثير من الاحيان فضلاً عن وقوع عمان في حلبة الصراع البريطانى الفرنسى الذي كان دائراً بين اساطيلهم في ميناء مسقط . [5]

وقد حرص احمد بن سعيد على تشجيع التجارة واستمرارها بين عمان وشرقي افريقيا فكان يرسل ثلاث أو أربع سفن كل عام لتأتى بالمواد الافريقية من المقاطعات التى تعترف بسيادته . أما المقاطعات التى لم تعترف بتبعيتها له فقد حرص على إلاَّ يفرض سيادته عليها خوفاً من انقطاع الصلات التجارية بينها وبين بلاده .[6]

([1]) جمال زكريا قاسم ، <u>المرجع السابق</u>، ص116.
([2]) سعيد بن على المغيرى ، <u>المصدر السابق</u> ، ص 331.
([3]) عمر مشرى محمد بشير ، <u>المرجع سابق</u> ، ص61.
([4]) ناصر بن عبدالله الريامى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 302.
([5]) عمر مشرى محمد بشير ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 61.
([6]) جمال زكريا قاسم ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 116.

حكم الامام احمد بن سعيد مدة طويلة امتدت لتسع وثلاثين عاماً وقد كانت وفاته في عام 1783 م وقد ترك سبعة اولاد وثلاث بنات وخلفه ثانى ابنائه سعيد لأن ابنه الاكبر هلال كان ضريراً . [1]

الامام سعيد بن احمد :-

ك ان للاحداث التى وقعت في عمان بعد وفاة الامام احمد بن سعيد اثر كبير في مقاطعات شرقي افريقيا حيث لم تستتب الامور لسعيد بن احمد . فقد برز له اخوه سيف منافساً حين ادرك أن عمان قد خرجت من يده بعقد البيعة لاخيه بالامامة ، فآثر أن يقوم بنشاط فعال في شرق افريقيا وكان هدفه فصل تلك المقاطعات من عمان والاستقلال بها حتى إذا ما واتته الفرصة تمكن من الوصول الى قلب الامامة في عمان . [2]

وقد وصل سيف بن احمد الى زنجبار عام 1784 م وكان يحكمها خلف بن احمد الذي طلب منه سيف التنازل له عن حكم زنحبار والاعتراف به ، إلاَّ أنه رفض لذلك قرر سيف الاستيلاء على الجزيرة بالقوة وكاد أن يتحقق له ذلك إلاّ أنه بنهاية 1784م وصلت قوة عسكرية بقيادة احمد بن سعيد الذي اقنع سيف بان مقاومته لا تجدى نفعاً ولن تمكنه من الاستيلاء على الجزيرة لذلك انسحب الى مدينة لامو التى توفى بها ويبدو أن ارسال سعيد بن احمد قواته الى شرق افريقيا ليس الغرض منه العمل على عرقلة مساعى اخيه واحباط مشاريعه فقط بل محاولة منه لتوطيد سيادته على مدن الساحل .[3]

بعد أن استقرت الامور لاحمد بن سعيد في زنجبار إتجه صوب ممبسة ووصل اليها في يناير 1785 م واستقبله حاكمها المزروعى احمد بن محمد وقد ساله احمد بن سعيد لمن هذه المدينة ؟ فاجابه إن هذه المدينة ملك للامام إلاَّ أنه لم يكتفى بهذه الاجابة بل طلب منه أن يدون ذلك كتابة وأن يوقع عليه وبذلك غادر ممبسة بعد اخذه الصك الذي كتبه المزروعى واقر فيه بخضوعه وطاعته للامام ،أما بقية مدن الساحل فيبدوا انها كانت تعيش في

([1]) سعيد بن على المغيرى ، <u>المصدر السابق</u> ، ص 330.

([2]) جمال زكريا قاسم ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 116.

([3]) نفس المرجع ، ص117.

هدوءنسبى فلم يحاول الامام احمد القيام بعمل عسكرى تجاهها بل انها قدمت ولاءها لعمان بعد أن كانت على وشك الانفصال . (1)

لقد نجح الامام سعيد بن احمد في الحكم كزعيم دينى إلاَّأنه فشل كحاكم إدارى ولذلك انتزع منه ابنه حمد السلطة السياسية واطلق لقب سيد على نفسه واقام في مسقط ووالده في الرستاق ، فكان سعيد بن احمد أخر من تلقب بلقب امام من اسرة البوسعيد أما من جاء بعده فقد تلقبوا بالقاب السادة والسلاطين . (2)الت امور الحكم في عمان بعد وفاة حمد بن سعيد 1793 م الى عمه سلطان بن احمد ، ولما كان لقب الامام من نصيب سعيد بن احمد الذي كان مازال حيا فقد اتخذ سلطان لنفسه لقب السيد الذي اصبح يعرف به حكام البلاد من البوسعيديين بعده . (3)

حرص الحكام البوسعيدون الاوائل الذين تمسكوا بالحكم الدينى على توجيه اهتمامهم الى قلب الامامة في عمان وبعاصمتهم الرستاق ، ولذلك لم يتجهوا الى الشرق الافريقي إلاَّ لبسط السيادة العمانية على تلك الجهات واستدامة العلاقات التجارية معها ، حتى تولى حمد بن سعيد الذي يعتبر المؤسس الأول للحكم المدنى في عمان كما نجح عمه سلطان بن احمد (1793ـــــ 1804 م) في تعزيزحكم مسقط وجعله يبرز للعالم الخارجى حيث اهتم بالعلاقات الخارجية والسياسية لدولته وعندما تولى سعيد بن سلطان 1806 م اشتد التحول من الناحية الدينية الى الناحية السياسية وبدأ يختط سياسة افريقية واضحة وذلك بنقله لعاصمته من مسقط الى زنجبار . (4)

---

(1) **عمر مشرى محمد بشير ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 64.**
(2) **احمد حمود المعمرى ، <u>المصدر السابق</u> ، ص 70 – 71.**
(3) **مختار نور الدين واخرون ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 185.**
(4) **جمال زكريا قاسم ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 117**

3/ **السيد سعيد وتوطيد النفوذ العمانى في شرق افريقيا**

بعد وفاة سلطان بن أحمد سنة 1804م الت السلطة الى ابنه سعيد بن سلطان[1]وقد تمكن من مجابهة الكثير من التحديات الداخلية والخارجية ونجح في فرض سيطرته على كافة مناطق عمان وتصدى للاخطار الخارجية التى بدأت تهدد البلاد من قبل القواسم والوهابيين. ولذلك كان اهتمام السيد سعيد مركزاً على حل المشكلات الداخلية في عمان خلال الفترة الأولى من حكمه ولم يكن قادراً على اعطاء اهتمام أكبر لممتلكاته في شرق افريقيا رغم تاكده التام من المشاكل التى سببها الحكام غير الملتزمين بسيادته على المنطقة.[2]

وقد وجد أنه لاسلطة له على مدن الساحل سوى بعض المقاطعات التابعة لزنجبار وهى كلوة ومافيا وبمبا. أما مدينة ممبسة فقد تولى الحكم فيها عبدالله بن احمد المزروعى سنة 1814م وكان لديه رغبة كبيرة في الاستقلال بها وأن تفرض سيطرتها على الساحل فكان أول ماقام به رفضه دفع الجزية والهدايا لسيد سعيد وارسل بدلا عنها درعاً وبعض قطع البارود والرصاص وهى بمثابة تحدى ومجاهرة بالعداء وعندما وصلت هذه الرسالة اليه فهم القصد منها وتوعد المزروعى بالانتقام .[3]

وكان سعيد بن سلطان قد وضع يده على مدينة لامو بطلب من اهلها بعد أن هاجمها المزارعة محاولين الاستيلاء عليها سنة 1811م وعين محمد بن ناصر البوسعيدى واليا عليها وكذلك وضع يده على مدينة باتى بعد الخلافات التى وقعت بين اهلها إلاَّ أن عبدالله المزروعى حاكم ممبسة قام بمساندة احد الاطراف المتصارعة وتمكن من الاستيلاء عليها ولم يرض هذا التصرف السيد سعيد بن سلطان الذي طلب منه اخلاء المدينة ولكنه لم يلتفت الى ذلك مما جعل السيد سعيد يرسل اسطولاً مؤلفا من ثلاثين سفينة تحمل اربعة الاف جندى

([1]) تولى الحكم في سن مبكرة ولم يتعدى خمسة عشر عاماً ، وكان عمره عند مقتل ابيه لا يتعدى ثلاثة عشر عاماً ،انظر : عمرمشرى محمد بشير ، المرجع السابق ، ص64.

([2]) مختار نور الدين واخرون ، المرجع السابق ، ص 163

([3]) احمد حمود المعمرى ، المصدر السابق ، ص72.

بقيادة حماد بن احمد البوسعيدى سنة 1822م وبعد قتال عنيف تمكن من الاستيلاء على المدينة وعاد قائدها غريب بن احمد المزروعى الى ممبسة .[1]

اخضاع ممبسة :-

بعد أن استتب الأمر في عمان اعد أولى حملاته على ممبسة وكان ذلك في سنة 1828م وحاصرها باسطوله المكون من تسع سفن وكان هو على ظهر سفينته المسماة ليفربول وقد ارسل رسالتين حالوصوله ؛ الأولى للوالى سالم بن احمد المزروعى والثانية لاحمد بن شيخ زعيم السواحيلين وكان مضمونهما أن يسلم الوالى القلعة ونشب القتال بين الطرفين ولم يتمكن السيد سعيد منيتمكن السيد سعيد من الاستيلاء عليها وتفاوض مع المزارعة ومن ثم توقيع معاهدة[2]من خمسة بنود أهمها من خمسة بنود أهمها ، إعتراف المزارعة بالسيادة العمانية على المقاطعات الخاضعة لهم في شرق افريقيا و إقتسام دخل تلك المقاطعات بالتساوى بين الطرفين كما نصت الاتفاقية على خضوع قلعة ممبسة للسيد سعيد على ألا يتجاوز ما يبقيه من حامية فيها عن الخمسين جنديا و يبدوا أن السيد سعيد لم يلتزم بتلك الاتفاقية وأخذ في تقوية حصون ممبسة وقلاعها ووضع فيها من الحاميات و الجنود أضعاف ماقررته الاتفاقية ، كما استعان بحاكم جزيرة بمبا ناصر بن سليمان الموالى له.[3]

ثم ابحر السيد سعيد الى زنجبار وامضى فيها ثلاثة أشهر ثم عاد الى عمان لمواجهة حركة داخلية وما أن استقرت له الامور في عمان حتى وصلته الاخبار عن تمرد المزارعة من جديد وظل الأمر هكذا حتى ساعدته الظروفبوفاة سالم في سنة 1835م وتنازع المزارعة بعده حيث تنازع اخويه خميس وناصر على الحكم ووصل الأمر بينهما الى القتال طوال عام كامل ، ثم من تولى الحكم ابنه راشد بن سالم 1836م والذي عمل على اضطهاد اخويه ومؤيديهم مما جعل السكان يطلبون العون والمساعدة من السيد سعيد الذي وجدها فرصة مواتية ، عندما طلبوا منه أن يتقدم لمهاجمة المدينة على أن يقوموا بمساعدته وامداده بالمعونة .

([1]) عمر مشرى محمد بشير ، المرجع السابق ، ص 65.

([2])أنظر في البحث الملحق أ (1) اتفاقية السيد سعيد مع المزارعة ، ص117.

([3]) سعيد بن على المغيرى ، المصدر السابق ، ص 218- 219.

فارسل اسطوله وحاصرها وبعد مناوشات بسيطة استجاب راشد بن سالم للمفاوضات واتفق الطرفان على أن تبقى جيوش السيد سعيد فيها وتحقق ذلك سنة 1837م ، وقد حاول السيد سعيد أن يغرى راشد و زعماء المزارعة بالتنازل عن الجزيرة ولكنهم رفضوا ، فما كان منه إلاَّ أن ارسل ابنه خالد الى ممبسة الذي تمكن بطريق الخدعة من القبض على راشد المزروعى وحوالى خمسة وعشرين من اعيان ممبسة وشيوخها ونقلهم الى زنجبار ثم حكم عليهم بالسجن المؤبد[1]فى بندر عباس.[2]

نقل العاصمة من مسقط الى زنجبار :ــ

كانت أول زيارة للسيد سعيد لزنجبار سنة 1828م خلال حملته على المزارعة واعجب بجزيرة زنجبار التى اصبحت الدعامة الكبرى في مشروعاته الافريقية وكانت زنجبار تفوق المراكز الأخرى من نواحى كثيرة ، فهى ذات موقع متوسط بين موانئ شرق افريقيا وقد حقق لها موقعها مركزاً اقتصادياً مهماً فضلاً عن انها أكثر امناً من أي نقطة على الساحل.[3] بعد القضاء على الفتن الداخلية في مسقط ولى السيد سعيد ابنه هلال على عمان بكاملها وتوجه الى شرق افريقيا في سنة 1832م ليستقر في زنجبار ويجعلها عاصمة له في 1840م وانتقلت السلطنة الى زنجبار فبدلا من أن يحكم شرق افريقية من ومقر حكمه في عمان فأنه بدأ يحكم من مقر حكمه في شرق افريقية .[4]

لقد اختار السيد سعيد زنجبار لتكون عاصمة لدولته رغم أنه كانت عدة مدن أكثر اهمية منها مثل : ممبسة ، كلوة ، مقديشو ، لامو وغيرها ولكن السبب الرئيسى لاختياره يرجع الى موقعها الرائع ولأنه ليس هناك مكان أخر في ممتلكاته أكثر ملائمة لتنفيذ سياسته الاقتصادية الرامية الى استغلال موارد ممتلكاته الجديدة في افريقيا [5]. وعلى الرغم من أن السيد سعيد عمل على تنمية الاقتصاد الداخلى لزنجبار بزراعة القرنفل والنارجيل الى غير ذلك من

([1]) ناجية محمد صالح الخريجى ، التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لسلطنة زنجبار الاسلامية فى شرق افريقيا ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ ، جامعة ام القرى ، 1993م ، ص 83.

([2]) بندر عباس : هى مدينة تقع جنوب إيران وهى مركز محافظة هرمز ، أنظر: مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، مج 4 ، ط1 ، دار رواد النهضة ، بيروت ، 1995م ، ص 197.

([3])محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص 42.

([4]) احمد حمود المعمرى ، المصدر السابق ، ص73.

([5]) نفس المصدر ، ص 73.

المحاصيل النقدية ، إلاَّ أن نجاحها كمركز تجارى للصادرات والواردات من والى شرق افريقيا مثل الدعامة التى قام عليها اقتصادها .[1]

ومن أهم العوامل التى ساعدت على تحقيق التطور الاقتصادى إقتناع السيد سعيد بأهمية التجارة الخارجية كركيزة اساسية لدعم الاقتصاد لذا فقد أعد اسطولاً تجارياً كبيراً وعقد معاهدات صداقة مع الولايات المتحدة وفرنسا وهولندا والبرتغال واسبانيا إلاَّ أنه كان حليفاً قوياً للحكومة البريطانية في الهند ولندن .[2]

تركزت التنمية الاقتصادية في شرق افريقيا في ميدانين اساسيين هما التجارة والزراعة ومن اجل تنشيط التجارة عمد السيد سعيد على تحسين وتطوير ميناء زنجبار ليصبح أهم مركز تجارى وتموينى فيغرب المحيط الهندى وذلك من خلال التسهيلات الضريبية الممتازة التى وفرها للتجار والشركات الهندية والاوربية وفتح باب الهجرة على مصراعيه للتجار الهنود وغيرهم . أما الدعامة ألثانية التنمية الزراعية حفزت أرض زنجبار الخصبة على تجربة العديد من المحاصيل الزراعية فيها كالقطن وقصب السكر ولكن كانت أكبر النجاحات في هذا المجال زراعة القرنفل الذي جعل زنجبار في سنوات قلائل المصدر الأول له في العالم حيث كان يصدر الى اوربا والهند وغيرها [3]، كما إن اقتصاد زنجبار اعتمد على تجارة الرقيق بعد القرنفل والعاج اللذين لم يكونا يدران أرباحاً تعادل أرباح تجارة الرقيق . [4]

كانت وفاة السيد سعيد في سنة 1856م نكسة كبيرة لعمان و شرقي افريقيا إذ فقدت كلاهما بموته ربانها الماهر وقائدها الحكيم فقد كان موته ايذاناً بتصدع ذلك الصرح العظيم الذي شيده ، ذلك أن ابناءه مالبثوا أن اختلفوا من بعده فكان أن انقسمت السلطنة العمانية الى سلطنتين إحداهما عربية في عمان وأخرى افريقية في زنجبار. [5]

([1]) محمود عبدالرحمن الشيخ ، المرجع السابق ، ص32.
([2])محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص 328.
([3]) مختار نور الدين واخرون ،المرجع السابق ، ص 328.
([4]) انظر في البحث ص 35 و مابعدها.
([5]) مختار نور الدين واخرون ، المرجع السابق ، ص 173

السيد برغش بن سعيد

ولد السيد برغش بن سعيد بن سلطان بن احمد بن سعيد البوسعيدى في سنة 1837م ، وهو الابن السابع للسيد سعيد من ام حبشية [1]، وهو السلطان الثاني لزنجبار بعد اخيه السلطان ماجد (1856 ــ 1870م) تولى الحكم في 10 أكتوبر 1870م[2]. كان له زوجة واحدة وهى موزة بنت حمد بن سالم بن سلطان وكان له عدد من الجوارى بنحو سبعين جارية [3]، وله ولداين هما سيف وتوفى في حياة ابيه 1882م وخالد توفي في 1927م . [4]

وكان السيد برغش طموحاً وقد تولدت فكرة الاستيلاء على السلطة في ذهنه فور وفاة ابيه حيث لم يتوجه بالاسطول الى ميناء زنجبار وانما اتجه به الى جزيرة شومبي [5]وتحت جنح الظلام تم حمل نعش والده على ظهر احد القوارب حيث انزل خلسة ودفن سراً في المقبرة السلطانية دون أن يعلن لاحد عن الوفاة ، وقد عمد الى فرض حصار على قصر اخيه ماجد وأخر على قصر والده إلاَّ أن خطته التى قصد منها القبض على اخيه ماجد باءت بالفشل لأنه كان في عرض البحر مع بعض رجال حاشيته لاستقبال والده بعد أن وصله نبأ اقتراب اسطوله من الساحل[6]وايضاً عجزعن حشد مايكفى من الاتباع إذ أن وزراء ابيه وكبار الشخصيات كانوا يميلون للسيد ماجد [7].فهو الأكبر سناً ، اضافة الى اطلاعه بمهام الحكم في زنجبار كنائب عن والده لما ينوف السنتين واكتسب خلال هذه المدة وقبلها محبة الناس ومودتهم لهذا فقد نودي بالسيد ماجد سلطاناً على زنجبار خلفاً لوالده في1856 م .[8]

([1]) سالمة بنت سعيد بن سلطان، مذكرات اميرة عربية، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسى ، وزارة التراث القومى،عمان ، 1997م ، ص 22

([2]) نفس المصدر ، ص21.

([3]) سعيد بن على المغيرى ، المصدر السابق ، ص 323.

([4]) عبدالله بن صالح الفارسي ، البوسعيديون حكام زنجبار ، ترجمة محمد امين عبدالله ، ط2 ، وزارة التراث القومى ، عمان ، 1982م ، ص11 – 12.

([5]) جزيرة شومبي : وهى تقع جنوب جزيرة زنجبار وتبعد حوالى خمسة اميال عنها ، أنظر : ناصر بن عبدالله الريامى ، المرجع السابق ، ص 309.

([6]) عبدالله بن صالح الفارسي المصدر السابق ، ص15

([7])، نفس المصدر ، ص22.

([8]) ناصربن عبدالله الريامى ، المرجع السابق ، ص 310.

وقد ذهب السيد برغش الى اخيه ماجد بتفسير زائف لموقفه قائلاً له:

" اننى نزلت سراً الى الشاطئ ودفنت الجثمان لأنه كان في حالة مريعة بعد أن ظل سبعة أيام بلا دفن وليس من الائق أن يراه الناس على هذه الحالة وقد فكرت في اننى إذا اخبرتك بالنبأ سينتشر الخبر بين الناس في الحال ولن يستطيع احد أن يمنعهم من حضور جنازة حاكمهم" .[1]

فعفا عنه ولكنه سرعان ماكشف عن نواياه العدوانية واخذ يتغيب عن مجلس السلطان الذي يعد علامة من علامات الولاء والاخلاص للسلطان ثم انتهى به الأمر الى القطيعة التامة وهو تصرف اقل مايفسر أنه عداء سافر ضد السلطان . [2]

وقد ادت تصرفاته تلك الى أن يفرض السلطان ماجد الرقابة على بيت السيد برغش .كما أمره أن يغادر الى مسقط عند مغادرة سفينة السيد ثوينى (كارولين) وإلاَّ أنه سيطر الى القبض عليه وابعاده قسراً وفي 11 سبتمبر 1859م غادرت سفينة السيد ثوينى ميناء زنجبار دون أن تقل معها السيد برغش الذي رفض الانصياع لأمر اخيه السلطان ماجد فما كان من السلطان إلاَّ منحه عشرة أيام لمغادرة زنجبار[3]، وفي 6 أكتوبر إتجه السيد برغش واعوانه وبعض رجالات الحرث[4]الى مزرعة مرسيليا .[5]

وفي 14 أكتوبر 1859م هاجم السلطان ماجد مارسيليا بجنود يبلغون خمسة الأف من العرب والبلوش والبريطانيين الذين استخدموا في هذه الحرب مدفعين فهزم السيد برغش وعلى اثر هذة الحادثة نفى السلطان ماجد اخاه برغش الى الهند بعد أن كتب تعهداً في 18 أكتوبر بأن لايتآمر ولايحدث ثورة أو فتنة ضد اخيه وعدم العودة الى زنجبارإلاَّ باذن مسبق من السلطان . [6]

([1]) عبدالله بن صالح الفارسي ، المصدر السابق ، ص 165.

([2])سالمة بنت سعيد ، المصدر السابق ص 22.

([3]) ناصر بن عبدالله الريامى ، المرجع السابق ، ص 317.

([4]) كان السلطان ماجد قد اعتقل شيوخ الحرث واخرين بسبب تعاونهم مع اخيه برغش ولكنه افرج عنهم بعد تعهدوا بطاعة بطاعة اوامره بأستثناء خمسة اشخاص وجدهم اكثر نشاطاً في اثارة الاضطرابات وهم عبدالله بن سالم بن عيسى ، محمد بن سالم و محمد بن ناصر بن عيسى و جمعة بن ناصر وسلطان بن يعرب ، أنظر : نفس المرجع ، 316

([5]) اسم مرسيليا اطلقه السيد خالد بن سعيد تيمناً بالميناء الفرنسى الشهير لانه كان مولعاً بكل ماهو فرنسى و تقع المزرعة المزرعة على بعد 7 أميال شرق زنجبار ، إنظر : نفس المرجع ، ص316.

([6]) سعيد بن على المغيرى ، المصدر السابق ، ص 292

وكان السيد برغش من المرشحين للسلطنة من بعد السلطان ماجد الذي لم ينجب إلاَّ بنتاً واحدة وكان من المعترف به أن برغش هو ولى العهد [1]باعتباره أكبر الاخوة في زنجبار ومن عادة اولياء العهد في الشرق أن يستعجلوا جلوسهم على العرش دون الالتفات الى حقوق الجالسين عليه فعلاً . [2]

وشهد عهده العديد من الاصلاحات الداخلية فينسب له الفضل في تطوير البنية التحتية لزنجبار ، فانشأ شبكة للمياه عن طريق مد خط انابيب لتوفير المياه النقية للسكان و ايضاً اصلاح بعض طرق زنجبار بالحصى و قام بإنارة الشوارع والبيوت، ومن أعماله بناء الحمامات العامة على نسق الحمامات في مصر ، والحدائق العامة .

ومن أعماله الجليلة بناء القصر الفاخر المعروف ببيت العجائب أو قصر العجائب سنة 1883م و زينه بأيات من القران الكريم كتبت بماء الذهب في كل طوابقه و ابوابه الفاخرة و كان يستعمله للمشورة والاجتماعات و الحفلات الرسمية ، وبناء أمامه منارة عالية محكمة الصنع شاهقة الطول و جعل فوقها سراجاً وهاجاً يهتدى به اصحاب السفن والمراكب ، وأمر بتركيب ساعة عظيمة الحجم على قمة المنارة [3] .

وقد انشأ في زنجبار مطبعة تعرف بالمطبعة السلطانية في سنة 1880م لطباعة الكتب الدينية والادبية ،كما ادخل خط تلغراف بحرى تحت المياه بين عدن و زنجبار بواسطة شركة التلغراف الشرقية البريطانية. وفي عهده تم إصدار أول عملة محلية في سنة 1881 ـــ 1882م وتسمى بالريال الزنجبارى والمشهورة بالريال البرغشي . [4]

بالرغم من أن عهده شهد الكثير من الانجازات والاصلاحات الداخلية إلاّ أن الهجمة الاستعماريه في عهده كانت قوية مما أثر على حريته عمله السياسي و الاستراتيجي.

([1]) تولى السلطان برغش للسلطة ، أنظر في البحث ص 46 و مابعدها

([2])سالمة بنت سعيد ، المصدر السابق ، ص 20

([3])سعيد بن على المغيرى ، المصدر السابق ، ص 339

([4])حمد حمود المعمرى ، المصدر السابق ، ص 34.

الفصل الاول

النفوذ البريطاني في زنجبار

المبحث الاول : الوجود البريطاني في شرق افريقيا

المبحث الثاني : محاربة بريطانيا لتجارة الرقيق والغائها عن طريق المعاهدات

المبحث الثالث : توطيد النفوذ البريطاني في عهد السلطان برغش بن سعيد

الفصل الأول

النفوذ البريطاني في شرق افريقيا

المبحث الأول : الوجود البريطاني في شرق افريقيا:

لم يشعر المسؤلون البريطانيون حتى أواخر القرن الثامن عشر بأهمية ساحل افريقيا الشرقي ، على الرغم من اتساع حركة السفن التجارية والحربية البريطانية في المحيط الهندى على أثر سيطرة شركة الهند الشرقية الانجليزية وتفوق نفوذها في الهند عقب انتصاربريطانيا على فرنسا في حربالسنوات السبع (1756 – 1763م) ولم تدرك أهمية تاسيس محطات بحرية ثابتة لها في ساحل افريقيا الشرقي من اجل حماية مستعمراتها في الهند وتجارتها الرابحة . [1]

وفي أثناء سيطرة البرتغاليين على ساحل إفريقيا الشرقي كانوا ينظرون باستياء شديد الى ظهور السفن البريطانية في موانيه خلال رحلاتها الى الهند وحدث أن تعرض بعض البحارة البريطانيون للاغتيال من جانب الأهالى في هذه الموانئ بتحريض من البرتغاليين ، على نحو ماحدث في ديسمبر 1608م لبحارة السفينة الانجليزية (اسنشيون) كما مات عدد منهم بالدوسنتاريا والحمى نتيجة لشدة الحرارة على الساحل [2]وايضا في ديسمبر 1798م وصلت السفينة البريطانية (ليوبورد) الى زنجبار بقيادة الكابتن بلانكت وكان مصير تلك السفينة تعيساً إذ بادر اهالى زنجبار بالقبض على قائدها وبحارتها وقاموا بزبحهم وكانت تلك الحادثة سببا في احتجاج حكومة بومباى لدى السيد سلطان بن احمد سلطان مسقط والذي خلع والى زنجبار وعين واليا أخر بدلا عنه مرضاة لحكومة الهند [3]، وخاصة أن تلك الحادثة وقعت بعد توقيعه معاهدة 1798م. [4]

([1]) فاطمة السيد على السباك ، التاريخ السياسى لسلطنة زنجبار الاسلامية ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة ام القرى ، 1989م ، ص 23.

([2]) حلمى محروس اسماعيل ، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، ط1 ، موسسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، (د. ت) ،جزءان، ج1 ، ص 80 – 81 .

([3]) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى ، ط1 ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1996م ، 2جزء ، ج1،ص193.

([4]) معاهدة 1798م وتعهد فيها السلطان بتاييد الحكومة البريطانية في القضايا الدولية والامتناع عن إعطاء أية امتيازات تجارية في ممتلكاته الى الفرنسيين او الهولنديين وغيرهم وكان دافع بريطانيا التعاضد ضد مقاصد الفرنسيين في الخليج العربى ، انظر : محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص325.

وفي سنة 1811م قام بريطانيان هما اسمى وسميث برحلة من بومباى لاغراض استطلاعية في شرق افريقيا وكان عليهما أن يبحثا إمكانية قيام نشاط تجارى داخل القارة عبر الانهار التى تصب في المحيط الهندى وخاصة نهر الجب الذي كان يظن انه يتصل بمنابع النيل. لم يكن تقرير الرحاليين مشجعا لبريطانيا على توجيه إهتمامها الى شرق افريقيا. فميناء بات سئ المرسى ولا أهمية له و في زنجبار اساء الحاكم استقبال الرحالة البريطانيين لأنه كان اسفاً على سقوط موريشيوس[1] في ايديهم ومع أن زنجبار تستورد كميات لاباس بها من النسيج والفخار الصينى والسكر والحديدإلاَّ أنه لا ينتظر للتجارة البريطانية أن تنافس هناك لأن السلع التى يقدمها العرب في شرق اقريقيا للمقايضة على تلك المستوردات لاتهم بريطانيا كثيراً إذ تتكون في الغالب من الرقيق والعاج واصداف السلحفاة ويعتقد اسمى أن هناك امرين يستحقان إهتمام بريطانيا وهما :ــ

1/ وجود عدد من التجار الهنود وعلى بريطانيا حمايتهم من ظلم الامام وهم لا يدفعون جزية محددة بل يخضعون لتعسف الحاكم وتصادف عند زيارتهم لزنجبار أن طلب الامام من الحاكم مبلغاً من المال فأمر بأن يدفع التجار الهنود 20% من قيمة بضائعهم حتى يسدد حاجة الامام .

2/ إزدهار تجارة الرقيق، وكانت بريطانيا تتزعم في ذلك الوقت حملة لمكافحة تجارة الرقيق في جميع انحاء العالم.[2]

وفي سنة 1812م حدث تدخل بريطاني في شرق افريقيا حيث وصلت إحدى السفن البريطانية الى كلوة وعقد قائدها اتفاقية مع أعيان الجزيرة نصت على أن تؤيد بريطانيا الحاكم الذي يختارونه بانفسهم لانهم كانوا يقاسون كثيراً من ظلم الحكام الذين كانوا يعينون من قبل سلطان مسقط . [3]

([1]) جزيرة مورشيوس : تمكن البريطانيين من الاستيلاء عليها بواسطة حملة بحرية ارسلت من الهند بقيادة الجنرال ابير كرومبى في1810م وكان الفرنسيون يستخدمونها كقاعدة رئيسية لهم كانوا يوجهون منها عملياتهم العسكرية ضد البريطانيين ، انظر محمود شاكر ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 269.

([2]) سلمى محمد ابراهيم العاقب ، <u>التنافس الاوربى على دولة البوسعيديين فى ساحل شرق افريقيا فى الفترة مابين 1884 - 1916م</u> ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة النيلين ، 2015م ، ص 31 - 32.

([3]) جمال زكريا قاسم ، <u>تاريخ الخليج العربى</u> ،ج 1 ، 194.

لم تهتم بريطانيا بمساعدة المزارعة الذين حاولوا الاستقلال بممبسة عن السلطة في عمان ، فقد حاول عبدالله بن احمد المزوعى الحصول على تأييد حكومة الهند له حتى أنه سافر الى بومباى ليحصل على تأيدها حيث استقبله حاكمها استقبالاً طيباً ولكنه لم يلب له رغبته ، ثم تكررت المحاولة عندما ضرب السيد سعيد حصاراً اقتصادياً على ممبسة فاصدر قانوناً حرم فيه على رعاياه التبادل التجارى مع المقاطعات التى تحاول الانفصال عن سيطرته وكان قد استولى على بمبا التى تمد ممبسة بالمواد الغذائية . [1] فبادر حاكم ممبسة بارسال خطاب الى حاكم بومباى في مايو 1823م اعلن فيه استعداده لتسليم ممبسة الى الانجليز وقال:

" انا حاكم لدولة مستقلة يرغب سعيد بن سلطان إمام عمان في ضمها اليه ولن اعطيها له بل سوف اعطيها لملك انجلترا ..." وأضاف :

" إبعث برأية لى تعرف عن طريقها لامم ان مملكة ممبسة تابعة لكم ، واكتب الى الامام تأمره بالكف عن القيام بأى اعتداء على مملكة افريقية ، لا نها خاضعة لملك انجلترا " .[2]

وعلى الرغم من ذلك العرض الصريح الذي تقدم به حاكم ممبسة إلاَّ أن بريطانيا لم تتخذ أية خطوة ايجابية ، وذلك لأنها لم تكن تقدر في ذلك الوقت الأهمية الاقتصادية أو الاستراتيجية لممبسة وكان اهتمامها منصبا صوب منافذ البحر الأحمر والخليج العربى ، فضلا عن أن علاقتها بالسيد سعيد كانت طيبة فلم تكن على استعداد أن تغامر بذلك[3]خاصة بعد توقيع معاهدة 1822م[4] الخاصة بمراقبة تجارة الرقيق . ولذلك ارسل حاكم بومباى رده بالرفض وجاء فيه :

" إن الدخول في علاقات ودية كالتى تقترحونها مع افريقية مخالف لسياستنا كما ان الاخلاص لارتباطاتنا مع إمام مسقط سوف يحول بين قبولنا لاقتراحكم " . [5]

([1]) حلمى محروس اسماعيل ، المرجع السابق ، ج1 ، ص81.
([2]) نفس المرجع ، ص81.
([3]) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى ، ج1 ، ص191 .
([4]) معاهدة 1822م : أنظر في البحث ص 32 و مابعدها .
([5]) فاطمة السيد على السباك ، المرجع سابق ، ص 25

ولكن المزارعة لم ييأسوا وأرسلوا وفداً الى بومباى يحمل خطابين احدهما من حاكم ممبسة الجديد سليمان المزروعى والثاني من احد أعيان المدينة ويدعى شيخ بن احمد ، وجاء في الخطاب الأول :

" نحن نلتمس منكم أن تخلصونا من حكم السيد سعيد وأن تقبلوا منا هدية نصف ايراداتنا الجمركية وأن ترسلوا لنا أحد ضباطكم او موظفينكم "

وفي الخطاب الثاني ذكر شيخ بن احمد أنه يكتب بأسم سكان المدينة ورجا حاكم بومباى : "أن تعتبرونا من اليوم رعايا ملك انجلترا ملتزمين بمراعاة كل قوانين صاحب الجلالة ومتلفهين على تزويده بجميع ما يحتاجه " . [1]

وكان رد حاكم بومباى كرده السابق ومع ذلك فان الفرصة لم تلبث أن سنحت للمزارعة من نيل الحماية البريطانية إذ صادف في 1824م مرور السفينة براكوتا بقيادة الكابتن فيدال وهى إحدى سفن الاسطول الذي اوفدته بريطانيا بقيادة الكابتن أوين لقمع تجارة الرقيق في شرق افريقيا وكان أوين يعتقد أن فصل مقاطعات ساحل شرق افريقيا عن التبعية العمانية قد يساعد مساعدة كبيرة في قمع تجارة الرقيق وكان يحبذ منح المزارعة الحماية لأن فرضها قد يكون من شانه الوقوف حائلاً دون تطلع الفرنسيين اليها ولذا؛ حين تلقى أوين تقريراً من الكابتن فيدال عن رغبة حاكم ممبسة في رفع العلم البريطاني على قلعة المدينة ، كان من رأى أوين إجابته فوراً على طلبه وبادر بالكتابة الى حكومة الهند بأنه سيقدم للمزارعة الحماية اللازمة.

وحتى قبل إن يتلقى أوين رداً من حكومته ذهب بنفسه الى ممبسة حيث دار بينه وبين الشيخ سالم المزروعى مفاوضات انتهت في 8 فبراير 1824م بدعوة الكابتن أوين ورؤساء وشيوخ جميع الموانئ والمقاطعات الواقعة بين نهر البنجانى وماليندى الى اجتماع على ظهر سفينته وأعلن منح الحماية البريطانية لهم [2]وبعد الانتهاء من توقيع المعاهدة[3]رفع أوين العلم

---

(1) حلمى محروس اسماعيل ، <u>المرجع السابق</u> ، ج1 ، ص 83

(2) جمال زكريا قاسم ، <u>تاريخ الخليج العربى</u> ، ج1 ، ص 192.

(3) أنظر في البحث المحلق أ (2) معاهدةالحماية البريطانية على ممبسة 1824م ، ص 118.

البريطاني فوق قلعة ممبسة وعين الضابط البحرى جون جيمس ريتز وكيلاً سياسياً عن بريطانيا في ممبسة .

وقد تضمنت المعاهدة ستة بنود أهمها، تعهد أوين في هذه الاتفاقية بأن تعيد بريطانيا للمزارعة جميع المقاطعات التى استولى عليها السيد سعيد، ولم ينتظر المزارعة موافقة الحكومة البريطانية على الاتفاقية بل طالبوا أوين بان يفى بوعده لهم أو على الاقل استعادة بمبا، وطلب أوين من حاكم موريشس السير كول بـــأن يطلب من وزير المستعرات البريطانية اللورد باثهورست إنهاء الموضوع بعد أن ارسل له السير كول رسالة مطولة شارحاً الوضع في ممبسة وأهميتها بالنسبة الى بريطانيا لأن ذلك يعتبر و سيلة للقضاء على تجارة الرقيق كما يفتح الطريق أمام المشاريع البريطانية في ساحل شرق افريقيا ، واشار الى رغبة المزارعة و أهالى ممبسة في طلب الحماية الفرنسية في حال امتناع بريطانيا عن حمايتها. [1]

يبدو أن حكومة الهند لم توافق على وضع ممبسة تحت الحماية البريطانية رغم أن أوين اكد لحكومة الهند استعداد ممبسة للخضوع لفرنسا وكان ذلك كفيلاً باغراء بريطانيا لقبول فرض الحماية إلاَّ انها كانت ترى أن مصلحتها تكمن في الخليج العربى لذلك فهى ترغب كسب ود السيد سعيد . [2]

وكان من الطبيعى أن يؤدى فرض الحماية البريطانية على ممبسة وعلى غيرها من مقاطعات شرق افريقيا الى إستياء السيد سعيد الذي احتج لدى حكومة بومباى وفي مقابلته للمقيم البريطاني في الخليج العربى في ديسمبر 1825م اخذ يشكو له تدخل أوين مقاطعاته في ساحل شرق افريقيا وأن ذلك التدخل يعد انتهاكاً للصداقة القائمة بينه وبين بريطانيا وعلى الرغم من أن حكومة الهند قد بادرت بالغاء الحماية في سنة 1825م إلاَّ أنها خشيت من أن يلجأ المزارعة الى طلب الحماية من فرنسا ولذلك كان المقيم البريطانى في الخليج العربى لا

([1])فاطمة السيد على السباك ، المرجع السابق ، ص28 – 29.

([2]) نفس المرجع ، ص 28.

يكف عن تذكير السيد سعيد بالا يغالى في اظهار عدائه للمزارعة خوفا من ارتمائهم في احضان الفرنسيين . [1]

ومهما يكن فقد كان محور السياسة البريطانية الحفاظ على سلامة طريقها الى الهند وكان طريقها هذا ذو اتجاهين الأول يمر على رأس الرجاء الصالح فالساحل الافريقى الشرقي فعدن ثم الهند وهنا تبرز اهمية ميناء مسقط كمحطة وسط في هذا الطريق . والثاني يبدأ من موانئ البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأحمر عن طريق قناة السويس ثم الخليج العربى فالهند وهنا ايضا تكون سواحل الخليج و عمان جزءاً اساسياً في هذا الطريق[2] .

وفي سبيل سلامة هذا الطريق اندفعت بريطانيا للسيطرة على البلدان التى يمر بها وتقسيمها وتفكيكها مع عدم السماح لها بالوحدة أو القوة ثم عدم السماح بظهور قوة بحرية تنازعها السيادة على المياه القريبة من الهند وكانت تلك بداية قصتها الطويلة التى استمرت مائة وخمسين عاماً مع بلدان المنطقة . [3]

([1]) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى، ج1 ، ص 193.
([2]) سلمى محمد ابراهيم العاقب ، المرجع السابق ، ص 24.
([3]) سالمة بنت سعيد ، المصدرالسابق ،ص 22.

المبحث الثاني : محاربة بريطانيا لتجارة الرقيق والغائها عن طريق المعاهدات

كان نظام الرق نظاماً معترفاً به منذ العصور القديمة وكان موجوداً في غالبية المجتمعات، فكان معروفاً عند قدماء المصريين والاشوريين والفينقيين واليهود والفرس والهنود والصينيين وكلن منشأه قهر القوى للضعيف و وقوع اسرى في الحروب واصبح للرق عند الاغريق والرومان نظاماً معينا ارتبط باقتصاد تلك الدويلات وتعميرها وكان نظام القرصنة البحرية هو منشأهذا النوع من الرق ، فكان القراصنة اليونان يغيرون على المدن والجزر ويخطفون سكانها ويبيعونهم في اسواق الرقيق . (1)

إلا أن حجم الاسترقاق اخذ ابعاداً خطيرة بخاصة بعد حركة الكشوف الجغرافية ووصول الاوربيين الى العالم الجديد منذ بداية القرن السادس عشر الميلادى . فقد تزايدت اعداد الارقاء وازدهرت تجارة الرقيق ، وكان البرتغاليون أول من بدأ تجارة الرقيق وانضم اليهم الاسبان والهولنديون والبريطانيون والفرنسيون وتجار اسكندناوه وبدأت هذه الدول في تكوين مستعمرات لها في العالم الجديد ، ودخل البريطانيون هذه التجارة عن طريق القرصنة في بادى الامر وأول قرصان بريطاني هو وليم هوكنز الذي احضر أول شحنة الى بنين ثم قامت شركات بريطانية بعد ذلك للعمل في تجارة الرقيق وأول شركة بريطانيا اسست لهذا الغرض سنة 1588مبرخصة وبراءة من الملكة اليزابيث ثم تبعتها شركة أخرى سنة 1616م بترخيص وبراءة الملك جورج الأول . (2)

رغم إن العصور الحديثة عملت على تحرير الانسان من الرق في اوربا إلاَّ أنها احتفظت بنظام الرق للعناصرغير الاوربية بشكل عام والافارقة بشكل خاص وهدفت تجارت الرقيق في العصور الحديثة تزويد العالم الجديد بأعداد كبيرة من الايدى العاملة التى يمكنها أن تتحمل المناخ الاستوائى والمدارى . (3)

([1]) فيصل محمد موسى ، موجز تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ،ط1 ، منشورات الجامعة المفتوحة ، (د .م . ن) 1997م ، ص 77.

([2]) جلال يحيى ، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، ط1 ، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية ، 1999م ، ص 177.

([3])فيصل محمد موسى ، المرجع السابق ، ص 79.

إلغاء تجارة الرقيق في بريطانيا :ـــــ

كان قلة من العبيد يسخرون في بريطانيا نفسها لكن ظل العبيد يستخدمون بصورة واسعة في المستعمرات البريطانية وبفضل تجارة الرقيق استطاع الكثيرون تكوين ثروات طائلة ، ومن هنا بدأعمل نشطاء الحركة الالغائية في بريطانيا لانهاء تجارة الرقيق وذلك في ستينيات وسبعينيات القرن الثامن عشر الميلادى وأنشأت جمعية بقصد إلغاء تجارة الرقيق وارست تلك الجمعية دعائم الحركة في بريطانيا ، حيث قدمت العرائض والالتماسات ضد الرق وجمعت الأف التوقيعات من جميع انحاء بريطانيا وارسلت الى البرلمان احتجاجاً على الاسترقاق وكان المتحدث الرسمى للحركة داخل البرلمان وهو وليم ويلبارفورس ، واصبحت الحملة ضد الرق في بداية التسعينيات من القرن الثامن عشر الميلادى موضوعا رئيساً في بريطانيا . [1]

ونجحت الحركة حين اثار الموضوع من جديد اللورد جرانفيل في سنة 1806م ونجح في حمل البرلمان على اصدار قرار بانهاء تجارة الرقيق في جميع الأراضي البريطانية ولكن المجلس لم يوافق على هذا القرار إلاَّ في سنة 1807م ونص المرسوم على تحريم نقل العبيد على جميع السفن التى ترفع العلم البريطاني وعلى اثر ذلك أنشئ المعهد الافريقى كى يشرف على حركة مقاومة الاتجار بالبشر ، ولم يكن صدور هذا المرسوم يعنى انهاء هذه التجارة بل انتهى ما كان شرعياً منها فقط وظل هناك بريطانيون يزاولونها ولكن بطريق التهريب ما دام القانون لم يفرض عقوبة على من يمارسها . [2]

وفي سنة 1811م صارت تجارة الرق جريمة يعاقب عليها القانون .فقد صدر مرسوم ينص على عقوبات معينة لكل من يعمل في هذه التجارة سواء بالنقل أو بأى وسيلة أخرى من وسائل التعامل وكان هذا المرسوم قد وضع حداً لهذه التجارة في الاملاك البريطانية واعتبر قانون سنة 1814م الاتجار بالرقيق قرصنة. قبل أن يصبح منع الاسترقاق

---

(1)موقع المعرفة ، https://www. m marefa org

(2) زاهر رياض ، استعمار افريقية ، ط1 ، الدار القومية ، القاهرة ، 1965م ، ص 79.

هدفا اممياً ويدرج من ضمن مقررات مؤتمر فيينا[1]في سنة 1815م وقبل أن تلزم بريطانيا الدول المشتركة فيه بتوحيد جهودها لالغائها . [2]

وأنشأت بريطانيا اسطولا حربياً لمحاربة السفن التى تتاجر في الرقيق وتفتيش السفن الاوربية الأخرى فقد حصلت من اسبانيا والبرتغال على حق تفتيش سفنهما المارة في المحيط الاطلسى أو الهندى بحثاً عن الرقيق ومصادرة ما تجده فيها منه . [3]

إن قضية منع الاتجار بالرقيق هى مطلب انسانى خارج من نفوس متاثرة بعمق من استمرار هذه التجارة الرثة كالمفكرين والمشرعين واعضاء البرلمانات الاوربية ومن بينهم فولتير قبل أن تصبح هذه القضية الانسانية اداة بيد دعاة الاستعمار البريطانيين لتنفيذ مراميهم ، ففى سنة 1789م اصدرت فرنسا خلال الايام الأولى للثورة حق مساوة جميع البشر و لم تلبث الجمعية الوطنية أن اصدرت في سنة 1793م تشريعاً نص على إلغاء الاتجار بالرقيق سرعان ما الغاه نابليون بشرائه الرقيق من الاسواق المصرية من اجل امداد جيشه بالمحاربين . [4]

وايضا سبقتها الدنمارك واصدرت مرسوماً ملكياً في سنة 1792م بابطال تجارة الرقيق على رعاياها ولكنها جعلت سنة 1802م نهاية هذه التجارة إلاَّ أنها منحت فرصة عشر سنين للدنماركيين الذين يباشرون هذه التجارة لتصفية اعمالهم والتحول الى تجارة أخرى . [5]

<u>دوافع بريطانيا لالغاء تجارة الرقيق :ـــ</u>

وكانت الدوافع الحقيقية التى جعلت بريطانيا تسعى لالغاء تجارة الرقيق هى :ـــ

1 ـــ تراجع الجدوى الاقتصادية لتلك التجارة بعد الثورة الصناعية وتحول المجتمع الاوربي من مجتمع زراعى بسيط الى مجتمع صناعي يعتمد على المكننة في الصناعة والزراعة وكان لهذا التحول اثره في زوال حاجة المجتمع البريطاني الى الرقيق للعمل في المزارع .

---

(1) موتمر فيينا عقد في الفترة من سبتمبر1814 - يونيو 1815م كان هدفه تسوية العدد من القضايا الناشئة عن حروب الثورة الفرنسية وعقد في فينا عاصمة النمسا ،https:// www. Wikipedia. Org

(2) جاسم محمد شطب، النفوذ البريطانى وتجارة الرقيق فى الخليج العربى فى القرن التاسع عشر ، في : مجلة جامعة كربلاء العلمية (م ج ك ع) ، العدد الثاني ، 2012م ، ص 3 ـــ 6.

(3)فيصل محمد موسى ، المرجع السابق ، ص 82.

(4) جاسم محمد شاطب ، المصدر السابق ، ص 3.

(5)زاهر رياض ، المرجع السابق ، ص 79.

2 ــ ضرب الاقتصاد الامريكي وبالذات اقتصاد الولايات الجنوبية التى اعتمدت بشكل رئيسى على الارقاء بعد ثورة الاستقلال الامريكي في القرن الثامن عشر ضد بريطانيا .

3 ــ رغبتها في الاستفادة من الايدي العاملة في اماكن وجودها مع تاهيلها فنياً للعمل في المصانع ولمصلحة رجال الاعمال البريطانيين والمؤسسات البريطانية في افريقيا .

4 ــ رغبتها في ابعاد أى قوى اوربية منافسة لها كفرنسا الناشطة في تجارة الرقيق في القارة الافريقية وفي المناطق ذات الاهمية الاستراتيجية [1].

5 ــ استخدمت بريطانيا قمع تجارة الرقيق لكى تقضى به على اسس الاقتصاد في البلاد التىعقدت النية على احتلالها ومن بينها بلدان الساحل الشرقي ، وأن جميع المعاهدات التى ابرمتها لم تكن إلاَّ جزءاً من مخطط استعماري وبهذا اتفقت مصالح بريطانيا الاستعمارية في ذلك الوقت مع افكار المطالبين بتحرير الرقيق .

ولذلك لم يكن إقدام بريطانيا على محاربة تجارة الرقيق حباً في الانسانية ولا سعياً نحو فعل الخير لبني البشر ولكن اقدمت على هذا العمل بناء على اسس اقتصادية بحتة ، حيث لم يكن من المستطاع البدء في أي نشاط تجارى عادى بين اوربا وافريقيا قبل القضاء على تجارة الرقيق ، لذلك كان لابد من القضاء على تجارة الرقيق لتفسح المجال امام التجارة العادية. كما اتخذت بريطانيا من محاربة تجارة الرقيق وسيلة لتفتيش سفن الدول الاوربية الأخرى والاطلاع على مفاصل الاقتصاد لهذه الدول المنافسة لها وكشف نقاط القوى والضعف بهذه الدول ، كما فرضت سيطرتها على البحار تحت ستار محاربة الرق ، وبذلك استطاع البريطانيون التوغل في الاقطار الافريقية وعقدوا المعاهدات مع الزعماء والروساء المحليين ، كما فرضوا حمايتهم على مناطق أخرى في افريقيا تحت ستار القضاء على تجارة الرقيق . [2]

([1]) ناصر بن عبدالله الريامى ، المرجع السابق ، ص518 - 519.

([2]) بيتر اتيم دينق يوم ، التكالب الاستعمارى الاوروبى على شرق افريقيا و وسطها ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة النيلين ، 2009م ، ص 55.

<u>المعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع سلطنة زنجبار لمحاربة تجارة الرقيق</u> :ـــ

وبانتهاء تجارة الرقيق عبر الاطلنطى والتى كانت تسمى التجارة المثلثة لربطها بين افريقيا وبريطانيا وامريكا إتجهت انظار بريطانيا الى مكان أخر يعمل في تجارة الرقيق وهو منطقة شرق افريقيا ، وقد اكتسبت سلطنة السيد سعيد شهرة واسعة إذ أن إعتماد سلطنة عمان كان يقوم على هذه التجارة . [1]

وقد عاصر حكم السيد سعيد في شرق افريقيا الحركة التى تزعمتها بريطانيا لقمع تجارة الرقيق في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادى وكانت المصادر الرئيسة لتجارة الرقيق في شرق افريقيا تقع ضمن ممتلكات السلطنة العمانية في زنجبار، ومن ثم ادركت بريطانيا انه ينبغى عليها اذا ارادت القضاء على هذه التجارة الحصول على تأييد من حاكم السلطنة . [2]

ولذلك ارسلت خطاباً للسيد سعيد في 4 مارس 1812م تنبئه عن عزمها على تحريم تجارة الرقيق في الخليج العربى والمحيط الهندى وشرق افريقيا وطلبت منه مساعدتها في ذلك بابلاغ رعاياه الذين يتاجرون في الهند بالعقوبات التى قد يتعرضون اليها إذ ارتكبوا أية مخالفة لتلك القوانين وفي سنة 1813م كتب روبرت فاركوهار نائب الملكة في الهند خطاباً الى السيد سعيد يحثه على محاربة تجارة الرقيق ليلحق بركب العالم المتمدن ويأخذ مكانه بين حكام العالم المستنيرين ويحظى بود الحكومة البريطانية . [3]

إلاَّ أن السيد سعيد لم يرد على خطاب نائب الملكة في الهند وفي سنة 1814م عندما احتلت بريطانيا جزيرة مورشيوس اصدرت قانوناً بتحريم تجارة الرقيق وفي 10 مايو 1821م كتب روبرت فاركوهار نائب الملكة في الهند خطاباً للسيد سعيد يقول :

" فلتهنأ يامام مسقط وزنجبار بانكسار القواسم ويجب عليك ازاء هذا النصر أن تعمل على الغاء تجارة الرقيق لانها تجافى العدالة الانسانية وسوف اصل بنفسى لتحقيق هذه الغاية". [4]

([1])فيصل محمد موسى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 82.
([2]) جمال زكريا قاسم ، <u>تاريخ الخليج العربى</u> ، ج1 ، ص 201.
([3])فاطمة السيد على السباك ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 118.
([4])<u>نفس المرجع</u> ، ص 119.

إلاّ أن الخطاب لم يحظ بأهتمام السيد سعيد وقد اتخذت بريطانيا أولى خطواتها الفعالة لقمع تجارة الرقيق في شرق افريقيا حينما عقدت معاهدة 1820م مع مشيخات الساحل العمانى حيث نصت المادة التاسعة من المعاهدة على أن نقل الرقيق رجالاً ونساءا أو اطفالاً من سواحل شرق افريقيا أو من أي مكان اخر يعد قرصنة وسلبا و لم تشترك سلطنة مسقط مع شيوخ الساحل العمانى في التوقيع على تلك المعاهدة . فقد ادركت بريطانيا أن الجهود التى بذلتها لقمع تلك التجارة ستكون عديمة الجدوى . [1]

ولذلك ففي سبتمبر 1822م وقعت الحكومة البريطانية مع السيد سعيد معاهدة من أربعة بنود [2]حظرت على التجار العرب بيع الرقيق في الامصار التابعة للدول المسيحية و هذا يعنى إقفال المستعمرات البريطانية و الفرنسية و البرتغالية في وجه التجار العرب [3]، وقد منحت إحدى مواد المعاهدة البحرية الملكية حق الاستيلاء على السفن العمانية التى تضبط حاملة الرقيق خارج المنطقة المشار اليها في المعاهدة من جنوب كلوة مباشرة في مياه قريبة من شرقي افريقيا على امتداد ساحل شبه الجزيرة العربية حتى تصل الى ميناء ديو في شمال الهند وحتى سواحل فارس . وقد كانت هذه الفقرة تتعارض مع رغبة السيد سعيد لأنها حجبت هذه السلطة عن سفن بحرية بومباى وهي الزراع البحرية لشركة شرق افريقية حيث أنه كان يعرف أن له من الاصدقاء في الشركة يفوق ما لديه في الحكومة البريطانية. [4]

ونصت المعاهدة على بقاء وكيل بريطانى في زنجبار والموانئ المجاورة ، وقد عين حاكم مورشيوس البريطاني بناء على طلب مبعوثه الضابط البحرى نورس ، احد العرب ويدعى صالح قنصلاً لبريطانيا بصفة مؤقتة في زنجبار ثم اضطرت وزارة المستعمرات

([1]) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى ، ج 1 ، ص201.

([2]) تسمى معاهدة 1822م بمعاهدة مورسبى : سميت بذلك نسبة للمبعوث الذي اقنع السلطان سعيد بتوقيع المعاهدة و هو فيرفاكس مورسبى ، أنظر : ريتشارد هول ، امبراطوريات الرياح الموسمية ، ترجمة كامل يوسف حسين ، ط 1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، ابوظبى ، 1999م ، ص 514 ، وأنظر افي البحث : الملحق : أ (3) ص119 .

([3]) سلمى محمد ابراهيم العاقب ، المرجع السابق ، ص 48.

([4]) ريتشارد هول ، المرجع السابق ، ص 515.

للموافقة على بقاء صالح في زنجباربصفته وكيلاً لحكومة مورشيوس بمرتب شهرى قدره مائة **ريال** . [1]

وقد استغلت بريطانيا فرصة تورط السيد سعيد في حروب غير متكافئة مع السعوديين في الخليج والجزيرة العربية ونشوب ثورات داخل عمان لكى تفرض عليه قبول مساعدتها في محاربة تجارة الرقيق حتى يحظى بتأييدها ضد السعوديين و مواجهة الثورات الداخلية ولعل هذا ما دعا السيد سعيد لأن يضحى بالمكاسب الكبيرة بل يتحمل الخسائر الفادحة التى سوف يتعرض لها اقتصاد البلاد نتيجة لمحاربة تجارة الرقيق ذلك لأن اقتصاد السلطنة كان يعتمد اعتماداً كبيراً على تلك التجارة اضافة الى تجارة القرنفل والعاج اللذان لم يكونا يدران ارباحاً تعادل تجارة الرقيق ، وكانت بريطانيا قد وضعت سياسة معينة للقضاء على تجارة الرقيق في شرق افريقيا والخليج العربى فكانت كلما اكتشفت مطامع دولة من الدول الكبرى في شرق افريقيا تقوم بعقد معاهدة ظاهرها القضاء على تجارة الرقيق وفي حقيقة امرها ترمى الى ابعاد هذه الدول عن الساحل الشرقي لافريقيا . [2]

ادركت بريطانيا أنه من الصعوبة إلغاء تلك التجارة وذلك لأن معظم موارد السلطان ورعاياه من هذه التجارة ولكن لم يلبث أن تدرج الوضع بمقتضى معاهدة 1839م[3] وهي معاهدة تجارية عقدها السيد سعيد مع بريطانيا إذ الحقت بها بعض المواد التى تختص بقمع تجارة الرقيق، حيث نصت على توسيع حدود المنطقة التى يسمح فيها للسفن البريطانية بتفتيش أو مصادرة السفن العمانية التى تشتغل بتجارة الرقيق وقد اسست بريطانية قنصلية لها في زنجبار عقب توقيع المعاهدة وعينت الكابتن همرتون ليكون وكيلاً سياسياً من قبل حكومة بومباى وأخذ النفوذ البريطانى يتزايد في شرق افريقيا تزايداً ملحوظاً عقب تأسيس القنصلية البريطانية في زنجبار . [4]

([1]) حلمى محروس اسماعيل ، المرجع السابق ، ج1 ، ص 82 -83.
([2])فاطمة السيد على السباك ، المرجع السابق ، ص 121.
([3]) أنظر في البحث الملحق أ (4) معاهدة 1839م ، ص 120.
([4]) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى ، ج1 ، ص 201 ، 206.

وفي سنة 1841م قررت بريطانيا الغاء تجارة الرقيق نهائياً مقابل دفع تعويض للامام لمدة ثلاث سنوات مقداره ألف جنيه استرلينى ليحل محل الضرائب التى كان ياخذها عن تجارة الرقيق الى أن يتعود رعاياه على الاتجار بسلع أخرى ، وإعتبر السلطان هذه المعونة إهانة له لأنها لاتعادل سوى ربع الخسائرالاقتصادية التى حلت به من جراء تحريم الرقيق فامتنع عن قبولها وطلب من بريطانيا إبقاء تجارة الرقيق بين الموانئ التابعة له ، فطلب ابردين وزير الخارجية البريطانية من القنصل البريطانى في زنجبار همرتون رفع تقرير بشان النتائج المترتبة على إلغاء تجارة الرقيق وانتهى همرتون الى أن إلغاء هذه التجارة لن يؤثر على النشاط الاقتصادى للدولة فحسب بل على نظامها الزراعى ايضا لأن زراعة القرنفل وقصب السكر يقوم على الأيدي العاملة من الرقيق وأن الحياة الاجتماعية في هذه المنطقة مبنية على نظام الرق ، وبناء على ذلك التقرير قبلت بريطانيا إبقاء تجارة الرقيق بين الموانئ الافريقية كما طلب السيد سعيد . [1]

إن إجرات المصادرة لم تقتصر على السفن التى تحمل عبيداً بل اصابت ايضا بعض السفن التجارية وهو ما أثار احتجاجات وشكاوى الى الحكومة البريطانية التى كانت تتنصل عن مسؤوليتها عن الاحداث وهكذا فقدت المراكب التجارية العربية حرية الملاحة وسلامتها وانتهى إستياء العمانيين الى ممارسة الضغط على السلطان الذي اجتهد من جانبه في ايجاد مخرج للازمة من خلال تنمية علاقاته بفرنسا على الرغم من تردد أولى قوى ومن هنا عقد اتفاقية الصداقة العمانية الفرنسية والتى اثارت بريطانيا حولها ضجة ولاستعادة السيطرة على الموقف عملت بريطانيا على توقيع اتفاقية ثالثة لمنع تجارة الرقيق في زنجبار[2] وكان السيد سعيد قد وضع مسبقا اربعة شروط هى :-

1 / ضم البحرين الى ممتلكاته شريطة أن تلتزم بريطانيا بضمان حكم السيد سعيد فيها .

2/ عدم تدخل بريطانيا في عمليات نقل العبيد من داخل افريقيا الى زنجبار وذلك من لامو في الشمال الى كلوة في الجنوب وتشمل زنجبار ومافيا

([1])فاطمة السيد على السباك ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 124 - 125.

([2]) حسين عبيد غانم غباش ، <u>عمان الديمقراطية الاسلامية</u> ، ترجمة أنطون حمص ، ط 1 ، دار الجديد ، بيروت ، 1997م ، ص 198.

3/ عدم مسؤلية السيد سعيد عن خرق اتفاقيات منع تصدير العبيد إذا جرى ذلك .
وقد اضيفت نقطة اخرى بعد مضي ثلاثة اشهر إذ وضع السيد سعيد شرطاً اخر يمكن اعتباره الشرط الرابع وهو ان تضمن الحكومة البريطانية خلافة الحكم لكل من نجليه في مسقط وزنجبار .

وقد اعتبر ابردين إن هذه الشروط كمقدمة لموافقة السيد سعيد على حظر تجارة الرقيق ، أما بالنسبة لضم البحرين الى عمان فقد كانت هذه المنطقة هى موضع طموح قديم للسلطان ولم تكن تمثل موقعا استراتيجياً لبريطانيا ومن هنا توقع انها لم تعارض ولكن تسليم البحرين كان يعاكس مصالح الفرس والوهابيين معاً وبريطانيا لم تكن تريد أن تسئ الى علاقاتها باصدقائها الفرس ولا بحلفائها المحتملين الوهابيين القوة الاقليمية الكبيرة القادمة [1]أما بالنسبة للشرط الرابع فقد كان ابردين يعتقد عدم استطاعة بريطانيا الزج بنفسها في الصراعات التى تنشب على الحكم بين الاجنحة المتنافسة من اسرة ال بوسعيد .

ومن هنا جاء الاهمال النسبي الذي مرت به الشروط الأخرى التى طرحها السيد سعيد ، إلاَّ أنها لم تلبث أن وقعت معه في اكتوبر 1845م معاهدة [2]من أربعة بنود، تقضى بحظر تصدير الرقيق من أي جزء من املاك السيد سعيد الافريقية الى املاكه الاسيوية واجازت المعاهدة للسفن البريطانية سواء كانت تابعة للاسطول البريطاني أو شركة الهند الشرقية البريطانية بمصادرة المراكب التى تخل بهذه الشروط وبناء على هذه المعاهدة نشطت السفن البريطانية في تفتيش المراكب العربية حتى في زنجبار نفسها. وقد أوضح السيد سعيد للمبعوث البريطاني أنه لايمكن تطبيق الحظر فوراً وأنه لابد من مضى بعض الوقت حتى يتسنى له اتخاذ التدابير اللازمة لابلاغ رعاياه وايضا نصت المعاهدة على أن يستعمل نفوذه لدىرؤساء وحكام الجزيرة العربية لوقف تجارة الرقيق وقد ذكر أنه لايملك أي نفوذ على الحكام في شبه الجزيرة العربية و بالتالى لا يستطيع اقناعهم بالتخلى عن تجارة الرقيق .[3]

([1])حسين عبيد غباش ، المرجع السابق، ص 199.
([2])أنظر في البحث الملحق أ (5) معاهدة تحريم تصدير الرقيق 1845م ، ص121 .
([3])جون كيلى ، بريطانيا و الخليج العربى ، ترجمة محمد امين عبدالله ، ، وزارة التراث القومى و الثقافة ، عمان ، (د. ت) ، جزءان ، ج 1، ص 325 .

وايضاً طلب أن تتضمن المعاهدة شرطاً ينص على إعفاء السفن التي تنقل افراد عائلته من هذا القانون وكان يريد أن يجنب افراد اسرته التعرض للتفتيش أو المصادرة وعدم التعرض للسفن التى تأتى الى زنجبار من الشمال ، وبالاخص من البحر الأحمر وألا يشملها هذا القانون ، وقد تعهد هامرتون بنقل هذه التحفظات التى يراها السيد سعيد الى ابردين إلاَّ أنه اوضح بانه ليس لديه الصلاحيات التى تخوله لاضافة مثل هذه الشروط . [1]

اصدرت بريطانيا في ديسمبر 1848م قانوناً خاصاً يمنح ربابنة السفن البريطانية القائمين على اعمال التفتيش مكافات مالية لقاء اخلاصهم في عملهم مما يؤكد استمرار تجارة الرق وانها كانت تجرى تحت سمع ونظر هولاء الربابنة[2]، وقامت بريطانيا بتفتيش كل السفن حتى التابعة للسيد سعيد وهذا دليل على تدخل بريطانيا السافر في المنطقة ورغم كل الضغوط التى تعرض لها السيد سعيد فقد ظلت تجارة الرقيق مستمرة فكانت السفن الفرنسية والبرتغالية والاسبانية والامريكية تحمل شحنات كبيرة من الرقيق من زنجبار وغيرها من الموانئ ، كما إن السلطات البريطانية كانت تعلم بذلك ولكنها تجاهلت الأمر ممايدل على أن الدافع الانسانى لم يكن إلاَّ ذريعة . [3]

وقد كلفت صداقة السيد سعيد لبريطانيا ثمناً باهظاً فالمعاهدات التى وقعها معها لم تكن موضع ترحيب من شعبه وفضلا عن ذلك شكلت عليه خسارة اقتصادية ومالية طائلة كانت تعود عليه من الرسوم[4]، فقد كان يتحصل من تجارة الرقيق على ما يقرب من مائة الف ريال سنويا[5]ولم يحصل السيد سعيد على تعويض من الحكومة البريطانية مقابل منعه ممارسة تجارة الرقيق . [6]

بعد وفاة السيد سعيد حاولت بريطانيا اقناع السيد ماجد بتعديل معاهدة 1845م لوضح حد لتجارة الرقيق بين مدينة زنجبار وداخل افريقيا الشرقية ، غير أنه اعترض على

([1]) جون كيلى ، المرجع السابق ، ج 1، ص 326
([2]) جاسم محمد شاطب ، المصدر السابق ، ص 4.
([3])فاطمة السيد على السباك ، المرجع السابق ، 127.
([4]) احمد حمود المعمرى ، المصدر السابق ، ص 92.
([5]) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى ، ج1 ، ص 201.
([6]) محمد حسن العيدروس ، السلطان سعيد والعلاقات العربية ـ الافريقية ، ط 1، دار المتنبى ، ، (د . ت) ، ص 59.

هذه التعديلات عندما عرضت عليه وذكر أن هذه المناطق لا يمكنها ان تعيش بدون تجارة الرقيق و لهذه الاسباب تختلف عن البلاد الأخرى في اوضاعها وظل متمسكا بهذا الرأى . وقد قام بمحاولة أخرى للقضاء على عمليات تصدير الرقيق وكان يهدف منها الى اقناع الحكومة البريطانية حتى تتوقف عن مطالبته بتعديل معاهدة 1845م ففي سنة 1862م عندما وصل اهل صور و القواسم الى زنجبار في بداية الموسم فوجئوا بوجود قرار اصدره السيد ماجد يمنعهم من شراء الرقيق ثم فوجئوا أكثر عندما قام بزج بعضهم في السجن عندما حاولوا تجاهل قراره ، ولهذا لجأوا في العام التالى الى عمليات الخطف غير أنه لقنهم درساً قاسياً حينما حاولوا تجاهل قراره ، حيث أمر بإيداعهم في السجن وجلدهم بل واعدام البعض منهم عندما حاولوا مقاومة جنوده الذين حضروا للقبض عليهم . [1]

وفي سنة 1864م اصدر السيد ماجد مرسوما يقضى بحظر تداول الرقيق في البحر في أي جزء من سلطنته في الفترة الواقعة بين شهر يناير ومايو من كل عام وعلى اساس هذا القرار اصبحت تجارة الرقيق محظورة وعلى الرغم من ذلك فلم تؤد هذه الإجراءات الى تحقيق الهدف منها بصورة فعالة وقد فشلت الاتصالات التى اجريت مع السيد ماجد لحظر تجارة الرقيق في المناطق الخاضعة له . [2]

<u>السلطان برغش وإلغاء تجارة الرقيق في السلطنة :ــ</u>

في سنة 1870م بعد وفاة السيد ماجد ابلغت بريطانيا قنصلها في زنجبار بالضغط على السيد برغش السلطان الجديد لكى يوافق على عدم سفر الرقيق إلاَّ من ميناء واحد على ساحل إفريقية الشرقي وهو دار السلام وأن يسافر الرقيق بعد ذلك الى زنجبار و أن يحدد عدد الرقيق حسب إحتياجات الأهالى ويقلل عددهم بالتدريج الى أن تختفى هذه التجارة وألا تقوم أي سفينة بالسفر وهى تحمل الرقيق إلاَّ بتصريح خاص من السلطان يصلح لرحلة واحدة وأن يقفل سوق الرقيق في زنجبار ولكن السلطان برغش رفض هذه الطلبات. [3]

([1]) جون كيلى ، <u>المرجع السابق</u> ، ج 2، ص 407.
([2])جلال يحيى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 215.
([3]) جون كيلى ، <u>المرجع السابق</u> ،ج2 ، ص 430.

وتألفت لجنة في سنة1871م لبحث نشاط التجارعلى الشاطئ الافريقى ثم دراسة بنود المعاهدات والاتفاقيات السابقة والبحث عن إمكان الاستفادة منها في تقدير مدى إمكانية وضع حد نهائى لها وقد جاء في تقرير اللجنة أنه مادامت تجارة الرقيق تجرى على نحو ما في جزء ما خاصة في زنجبار ، فأن قنص الرقيق في الداخل لن يتوقف أبداً على الرغم من معاهدة 1845م ، وبناء على ذلك اوصت اللجنة إبلاغ السلطان برغش بأنه إذا لم يتوقف بيع الرقيق لتجار الشمال فان الحكومة البريطانية سوف تضطر الى اتخاذا لاجراء اللازم لوقف تلك التجارة سواء كانت في الداخل أو في الخارج ومطالبة السلطان بالتوقيع على معاهدة جديدة هدفها إلغاء تجارة الرقيق كلها إلغاءً تام . [1]

وقد شكلت بعثة في سنة 1872م برئاسة بارتيل فرير وكان هدف هذه البعثة هو إقناع السلطان برغش باحتمال إعفائه من دفع هذه المعونة[2]اليه من جانب حكومة بومباى فقد تقرر أن تتحمل الخزانتان الهندية والبريطانية دفع تلك المعونة مناصفة بينهما ، وسيصبح ذلك التعهد ملغياً في حالة إختلال نصوص المعاهدة وغادرت البعثة بريطانيا في يوم 21 نوفمبر 1872م وفي 20 يناير 1873م وصلت البعثة زنجبار وبدأت اعمالها في اليوم التالى واستمرت الاتصالات بين البعثة والسلطان برغش على فترات حتى الشهر التالى. [3]

وعرض السلطان برغش الأمر على المشايخ في أكثر من اجتماع عقد لهذا الغرض ورفض المشايخ القيام بشئ من هذه الاعمال ولما رفع السلطان إجابة المشايخ على الطلبات البريطانية و طلب إعفاءه من هذا الموقف الناتج عن أختيار وأحد من أمرين احلاهما أمر وهما ؛إغضاب الحكومة البريطانية أو إنهاء مصير بلاده ، فقد سرد السلطان الحجج التى تمسك بها ومعه المشايخ من أن ثورة لابد أن تحدث في زنجبار وأن الزراعة ستدمر تماما جراء إنعدام الايدى العاملة فيها ، كما إن الحد من وصول الرقيق من داخل البلاد للعمل

([1]) جون كيلى ، المرجع السابق ، ج2 ، ص431.

([2])نفس المرجع ، ج 2 ص 430.

([3]) المعونة تم تخديدها بعد الخلاف الذي نشب بين السيد ماجد والسيد ثوينى فاحيل النزاع الى اللورد كاننج الحاكم العام للهند واصدر حكماً بوجوب تقسيم السلطنة بين الاخوين ونظراً لادراكه الخسائرالاقتصادية لمسقط اصدر قرار يلزم السيد ماد بدفع تعويضات لمسقط سنة 1861م بمقدارابعين الف ريال وامتد هذا الالتزام الى خلفاء ماجد ويدفع سنويا ،أنظر : احمد حمود المعمرى ، المصدر السابق ، ص31.

وخاصة بعد العاصفة[1] التى هبت على البلاد و احدثت دماراً جسيماً ، سوف يؤدى ذلك الى تدهور اقتصاد زنجبار الذي يعتمد اساساً على هولاء الرقيق . [2]وفي 11فبراير1873م سلم السلطان برغش رده النهائى يقول فيه :

" انكم تطلبون منا بأن نحدد موقفنا من هذه المسألة في كلمتين نعم أو لا ، نقول لكم لا " . [3]

وغادر فرير في15 فبراير زنجبار وأخذ يجوب شواطئ الساحل الافريقى لتفقد الموانئ التى كان يشحن منها الرقيق وفي هذه الاثناء حاول القنصل البريطاني في زنجبار جون كيرك بمحاولات جديدة مع السلطان برغش لاقناعه بتغير موقفه ولكن محاولاته ذهبت ادراج الرياح فقد كان السلطان ومستشاروه يعتبرون المسألة عبارة عن مهزلة كبيرة . [4]

وفي 12 مارس عاد فرير ليعطى السلطان برغش فرصته الأخيرة لقبول المعاهدة أو رفضها ولكنه رفض ولهذا غادر فرير زنجبار وتوجه الى مسقط وبعد عدة أيام من سفره بعث بأوامره الى القنصل البريطاني و الى قائد وحدة اسطول الخليج بعدم الالتزام بمعاهدة 1845م و الاستيلاء على جميع سفن الرقيق التى تعمل في المنطقة الداخلية و زنجبار . [5]

استقبلت الحكومة البريطانية رفض السلطان برغش المعاهدة التى اقترحتها بشئ من الامتعاض وعلى الرغم من وجود رأى معارض في اوساط رجال القانون الرسميين بخصوص شرعية التعليمات التى اصدرها فرير للاستيلاء على سفن الرقيق في المياه الاقليمية لزنجبار فقد قرر جرانفيل المضى في سياسة استعمال القوة ضد السلطان برغش وفي 15 مايو 1873م ابرق القنصل البريطاني السلطان برغش بأنه ما لم يوفق على توقيع المعاهدة فأن بريطانيا تجد نفسها ملزمة باتخاذ الخطوات التى تؤدى الى حصار زنجبار وكانت الحكومة البريطانية ارسلت الى الحكومات الاجنبية تستوثق فيه موقفها ازاء ما تقوم به من سعى لئلا تنتهز إحداها الفرصة فتتقرب من السلطان برغش من وراء ظهرها ، فلما

([1]) جون كيلى ، <u>المرجع السابق</u> ، ج2 ، ص433.

([2]) العاصفة : في سنة 1872م ضرب اعصار جزيرة زنجبار تسبب في دمار و خراب اشجار القرنفل و جوز الهند و سائر الاشجار و تهدمت البيوت و لكنه لم يصل الجزيرة الخضراء ،أنظر : سعيد بن على المغيرى ، <u>المصدر السابق</u> ، ص 340.

([3])زاهر رياض ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 88.

([4]) جون كيلى ، <u>المرجع السابق</u> ، ج 2 ، ص 434 ، 436.

([5])<u>نفس المرجع</u> ، ج 2 ص 436.

استوثقت من موقف هذه الحكومات لجأت الى الضغط على السلطان من اجل توقيع المعاهدة.[1]

وفي 3 يونيو 1873م بعث كيرك بالانذار الى السلطان برغش . وبعد مشاورات اجراها السلطان مع ممثلى الحكومات الفرنسية والألمانية و الامريكية الذين نصحوه بالاذعان للمطالب البريطانية ، وقع على المعاهدة في 5 يونيو [2]. و التى تهدف الى الإلغاء النهائى لتجارة الرقيق في مقاطعات شرق افريقيا. فقد تضمنت المعاهدة منع تصدير الرقيق من ساحل شرقي افريقيا سواء كان المقصود بهذا التصدير ممبسة أو أي مكان أخر من املاك السلطان أو حملهم الى أي أرضي اجنبية. وعلى آثر ذلك بادر السلطان بأن أعلن للشعب منع نقل الرقيق بحراً في كل الموانئ التابعة له[3]، و نصت المعاهدة ايضا على إغلاق اسواق الرقيق وقد بدأ السلطان برغش في تنفيذ شروط المعاهدة على الفور فأرسل رسلاً من طرفه لإغلاق سوق الرقيق بمدينة زنجبار وفي 8 يونيو أمربتعليق منشور في الساحات العامة .[4]

وكانت المشكلة التى واجهتها السلطات البريطانية في زنجبار منذ إبرام المعاهدة هى تحول طريق تجارة الرقيق من البحر الى داخل القارة . فقد كان تجار الرقيق يجمعون الرقيق من الاقليم الساحلى بين كلوة وممبسة ويرغمونهم على السير الى الاقاليم الداخلية حيث كانوا يباعون على طول الطرق البرية و لذلك حضت الحكومة البريطانية السلطان برغش على إصدار منشورين في أبريل 1876م :-

المنشور الأول :ــ حرم نقل العبيد براً من أى مكان لأخر داخل املاك زنجبار في افريقيا الشرقية وهدد المخالفين باقصى عقوبة ومصادرة الرقيق وتحريرهم .

المنشور الثاني :- حرم على قوافل الرقيق المجيئ من الاقاليم الداخلية الى الساحل وهدد القائمين عليها أو المشتركين فيها .

([1])زاهر رياض ، المرجع السابق ، ص 89.

([2])أنظر في البحث الملحق أ (6) معاهدة إلغاء تجارة الرقيق 1873م ، ص 122.

([3]) جون كيلى ، المرجع السابق ، ج2 ، 438.

([4]) الامين محمد احمد محمد على ، النشاط الاقتصادى العمانى فى شرق افريقيا ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة النيلين ، 2015م ، ص 142.

وعلى هذا النحو اصبحت تجارة الرقيق محرمة في زنجبار واملاكها الافريقية ولكن نظام الرق ظل مشروعا ولم يحرم نهائيا في زنجبار إلاَّ في عام 1897م . [1]

أثار إلغاء تجارة الرقيق في سلطنة زنجبار :ــــ

1ــ اتخذت الحكومة البريطانية من مسألة محاربة تجارة الرقيق حجة لها من أجل زيادة نفوذها ، بل وجعل سلطنة زنجبار محمية بريطانية وإن لم يكن ذلك رسمياً .

2 ــ جعلت بريطانيا من نفسها شريكة للسلطان في محاكمة رعاياه الذين يخالفون القانون وفي إصدار الأوامر للهنود القاطنين بشرق افريقيا لمنع إقتناء الرقيق أو التعامل فيه وبذلك جعلت من قنصلها و رجال البحرية البريطانية حكومة داخل حكومة السلطان . [2]

3 ــ النقص الحاد في الإيدى العاملة وبخاصة في المجال الزراعى والصناعات اليدوية مما افسح المجال لرعايا الحكومة البريطانية بخاصة الهنود للعمل في المجالات المختلفة وفتح الباب على مصراعيه للبضائع البريطانية .

4 ــ كان تأثيرها على التجارة و حركة السفن التجارية بالغاً .

5 ــ إن عمليات قمع الرق تمت على حساب سيادة البلاد واستغلالها فقد اصبحت السفن البريطانية تراقب سواحل عمان وزنجبار والسواحل الجنوبية للجزيرة العربية وتقوم بتفتيش جميع السفن بحجة البحث عن الرقيق . [3]

([1])فاطمة السيد على السباك ، المرجع السابق ، ص130.

([2])زاهر رياض ، المرجع السابق ، ص 90.

([3]) عبدالرحمن بن على السديس ، العلاقات بين عمان و زنجبار ، في : مجلة الدرة (م . د) ، العدد 2 ، 1420ه ، ص 198– 205 .

المبحث الثالث : توطيد النفوذ البريطاني في عهد السلطان برغش بن سعيد

بعد وفاة السيد ماجد 1870م كان من الطبيعى أن يتولى تركى[1]ارشد ابناءالسيد سعيد العرش ولكن كان له اطماع في اعادة السلطنة العمانية بقسميها الاسيوى والافريقى وهذا يتعارض مع سياسة بريطانيا، الأمر الذي جعل بريطانيا تقرر منح العرش لبرغش وهو خصمهم القديم ولكنها رأت أن الفترة التى قضاها في بومباى قد الانت عوده ، إضافة الى أن توليه العرش بتأييد من بريطانيا سيجعله دائماً معترفاً لها بالجميل . [2]واذا كان لابد له من أن يتولى الحكم و يحتفظ به فأنه بحاجة الى تأييد من إحدى الجهات والتأييد المحتمل الوحيد في ذلك الوقت هو من البريطانيين في زنجبار وهكذا قبل وفاة السيد ماجد بساعات استدعى السيد برغش الى القنصلية البريطانية بزنجبار وتعهد له المعتمد السامى البريطانى تشرشل بتأييده مقابل تنفيذ المطالب البريطانية فيما يختص بتجارة الرقيق بعد توليه الحكم وابدى السيد برغش حماساً شديداً لقبول هذا المطلب وفي اليوم التالى نصب حاكما على زنجبار دون قيام أي معارضة من أحد[3]، وقد فاوضه البريطانيون على الشروط التى يجب عليه تنفيذها نظير مساعدة بريطانيا له ، فحصلوا منه على وعد باحترام التعهدات السابقة و السير على نفس السياسة التى كان يتبعها السيد ماجد . [4]

وبعد عودة السيد برغش من بومباى أخذ يجمع حوله رجال الدين الاباضيين واصبح واحداً من المتعصبين للاباضية ولذلك اعتمد عليهم ومنحهم سلطات واسعة وكانوا يعارضون السياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق ، وبعد ثلاثة أيام من تنصيب السلطان برغش نقض وعده مع تشرشل بخصوص تجارة وقد استاء تشرشل من التغيَّر المفاجئ في موقفه واقترح على حكومة بومباى العمل على تشجيع وتأييد السيد تركى بن سعيد للاطاحة بالسلطان

([1]) السيد تركى : هو الابن الخامس للسيد سعيد ولد في 1832م و عاش فترة طويلة في زنجبار ثم ارسله ابوه الى عمان وفي 1851م عينه حاكما على صحار ثم تولى حكم عمان 1871م ، أنظر: عبدالله بن صالح الفارسى ، المصدر السابق ، ص 20.

([2]) صالح محروس محمد محمد ، سلطنة زنجبار في شرق افريقيا 1890- 1916م ، ط 1 ، دائرة النشر العلمى ، عمان ، 2016م ، ص 41.

([3]) جون كيلى ، المرجع السابق ، ج 2، ص 426.

([4]) سلمى محمد ابراهيم العاقب ، المرجع السابق ، ص 69.

برغشواحلاله محله غير أن مقترحات تشرشل لم تفلح في زحزحة السلطان برغش عن موقفه المتعنت . (1)

وقعت حادثة وسعت الهوة بين بريطانيا والسلطان برغش الذي اصدر قراراً منع فيه الهنود من تجارة القرنفل في خارج ميناء زنجبار أو المساعدة في زراعته وكان ذلك خلافا لمعاهدة1839م التى نصت على حرية التملك بالنسبة للرعايا البريطانيين في أراضي السلطنة ونتيجة لذلك هدد تشرشل السلطان برغش بسحب التأييد البريطانى له ورحيل القنصل عن زنجبار وفي هذه الاثناء توجه السلطان برغش بطلب سرى الى تلس القنصل الألمانى في زنجبار بان تتولى ألمانيا حماية السلطان والسلطنة من التدخل البريطاني ورفضت ألمانيا حمايته ونتج عن ذلك استسلامه للضغط البريطاني ، وقد ادى استسلامه الى ضياع هيبته واصبح يعتمد على بريطانيا وحمايتها له ليس في الساحل فقط بل في المناطق الداخلية ايضا.(2).

وبيتعيين جون كيرك قنصلا عاما لبريطانيا في زنجبار واستطاع هذا الرجل بحكمته وسياسته الجديرة بالاحترام أن يؤدى دور رئيس وزراء السلطان بصفة غير رسمية . (3)
ويقول جونستون :

"أن حكمة وسياسة جون كيرك قد فعلت العجائب في زنجبار فقد غيرت الرجل الذي كان حانقاً على بريطانيا بسبب موقفها من تجارة الرقيق حتى أنه عرض بلاده كلها على فرنسا ، غيرت هذا الرجل فاصبح صديقا للانجليز حتى أن برغش وعد بزيارة إنجلترا وقد نفذ ذلك فعلا" . (4)

وكانت سياسة السلطان برغش مرتبطة بالتكالب الاستعماري بشكل عام ، إضافة الى معاناته من الصراعات الداخلية والضغوط الاجنبية فكان السلطان اسُير ظروفه .

---

(1) جون كيلى ، <u>المرجع السابق</u> ، ج 2 ، ص 426
(2) سلمى محمد ابراهيم العاقب ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 70.
(3) بيتر اتيم دينق يوم ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 173.
(4) شوقي الجمل ، <u>كشف افريقيا واستعمارها</u> ، ط 2 ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ص 605.

وكان القول الفصل في الأمور المهمة بيد القنصل العام الذي يعترف له الجميع بأنه دبلوماسي حصيف من الطراز الأول[1]، فبينما كان يقبض على زمام السلطة في سلطنة زنجبار كانت اساطيل بريطانيا تجوب سواحل شرق افريقيا بزعم القضاء على تجارة الرقيق وأن كانت تهدف في الحقيقة الى توطيد النفوذ البريطاني في تلك الارجاء خاصة وأن زنجبار كانت تنمو باضطراب بعد شق قناة السويس. [2]وكانت سياسة بريطانيا ازاء سلطنة زنجبارهى السياسة التى تنسب الى جون كيرك و تتركز على عاملين رئيسيين هما :ــــ

1ــ عامل التظاهر برعاية مصالح السلطان والمحافظة على املاكه أو بعبارة أخرى التستر وراء سلطان زنجبار لتشديد قبضة بريطانيا على افريقيا الشرقية وتنفيذ اغراضها ومخططاتها فيها بسهولة .

2ــ ابعاد الدول الأخرى عن تلك المنطقة من القارة التى ازدادت أهميتها الدولية بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية واتصال زنجبار بعدن والهند بخطوط ملاحية منتظمة ، فاصبحت الحاجة ماسة لمحطات تخدم الملاحة في الطريق القصير للهند عبر قناة السويس والبحر الأحمر الذيترتب على فتحه زيادة أهمية البحارو المحيطات المؤدية اليه . [3]

ومن ناحية أخرى فقد لعب سير لويد ماثيوس دوراً مهماً في تدعيم نفوذ بريطانيا في زنجبار فقد وصل الى شرق افريقية وهو برتبة ملازم في سنة 1875م واستطاع كيرك إقناع السلطان برغش بضرورة تأسيس قوة نظامية تتكون من 500 جندى باسلحة حديثة ورشح ماثيوس بمهمة تدريبهم و استعير من البحرية في 1881م وعين في جيش زنجبار برتبة امير الاي وعين رئيساً لوزراء زنجبار في سنة 1899م وظل في هذه الوظيفة حتى وفاته سنة 1901م . [4]

([1])سالمة بنت سعيد ، <u>المصدر السابق</u> ، ص 31.
([2]) محمد سعيد محمد ، <u>سلطنة زنجبار بين الانجليز و الالمان</u> ، بحث منشور ، ص 74.
([3])فاطمة السيد على السباك ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 167
([4])صالح محروس محمد محمد ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 50.

وقد استطاع جون كيرك بنفوذه ان يدخل عدداً من البريطانيين من امثال جوزيف تومسون في خدمة السلطان كما أنه دخل في علاقات صداقة مع رؤساء القبائل في المناطق المجاورة كمنطقة كلمنجارو . [1]

مشروع وليم ماكينون : ــ

ولقد كان وليم ماكينون يعمل في الهند وجمع ثروة ضخمة حيث اصبح عضواً في مجلس ادارة شركة الملاحة التجارية للهند البريطانية منذ سنة 1862م وكان مشروعه يهدف الى استغلال شرق افريقيا والوصول عبرها الى داخل القارة نفسها وذلك بإنشاء طريق ممهد من الساحل الى الجزء الشمالى من بحيرة نياسا وذلك لفتح هذه المنطقة الداخلية للتجارة المشروعة و إحلالها محل تجارة الرقيق واختار دار السلام بداية لهذا الطريق ولم يات صيف 1877م وإلاَّ قد تم إنشاء ستة أميال منه وأخذ بعض الاهالى يستخدمونه للمجئ الى دار السلام مع منتجات اقاليمهم وكان مشروعاً ضخماً يتطلب الكثيرمن الوقت والاموال ولكنه كان يسمح بتوغل النفوذ البريطاني . ولكن سرعان ما ظهرت العقبات مثل وجود ذبابة تسي تسي التى تمنع إستخدام الخيول والثيران كما إن الاهالى كانوا متمردين مما يصعب مرور القوافل على هذا الطريق إلاَّ في صحبة قوات مسلحة[2]، وتوقف العمل في المشروع لظهور عدم جدواه من الناحية الاقتصادية. إلاَّ أن توقف المشروع لم يوقف طموحات ماكينون فقد تقدم بمشروع اضخم من المشروع السابق الى السلطان برغش [3].

وكان كل من ماكينون ومجموعة من رجال الاعمال البريطانيين فكروا في إنشاء شركة تحصل من سلطان زنجبار على عقد امتياز لإستغلال الأراضي الواقعة في شرق افريقيا الاوسط وعندما علموا بوجود غردون في بريطانيا بعد أن استقال من منصب مدير مديرية خط الاستواء عرضوا عليه ادارة المشروع البريطاني الجديد وكانت الشركة تسعى الى إحتلال الأراضي الواقعة بين الساحل وبحيرة فيكتوريا باسم السلطان . وذكروا له أن

([1]) محمد عبد القادر محمد سليمان ، افريقيا من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية ، ط 1 ،مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2017م ، ص 224.

([2])جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 95.

([3]) فاطمة السيد على السباك ، المرجع السابق ، ص 171.

المشروع لن يكلفه شيئا سوى إعطا عقد الامتياز المطلوب وسيحصل على إعتراف من الحكومة البريطانية بسيادته وحقوقه الاقليمية على تلك المناطق من الحكومة البريطانية وكان المشروع في غاية الجرأة إذ أن المشروع قصد به الى الاشراف السياسى والاقتصادى على كل أراضي السلطان وعلى المنطقة التى تمتد فيها حتى البحيرات. [1]وتتلخص بنود المشروع في ما يلى :ــ

1-أن يسمح السلطان لممثلى الشركة برسم وتنفيذ جميع اعمال المرافق العامة في ممتلكاته وبتعيين القضاة وفقا لما تطلبه حاجات الادارة وسن القوانين اللازمة وإنشاء قوات للامن تكون تابعة للسلطان يديرها ضباط معينون بواسطة الشركة .

2 – يجوز للشركة حق إبرام المعاهدات مع رؤساء القبائل والدول المجاورة وحق جمع الضرائب المحلية لسد حاجات الإدارة والامن العام والاصلاحات الداخلية وكذلك لتغطية ديونها و فوائد اسهمها .

3 – يكون للشركة حق الاستئثار بتنظيم ملاحة الانهار واستغلال المعادن وبناء الطرق واصدار عملة باسم السلطان ويضمن هذه العملة البنك الذي تختاره الشركة .

4 – تنظم الشركة تجارة السلاح بالطرق التى تراها .

5 – يجوز للشركة ان تحتل ميناء أو أكثر على الساحل وأن تُمنح إحتكار إستئجار إدارة الجمارك في كل الموانئ التابعة للسلطان لمدة 66 سنة .

6 – يحصل السلطان على 20% من أرباح الشركة بصفته مساهما مؤسسا. والى جانب هذا تستمر الشركة في دفع قيمة الالتزام السنوى بنفس الشروط التى كانت سارية على بقية التجار من خارج زنجبار فإذا ما زادت موارد الجمارك فيما بعد ، تقسم الزيادة مناصفة بين الشركة والسلطان وعلاوة على ذلك يأخذ السلطان ربع الرسوم الجمركية التى تفرضها الشركة بواقع 5% على أرباح اعمال التعدين .

7 – مدة الامتياز 70 سنة . [2]

([1]) جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 296، 297.

([2])فاطمة السيد على السباك ، المرجع السابق ، ص 178.

و وافق كيرك على المشروع وذكر أنه في صالح السلطان ولن يخسر إلاَّ إدارته وسلطاته على ممتلكاته وهى تكلفه كثيراً من المال والعتاد ، وثم ادخل بعض التعديلات على المشروع الاساسى حسب اقتراح كيرك وكان اهمها اخذ رأى السلطان في تعيين القضاء وقصر هذا المنصب على المسلمين وكذلك ابعاد شرط تجنيد القوات المسلحة والاكتفاء بتنازل السلطان للشركة عن كل حقوقه على الأراضي والاقاليم الخاضعة له في القارة الافريقية . [1]

ولم يعترض السلطان برغش على بنود المعاهدة إلاَّ فيما يخص تعيين القضاة في المنطقة فخشي أن ينتقل هذا الحق الى الشركة كلياً و إعترض أيضا على دفع الضرائب للشركة من قبل السكان في الساحل لأنهم لم يتعودوا على دفع الضرائب بصورة منتظمة ، وعندما عرض المشروع على السلطان برغش بصورته النهائية في 1878م تنبه الىالاضرار التى ستلحق بالتجار العرب وسكان الساحل من جراء هذه الامتيازات للشركة لذلك طالب السلطان بادخال تعديلات على المشروع تقتضى ما يلى : ـــ

1- استمرار العرب في ممارسة تجارتهم دون أن تمسهم الشركة بنظامها الإحتكارى ورفض الاعتراف للشركة بحق احتكار العاج لأن ذلك سيؤثر على حقوق رعاياه في القيام بهذه التجارة

2 - عدم انتقال إدارة الساحل الى الشركة إلاَّ بصورة تدريجية

3 -عدم زيادة الضرائب في هذه المنطقة لأن ذلك قد يثير القلاقل في المناطق الأخرى . [2]

وقد اعترض اللورد سالسبرى وزير الخارجية البريطاني على المشروع ويكمن اعتراضه في سببين :-

1 ـــ سبب شخصى: إذ لم يكن يثق كثيراً في قدرات ماكينون الشخصية على تنفيذ هذا المشروع الاستعماري الكبير .

2 ـــ سبب سياسى : هو إعتقاد سالسبري بالحذر الشديد في الأمور التى قد تورط بريطانيا في ارتباطات تفوق قدراتها أولا تحظى بتأييد البرلمان بصفة خاصة ، فاذا اسست شركة

---

(1)جلال يحيى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 299

(2)فاطمة السيد على السباك ، <u>المرجع السابق</u> ، ص170

بريطانية في افريقية الشرقية فمن المحتمل عاجلا أو آجلا أن تتقدم الى الحكومة طالبة المساعدة لحماية مصالحها [1].

وكان من الطبيعى عدم و جود حاجة لا دخال تغيير في السياسة التى تم اتباعها منذ وقت مبكر ازاء السلطنة إذ كانت العلاقات الطيبة التى توطدت بين السلطان وكيرك وهيأت تلك العلاقة لكيرك الاستحواذ على نفوذ كبير في زنجبار وكانت تخدم المصالح البريطانية في افريقيا الشرقية وكان من الواضح ان مصالح بريطانية لا تتطلب احداث تغيُّر واسع في الاستراتيجية كما كان متوقعا أن يؤدى اليه مشروع ماكينون . [2]

مشروع جونستون :ـــ

اوفدت الجمعية الجغرافية في ابريل 1884م هنرى جونستون لدراسة منطقة كلمنجارو بقصد دراسة نباتات المنطقة إلاَّ أن غرض رحلته تغير وحاول المشاركة في النشاط الاستعماري الذي كانت تقوم به مجموعات الرحالة البلجيك والفرنسيين والألمان في شرق افريقيا [3]،وقد تنقل جونستون خلال خمسة أشهر في خمسة مواقع مختلفة على منحدرات كلمنجارو منشغلا في جمع عينات من نباتات المنطقة وكتابة ملاحظات عنها ، كما أنه اشترى قطعة أرض في اقليم موشى من زعيم محلى يدعى ماندرا لاستخدامها في إنشاء أحد مراكز التبشير ثم حصل على عقدين أخرين لشراء أراضي على منحدرات كلمنجارو وحصل ايضا على عقد شراء أرض في تافيتا ، ونال بمقتضاه حق مطلق على مساحة من الأرض تبلغ 155 كلم مربع وادعى جونستون أن هذا العقد يمنح بلاده حقوقا سياسية ذلك بموجب هذا العقد ثم إعفائه من دفع أي ضريبة على هذه الأراضي وأية رسوم على الطريق المؤدية اليها كما أعطى الحق في حكم هذه الأراضي وتصريف شؤونها مقابل امداد زعماء تافيتا وروسائها بالاقمشة وبعض الخرز . [4]

---

[1] عادل محمد حسين عليان ـ خالد سعود كاظم ، الاستعمار البريطاني ـ الفرنسي لشرق افريقيا فى مطلع القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين ، في : مجلة جامعة تكريت للعلوم(م ج ت ع) ، العدد 4 ، 2012م ، ص 371 – 383

[2] نفس المرجع ، ص 371

[3] جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 396

[4] حمد محمد طنش ، زنجبار و السياسية البريطانية 1914 ـ 1939م ، ط1 ، دار امجد ، 2016م ، ص 45 .

وأبلغ وزارة الخاجية أن الأراضي الواقعة في منطقة كلمنجارو توازى مساحة سويسرا وتمتاز بخصوبة التربة واعتدال المناخ وبصلاحيتها لتربية الابقار ويحب اهلها السلم وأنها تصلح لاقامة مستوطنة اوربية وكان جونستون يرى أن كلا من الفرنسيين والألمان يسعون للحصول على هذه المنطقة ورغم أن الحكومة لم تقرر شيئا بشأنها .وذكر أيضا أن ماندرا الزعيم المحلى في المنطقة طلب منه إعلان الحماية البريطانية على منطقته ، وكان جونستون يرى أن مبلغ خمسة الاف جنيه تكفى لانشاء طريق صوب الداخل واقامة مستعمرة بريطانية . (1)

وأبرق غرانفيل وزير الخارجية البريطانية في 23 ايلول 1884م كيرك يطلب رأيه بشأن رغبة جونستون في إعلان الحماية على منطقة موشى وارسال العلم البريطاني الى ماندرا ، وبعث كيرك رداً ذكر فيه أن مشروعا كهذا لايتفق مع السياسة التى سارت عليها بريطانيا في شرق افريقيا وأكد أن إقامة مستعمرة في الداخل يلزم الاستيلاء على أحد الموانئ وهذا من شانه أن يتسبب في تفكيك املاك السلطان الاشارة لبدء تسابق الدول الاوربية الأخرى على امتلاك الأراضي في شرق افريقيا ونصح بعدم اعطاء ماندرا العلم البريطاني لأنه رجل بدائى قد يسئ استخدامه وقد اقترح غرانفيل أن تنضم بريطانيا الى سلطنة زنجبار في ارسال قوة مشتركة لبسط السيطرة على منطقة كلمنجارو إلاَّ أن رئيس الوزراء غلادستون رفض هذا الاقتراح بشدة . (2)

وفي ذلك الوقت كانت ألمانيا قد دخلت التنافس الاستعماري واستولت على أراضي اعتبرتها بريطانيا منطقة نفوذ لها في غرب افريقيا وكان باستطاعتها أن تقوم بمثل هذه التجربة في شرق افريقية فطلبت الحكومة البريطانية من قنصلها في زنجبار كيرك أن يعيد دراسة الموضوع ولكن كيرك بقى على موقفه . (3)

لم تقف بريطانيا دون إتخاذ خطوة للحد من الاطماع الألمانية . فهى وأن كانت لاتستطيع إعلان الحماية على ممتلكات السلطان نتيجة للظروف الدولية غير المواتية

---

(1) **جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 396**
(2) **احمد محمد طنش ، المرجع السابق ، ص46**
(3) **جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 379**

لبريطانيا إلاَّ أنها عملت عن طريق قنصلها كيرك لدى السلطان على اقناعه وضع إعلان كتبه السلطان بخطه ينص على الاتى :

"انا برغش بن سعيد سلطان زنجبار ، وداخل افريقيا لا اقبل الحماية من أية امة أو التنازل عن حقوقي في السيادة أوأي جزء من ممتلكاتى سواء في الجزر أو اليابسة ، في افريقيا من تونجى جنوبا الى ورشيخ شمالاً لأي قوة أو جمعية دون موافقة الانجليز و ليكن معلوما للجميع اننى قمت بوضع هذا الإعلان للالتزام به و كذلك من يخلفنى " . (1)

وقد كتبه في 9 ديسمبر 1884م وحينما وصل هذا الإعلان في يناير 1885م الى الحكومة البريطانية شعرت بالارتياح و اثنت على جهود كيرك الذي تمكن من اقناع السلطان باصدار هذا الإعلان. وارسل جرانفيل الى السلطان معبراًعن شكره واعتبر هذا العمل تعبيراً عن الصداقة الحميمة مع بريطانيا وذكر للسلطان جهود حكومته داخل مؤتمر برلين للمحافظة على حقوقه وسيادته في الاقاليم التابعة له كتعبير عن شعورها الودى تجاهه . (2)

كانت بريطانيا لا تريد تمكين أي قوى اوربية أخرى في ممتلكات السلطان بحجة أنها اقاليم شاغرة من قوة اوربية وفي نفس الوقت تتردد في إعلان الحماية البريطانية على ممتلكات سلطنة زنجبار وأن كانت تهدف الى ذلك مستقبلا ورأت في إعلان السلطان وتعهده بعدم وضع ممتلكاته في أيدى قوة أخرى دون استشارة بريطانيا حائلا دون تدخل قوى أخرى في المنطقة . (3) ورغم ما بذلته بريطانيا من جهود فأن منطقة كلمنجارو وقعت في يد الألمان . (4)

<u>شركة شرق افريقيا الامبراطورية البريطانية :ـــــ</u>

بعد الاتفاق الألماني البريطاني تأسست شركة شرق افريقيا الإمبراطورية البريطانية في مايو 1887م برئاسة وليم ماكينون الذي وضع الخطوط الرئيسية لسياستها في السنوات الأولى من تأسيسها واصر على إبعاد كل نفوذ للحكومة عن الشركة ، وكان الهدف منها

---

(1) فايز بشارة مغاير ، <u>مؤتمر برلين الدولى لتقسيم القارة الافريقية و استهمارها نوفمبر1884 - 1885م</u> ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ ، جامعة المينا ، 1984م ، ص 161.

(2) فايز بشارة مغاير ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 162.

(3) <u>نفس المرجع</u> ، ص 163

(4)محمد عبد القادر محمد سليمان ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 225.

ضمان التوغل البريطاني من الساحل الى الداخل وحصلت هذه الشركة على تأييد الحكومة البريطانية ببراءة ملكية في 3 سبتمر 1887م . [1]

وتحت تاثيرالخطر البرتغالى الذي كان يهدد الأراضي المتبقية من سلطنة زنجبار في الجنوب بالاضافة الى الخطر الألماني الذي استهدف الاستيلاء على أراضي جديدة في الشمال، فلم يجد السلطان برغش بداً من الاستمرار في ركب السياسة البريطانية رغم عواقب سياسة الاعتماد على بريطانيا في حماية املاكه وتبع ذلك موافقة السلطان برغش على منح الشركة امتياز[2] في غاية الاهمية إذ أنها حصلت على حق إدارة املاك السلطان الواقعة على طول الساحل بين نهر وانجا ونهر كيبينى وذلك لمدة خمسين سنة مستخدمة في ذلك اسمه حتى تضمن عدم ثورة الاهالى ضدها. [3]

وبموجب هذا الامتياز اصبح للشركة الحق في شراء الأراضي وتنظيم التجارة والملاحة ومد السكك الحديدية والتنقيب عن المعادن ، وهكذا بموجب الاتفاقيات الأخرى التى عقدتها الشركة مع الحكام الوطنيين اعطيت هذه الشركة صلاحيات ضخمة في الادارة وغيرها تخول لها سلطات واسعة لا تتمتع بمثلها إلاَّ الجهات الحكومية . [4]

وبدات الصعاب تكتنف نشاط الشركة البريطانية منذ اللحظة الأولى إذ لم تكن ماليتها تكفى لهذا العمل الضخم الى جانب ما تقوم به من جمع المواد التجارية وتخزينها وحراستها ثم حراسة الطرق التجارية التى تجتازها . [5]

وقد تحكمت الشركة في مساحات واسعة تمتد من ساحل ممبسة حتى بحيرة فكتوريا وكانت نواة لتكوين مستعمرة إفريقية الشرقية البريطانية (عرفت باسم كينيا فيما بعد) . [6]

وهكذا نرى أن السياسة التى رسمتها بريطانيا من اجل توطيد نفوذها في سلطنة زنجبار كانت ناجحة فلم يعد في وسع السلطان برغش أن يقاوم توغل النفوذ البريطاني في

(1) احمد محمد طنش ، المرجع السابق ، ص 53.
(2) حلمى محروس اسماعيل ، المرجع السابق ،ج1 ، ص 95.
(3)جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 429.
(4) محمد على القوزى ، في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، ط1 ، دار النهضة ، بيروت ، 2006م ، ص 146.
(5)زاهر رياض ، المرجع السابق ، 137.
(6)محمد عبد القادر محمد سليمان ، المرجع السابق ، ص 225.

بلاده خصوصاً بعد أن مهدت بريطانيا لسياستها باضعاف الاقاليم من الناحية الاقتصادية بمحاربتها لتجارة الرقيق وبفرض سلطتها على جميع السفن التىتقترب من السواحل الافريقية ، ثم فصلت بين السلطان ورعاياه باجباره على تنفيذ السياسة التى تخدم مصالحها هى وتضر بمصالح رعاياه وكان هذا الوضع نتيجة طبيعية لضعف السلطنة من الناحية الاقتصادية والحربية في الوقت الذي زادت فيه قوة الدول الاستعمارية الموجهة ضد الوطنيين . [1]

في عهد السلطان برغش كان النفوذ البريطانى في زنجبار قد تغلغل وكان في حاجة الى تأييد خارجى لتولية الحكم بسبب التنافس الاسرى حول السلطة بالرغم من أنه كان أكبر أخوته في زنجبار وأكبر المرشحين وقد حاول الحصول على التأييد الفرنسى ولكنه لم ينجح في الحصول عليه ، ولم تتدخل بريطانيا بشكل مباشر بل إعتمدت على قنصلها جون كيرك وذلك حتى لاتترك فرصة لفرنسا وألمانيا وغيرهما من الدول للتدخل ولكنها لن تستطيع الحفاظ على هذه السياسة لفترة طويلة كما سنرى في الفصل القادم .

([1])جلال يحيى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 400.

الفصل الثاني

الوجود الألماني في شرق افريقيا

المبحث الاول : سياسة ألمانيا الاستعمارية في عهد السلطان برغش

المبحث الثاني : التنافس الاوربى بعد مؤتمر برلين وأثره على شرق افريقيا

المبحث الثالث : المعاهدة الألمانية البريطانية 1886م

الفصل الثاني

الوجود الألمانى في شرق افريقيا

المبحث الأول : سياسة ألمانيا الاستعمارية في عهد السلطان برغش :

دخلت ألمانيا ميدان استعمار افريقيا متأخرة إلاَّ أن علاقتها مع القارة الافريقية بدأت في فترة سابقة للفترة التى اطلق عليها الكتاب فترة التكالب الاستعماريوظلت ألمانيا حتى الثمانيات من القرن التاسع عشر الميلادى لا تمتلك في افريقيا أية مستعمرة لها ولكن رغم هذا التأخر فأن الألمان كافراد ومستكشفين أورجال اعمال أو مبشرين كان لهم نشاط ملحوظ في افريقيا قبل ذلك التاريخ .[1]

وكان المستشار الألمانى بسمارك[2]لا يؤيد فكرة الاستعمار ورفض الاستجابة للنداءات التى وجهها الرحالة والتجار ورجال الصناعة الألمان لتأسيس مستعمرات ألمانية فيما وراء البحاروذلك على أساس :-

1- الحفاظ على وحدة ألمانيا وما كسبته ألمانيا من الوحدة .[3]

2 - أعتقاده بأن توسع ألمانيا فيما وراء البحار سوف يلهيها عن شؤون القارة الاوربية التى حظيت بالقسط الاعظم من إهتمامه وبذل جهداً دبلومسياً كبيراً لفرض نفوذه الشخصى عليها.

3 - عدم إقتناعه بقيمة المستعمرات وجدواها بالنسبة لدولة نأشئة مثل ألمانيا فقد اعتبر المستعمرات من قبيل الكماليات ويدل على ذلك تصريحه بأن " إقتناء ألمانيا للمستعمرات يشبه نبيلاً بولندياً فقيراً وقد حصل على الملابس الحريرية وفراء النمور في حين أنه في حاجة ماسة لقمصان " .[4]

---

(1) بيتر أتيم دينق يوم ، المرجع السابق ، ص 190.

(2) بسمارهو اوتو فون بسمارك ولد في 1815م في براندنبورج من اسرة ارستقراطية وتخرج من جامعة بوتنجن في هانوفرسنة 1835م بدأ حياته السياسية كعضوا في البرلمان المحلى لبروسيا ثم اصبح سفيراً في روسيا و فرنسا حتى سنة 1862م حيث اصبح رئيساً للوزراء حتى تم عزله في 1897م ، أنظر : عبد العظيم رمضان ، تاريخ اوربا و العالم في العصر الحديث ، ط 1 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،1997م ، ص 136.

(3)زاهر رياض ، المرجع السابق ، ص230.

(4)جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 401.

4 – عدم الدخول في مواجهة مع بريطانيا وذلك من خلال عدم الدخول في الميدان الاستعماري مع تشجيع فرنسا للدخول في المشروعات الاستعمارية التى تحول أنظارهاعن الالزاسواللورين وترضي كرامة الفرنسيين في ميدان عمل لم يكن لألمانيا فيه مصالح مباشرة مع إمكانية اصطدام مصالح فرنسا الاستعمارية بمصالح بريطانيا . [1]

5 –إعتقاده بأن الألمان لا يقدرون على منافسة الانجليز في الميدان الاستعماري

6 –إعتقاده بأن القيام بالمغامرات الاستعمارية يحتاج الى إعداد وتنظيم من نوع خاص لم يتهيا لألمانيا بعد.

وقد ظل بسمارك زمناً طويلاً يعارض السياسة الاستعمارية ويعمل على تجنيب بلاده مشاكلها ولكن لم يلبث أن تغيير الوضع واندفعت الحكومة الألمانية في تيار الاستعمار وكان طبيعيا ان يتساءل الكتاب عن الاسباب التى دفعت الحكومة الألمانية والشعب الألماني للاندماج في تيار الاستعمار وقد تعدَّت الاراء في تعليل أسباب هذا التحول فيذهب البعض الى أن هذه الروح الاستعمارية التى نمت في الألمان حتى وصلت الى أنهم ضغطوا على حكومتهم للاشتراك في هذا الطريق وترجع الى الرغبة في تقليد الدول الاستعمارية والظهور بمظهر الدولة الكبرى التى لاتقل عن غيرها من الدول الأخرى وخاصة جارتها وغريمتها فرنسا كما أن بعض الكتاب الألمان ارجعوا قوة بريطانيا وثروتها الى مستعمراتها كما كتب البعض منهم بصراحة يقول :

" افسحوا المجال لألمانيا لتكون مستعمرات لها فأن الألمان سيحققون ما حققه الانجليز من نجاح و يصبحوا اثرياء مثلهم " . [2]

وكى يذهب البعض الى أن بسمارك بالذات لايؤمن بهذه النظرية السطحية للأمور وأنه ظل يعارض دعاة الاندفاع مع القوى الاستعمارية حتى وجد أن المؤيدين للدعوة الاستعمارية اصبحوا من الكثرة والقوة داخل البرلمان ذاته حتى خشي إذ إستمر في موقفه أن تصاب حكومته بهزيمة برلمانية ساحقة فأضطر مرغماً لتغير موقفه ، أن الأخذ بهذا الرأى يعنى أن

([1])محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، ط 1 ، دار الفجر، القاهرة ، 2002م ، ص 153.

([2]) رجب حراز ، افريقية الشرقية و الاستعمار الاوروبى ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968م ، ص 297.

نسلم بأن البرلمان الألماني كان في ذلك الوقت من القوة بحيث يستطيع أن يسقط الحكومة إن لم تلتزم باراء الاغلبية . [1]ولعل عدة عوامل هى التى ادت الى أن يغير بسمارك من سياسته تجاه الاستعمار والدور الذي يجب أن تلعبه ألمانيا في هذا المجال ومنها:ــ

اولاً: قوة الرأى العام الألمانى: ممثلا في مكانة التجار والارساليات الدينية ورجال الاعمال فقد اشترك هولاء في النشاط الذي كان سائدا في ذلك الوقت والذي أدى الى ظهور العلاقات التى شاعت بين الاوربيين ورؤساء القبائل والشيوخ الافريقيين والتى بنت على اساسها الدول الاستعمارية حقوقاً لها ولرعاياها و لشركاتها . [2]

ثانياً: الحاجة للمواد الخام : لم تلبث الصناعة الألمانية أن تقدمت بفضل الغرامة التى حصلت عليها من فرنسا بمعاهدة فرانكفورت[3]وبفضل حسن التنظيم والإدارة الذين اشتهر بهما الشعب الألماني ، ولكن عدم القدرة على تصريف المنتجات أدى الى تراكم ورخص أثمانها بل الى تعطل العمال وانخفاض الاجور ولذلك كان بقاء ألمانيا بدون مستعمرات يعرض صناعتها للرسوم الجمركية المرتفعة ويصيب مصانعها بالعطل وعمالها بالتعطيل فإتجه التفكير الى ضرورة الحصول على مستعمرات لحل أزمة الاجور والمواد الخام وايجاد اسواق للمصنوعات الالمانية . [4]

ثالثاً: الوضع السياسى في ألمانيا ذاتها : كانت الحركة الاشتراكية قد أخذت تنتشر في ألمانيا وظهر جماعة من الفلاسفة أمثال كارل ماكس الذين تبنوا هذه المبادئ وكتبوا عنها وقد خشيت الحكومة الألمانية من نتائج إنتشار هذه الحركة ورأت أن إتجاه ألمانيا الى الميدان الاستعماري قد يفتح الباب امام العمال ويحل بعض المشكلات الاقتصادية ويوجه الانظار الى الخارج بدلا من التركيز على المشاكل الداخلية التى قد تؤدى الى الاصطدام بين الطبقات .[5]

([1]) رجب حراز ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 279 .

([2]) شوقي الجمل ـ عبدالله عبد الرزاق ، <u>تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر</u> ، ط 2 ، دار زهراء ، الرياض ، 2002م_ ، ص 230.

([3]) معاهدة فرانكفورت : هى معاهدة صلح بين فرنسا وألمانيا في 10 مايو 1817م ونصت على :- ان تتخلى فرنسا عن اقليمى الالزاس واللورين و فرض غرامة مالية بقيمة خمسة مليارات فرنك و أن يبقى جزء من ارض فرنسا محتلا لمدة ثلاث سنوات حتى تنفذ هذه الشروط ، أنظر : ممدوح نصار ـ احمد وهبان ، <u>التاريخ الدبلوماسى للعلاقات السياسية بين القوى الكبرى</u> ، ط 1 ، (د .م . ن) ، (د.ت)، ص 80.

([4])زاهر رياض ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 330.

([5]) شوقي الجمل ـ عبدالله عبد الرزاق ، <u>تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر</u> ، ص 230، 231.

رابعاً : العلاقات الدولية الاوربية : خاصة علاقة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا فقد كانت كل من بريطانيا وألمانيا تنظر للأخرى على أنها غريمتها وخصمها الخطير ولذلك فقد رسم بسمارك سياسته على اساس التقرب من فرنسا وكسبها لجانبه في صراعه ضد بريطانيا وفي نفس الوقت كان يعلم أن غضب فرنسا من ألمانيا أكبر من عداوتها لبريطانيا بهذا التقارب الألماني الفرنسي إستطاع أن يوجه حقد فرنسا على ألمانيا الى المنافسة الجديدة في الميدان الاستعماري في افريقيا وبذلك اصبحت فرنسا منافسة لبريطانيا . (1)

خامساً : نزعة الشباب الألماني للهجرة : للبحث عن مجالات جديدة للرزق حيث وصل عدد المهاجرين الى مايزيد عن المليونين وثلاث أرباع المليون مابين (1820 ــ 1870م) وشعرت الحكومة الألمانية بأنها تفقد خيرة شبابها في العالم الخارجى لذلك أخذت تسعى للاستعمار حفاظاً على طاقات هذا الشباب الألماني وقدهاجر فعلا افواج من الشباب الى الولايات المتحدة وكندا واستراليا حيث لاتزال هناك مجالات للقادمين الجدد للعمل وقد يفقد المهاجر الى هذه البلاد صلته وولاه لوطنه الأصلى ، ولذلك فأن حل هذه المشكلة في نظر الحكومة أن توجد مستعمرات تابعة للام الكبرى (ألمانيا) وتشجيع الشباب الألماني للهجرة اليها والعمل بها دون أن يفقد ولاءه لوطنه الاصلى . (2)

سادساً : سياسة الدول الاوربية الاستعمارية في افريقيا: فقد أدى التكالب الاستعماري على القارة لاسيما سياسة الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا فيما يختص بالكنغو تلك السياسة التى فتحت عيون الدول الاوربية الأخرى فاسرعت لتأخذ نصيبها من القارة الافريقية ، وكان طبيعياً أن يعدل بسمارك عن سياسته المعارضة للاستعمار ويسرع لتأخذ دولته نصيبها من هذه الغنيمة بل لتعوض ما فاتها نتيجة دخولها متأخرة في ميدان الاستعمار . (3)

سابعاً : كانت الوحدة الألمانية واستقرار الاحوال داخل ألمانيا عاملا لأن توجه نظرها الى الخارج أي التوسع ويقول شارل لوكاس :

---

(1)شوقي الجمل ، كشف افريقيا و استعمارها ، ص 413.
(2) شوقي الجمل ـ عبدالله عبد الرزاق ، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، ص23.
(3)شوقي الجمل ، كشف افريقيا و استعمارها ، ص 414.

" لقد ثبت تاريخياً صحة النظرية القائلة بأن الوحدة في الداخل كان يتبعها دائماً التوسع في الخارج " [1] .

بداية النفوذ الألماني في شرق افريقيا :

كان للجمعيات الدينية والسياسية دور كبير في تأسيس إمبراطورية ألمانيا الاستعمارية ولذلك وقع العب العظيم والدور الأكبر على الجمعيات والبعثات التى قام اصحابها بوضع اللبنات الأولى للتواجد الألماني في افريقيا فانحصر النشاط الألماني في بدايته على التجار والرأسماليين ورجال البعثات الدينيةوالمستكشفين بعيداً عن النفوذ الحكومي الرسمي وقد اكد ذلك مانادى به بسمارك من أن المبشر والتاجر الجوال يجب أن يسبق الجندى في المهام الاستعمارية . [2]

كانت الحركة التجارية رائجة في شرق افريقيا منذ عهد بعيد وقد سيطر عليها العرب والهنود ومهدت سلطنة زنجبار لهم الطريق التجارى ورحبت بالشركات التجارية الاوربية وشجعت البيوت التجارية الاوربية فكانت المنفذ الاستعماري الاوربي في المنطقة ، وقد لفت إزدهار زنجبار الاقتصادى والتجارى في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادى انظار الألمان فقد كان لتجار هامبورج[3] تجارة واسعة مع موانئ شرق افريقيا ومع عدد من جزر المحيط الهندى ففى سنة 1844م ارسلت شركة هرتز أول سفية المانية الى ساحل افريقيا الشرقي حيث تحقق ربانها من إمكانياته الاقتصادية وعملت الشركة منذ ذلك الوقت في تجارة الصدف بشرق افريقيا وتصديره الى غرب افريقيا التى كان سكانه يستخدمونه كعملة ، وتبعتها شركتا هانزينج و أوزالد اللتان بدأتا بالاتجار في لاجوس بساحل افريقيا الغربى ثم ركزتا إبتداًء من سنة 1860م نشاطهما التجارى في زنجبار وفتحت شركة أوزالد

([1]) شوقي الجمل ـ عبدالله عبد الرازق ، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، ص 230.

([2]) عزة محمد موسى ، سياسة المانية الاستعمارية فى افريقيا 1885 - 1918م، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة الجزيرة ، 2009م ، ص 33.

([3]) هامبورج : مدينة ومرفأ في المانيا على نهر إلب من اقدم مرافئ اوربا وعاصمة المانيا التجارية تأسست في القرن التاسع الميلادى وفي القرن الرابع عشر الميلادى اضحت احد اكبر موانئ اوربا أنظر : مسعود الخوند ، المرجع السابق ، مج 3 ، ص 113.

فرعاً تجارياً لها في مدينة زنجبار ، ولم تلبثٍ أن أبرمت عصبت مدن الهنسا[1]مع سلطنة زنجبار معاهدة تجارية في يونيو 1855م وفي سنة 1870م كانت شركة أوزالد تسيطر على معظم تجارة زنجبار الخارجية ولم يكن ينافسها سوى البيوت التجارية الهندية التىكانت تعمل تحت حماية بريطانيا . [2]

بالاضافة الى التجارة كان للبعثات التبشيرية الألمانية نشاط كبير ومن أهم البعثات بعثت الدكتور فيج كرايف التى ارسلتها جمعية البيوت التبشيرية الكنسية الألمانية . وصل هذا الألماني الى زنجبار في سنة 1844م و قوبل بالترحاب من القنصل البريطاني والقنصل الامريكي ، وعندما قدمه القنصل الامريكي للسيد سعيد وشرح له أن مهمته تبشير القبائل التى لا تزال على الوثنية –قابله بالترحاب وأعطاه خطاب توصية ، ويقول الدكتور كرايف:
" أنه لا يمكن لأى مبشر أن يتوقع توصية أحسن من هذه التوصية أو حتى مماثلة لها " . [3]

وقد أستطاع كرايف أن يقوم بجولات على طول الساحل الافريقي الشرقي ويقيم عدة مراكز تبشيرية ، وفي سنة 1846م لحق به صديق له من وتنبرج يدعى ربما وقد استطاع أن يتوغل من الساحل الى الداخل حتى وصل جبال كلمنجار. [4]وفي سنة 1861م نجح الألماني كارل كلوس فون دير ديكن في الوصول الى جبل كلمنجارو ثم رجع الى زنجبار 8 نوفمبر 1861م وظل في زنجبار والمناطق المجاورة تسعة أشهر في إنتظار الدكتور اوتو كرستين وهو عالم ألماني قرر الانضمام الى فون دير ديكن في نشاطه الكشفى وتسلقا معاًجبل كلمنجارو وعاد مرة أخرى الى ساحل شرق افريقيا في سنة 1864م و وصل الى نهر جوبا وكتب يقول :

([1]) مدن الهنسا : هى إتحاد تألف في القرن الثالث عشر الميلادى من المدن الشمالية لتبادل و حماية التجارة و ترقية شؤونها وكانت العصبة تضم نحو تسعين مدينة أهمها ليبك و همبرج و بريمن ، أنظر ه. أ . لأ فيشر ، تاريخ اوروبا فى العصر الحديث (1789 - 1950م) ، تعريب أحمد نجيب هاشم - وديع الضبع ، ط6 ،دار المعارف ، القاهرة ، 1964م ، 386.

([2]) رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 112 -113.

([3]) شوقي الجمل ، كشف افريقيا و استعمارها ، ص 423 - 424.

([4])نفس المرجع ، ص 424.

"أن زنجبار وساحلها يمكن أن يكون حقلًا للنشاط الألماني خاصة بعد فتح قناة السويس وايصال البحرين الأبيض و الأحمر ".[1]

إن كان نشاط المستكشفين والمبشرين الألمان قد لفت الانتباه لأهمية الساحل الشرقي لافريقيا والاقاليم الواقعة خلفه فأن نشاط التجار والرأسماليين الألمان وتحول الرأى العام الألماني بحيث اصبحوا يضغطوا بشكل قوى على حكومته لتدخل ميدان الاستعمار في افريقيا وتشارك الدول الاوربية الكبرى الأخرى ، هو الذي أدى الى تثبيت اقدام الألمان في شرق القارة. [2]

نشاط جمعية الاستعمار الألمانى في سلطنة زنجبار :

قامت في ألمانيا جمعيات تهدف الى دراسة وتقدير أمر الاستعمار وإمكانية القيام به، وتدعيماً لما قامت به الجمعيات الدينية من دور مهم لتوطيد النفوذ الألماني في افريقيا ففى سنة 1878م أنشئت الجمعية الألمانية للدراسات الافريقية في مدينة برلين ، وبدأ المكتشفون الألمان يعملون في المنطقة ما بين زنجبار وتنجانيقا للخروج بالنتائج العلمية لإمكانية الاستعمار ، وفي سنة 1882م أسست جمعية الإتحاد الاستعماري الألماني وهى جمعية قوية تشرف على عدد من الجمعيات الصغيرة ولها صحيفتها التى تعبر عن آرائها وتدعوا الى توجيه النشاط القومى الى المجال الاستعماري وكانت هى التى اشتركت في تشكيل اللجنة التى مثلت ألمانيا في جمعية الملك ليوبولد الثاني الدولية[3]، وايضاً تألفت الشعبة الألمانية الاستعمارية سنة 1883م[4]في مجلس الرايخستاغ [5].

وفي 28 مارس 1884م اسس الدكتور بيترز و بعض الاستعماريين الألمان جمعية الاستعمار الألماني وأعلن بيترز صراحة أن غرض الجمعية هو القيام بمشروعات استعمارية

([1]) رجب حراز ، المرجع السابق، ص 180.

([2])شوقي الجمل ، كشف افريقيا و استعمارها ، ص 424.

([3]) أنشأ الملك ليوبولد الثاني الرابطة الدولية الافريقية و ذكر أن هدفها هو تسهيل عملية إستكشاف افريقيا و حماية اهلها من تجارة الرقيق ، أنظر : جلال يحى ، المرجع السابق ، ص 379.

([4])عزة محمد موسى ، المرجع السابق ، ص 35.

([5]) الرايخستاغ : مجلس يمثل الشعب و ينتخب أعضائه بالاقتراع لعام واحد . اعضاؤه 382 عضواً و كانت له سلطات واسعة لأن الوزارة لم تكن مسؤلة امامه بل الأمبراطور وكان ميداناً للمناقشات والجدل السياسى ، أنظر: محمد بركات ، الحرب العامية الأولى قصة الأطماع و مأساة الصراع ، ط1 ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 2007م ص 82 -83.

في افريقيا ، واستمرت هذه الجمعية مدة ثلاثة أشهر تناقش في أي جزء من افريقيا تستطيع أن تنفذ مشاريعها الاستعمارية ؟ ،واخيراً استقر قرارها على إستعمار جزء من الساحل الشرقي للقارة الواقع خلف دار السلام ، على أن تقوم بتنفيذ حملة على راسها كارل بيترز وأن تبدأ عملها في اكتوبر من نفس العام .

والمهم في هذه الحملة أن الحكومة الألمانية رفضت أن تعترف بها رسمياً أو أن تقدم لها أية معونة فالقنصل الألماني[1] في زنجبار صرح لبيترز بأنه لايستطيع أن يعتمد على أي حماية من جانب الحكومة الألمانية ،فاستند بيترز الى معاونة الشركات التجارية التى كانت مؤسسة هناك وهذه أمدته بمستلزمات الرحلة. [2]

وقد وضعت الحملة امام نظرها إحتمال معارضة بريطانيا ولذلك اتخذت احتياطات قوية لكى لا تعرف اغراضها الحقيقة ومنها أن بيترز نفسه كان يتخفى وراء اسماء مختلفة وقد خدمته في ذلك إجادته للغة الانجليزية ، وفي4نوفمبر1884م وصل بيترز ورفاقه الى زنجبار متخفين في ثياب ميكانيكيين، وفي10نوفمبر1884م هبط كارل بيترز ومن معه للساحل الافريقي الشرقي واختفوا في الداخل وبعد ثلاثة أشهر فقط عادت الحملة ومعها اثنتي عشرة معاهدة عقدت مع شيوخ وسلاطين الأوزيجوا ونجورو واوساجارا وغيرها من الاقاليم المجاورة وبموجب هذه المعاهدات تنازل هولأء الشيوخ للشركة الألمانية التى يمثلها بيترز ورفاقه عن مساحات واسعة من الأراضي تصل مساحتها الى 000’ 60ميل مربع .[3]

والطريقة التى حصل بها بيترز ورفاقه على هذه المعاهدات فأنه كان يرسل رسولا الى زعيم القرية محملاً بالهدايا ويطلب السماح للبعثة بأقامة معسكرها في القرية ثم يدعوا الزعيم لتناول الطعام معهم ثم يمنحه هدايا أخرى بعد إنتهاء الطعام ثم يسأله بيترز إن كان يرغب في توقيع صك يثبت صداقته مع الإمبراطور الألماني فلا يستطيع الزعيم رفض ذلك بعدها يقرأ عليه وعلى قومه نص الوثيقة باللغة الألمانية ، فلايفهمها الحاكم وبعد الإنتهاء من

([1]) القنصل الألمانى هو جيرارد رولفس تم تعينه في أكتوبر 1883م وقام برحلة حول راس الرجاء الصالح وصل الى مقر عمله في 25 يناير 1885م ، جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 402.

([2]) على ابراهيم عبده ، المنافسة الدولية فى أعالى النيل 1880 - 1906م ، ط1 ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1958م ،ص 108- 109.

([3])شوقي الجمل ، كشف افريقيا و استعمارها ، ص 425 - 426.

قراءتها يضع عليها الزعيم علامة وينتهى بمصافحة الزعيم و رفع العلم الألماني على المعسكر واطلاق النار تحية للعلم ، ثم تنتقل الحملة لتكرر نفس العملية في جهة أخرى .

وكان يكتب في هذه الوثيقة أن الحاكم متنازل لبيترز ممثل الجهة الألمانية من هذه الأراضي ليملكها الى الابد وليعمل فيها كما يشاء وله الحق في إستغلال التربة السطحية والباطنية والغابات وإدخال النظم الادارية والقضائية وفرض الضرائب وإقامة الجمارك وغير ذلك من الحقوق التى تكتسبها الشركة أما عن الواجبات التى تقدمها نظير هذه الحقوق في غاية الغموض إذ أن عليها أن تحترم ملكية الحاكم و تدفع له ايجار في شكل ماشية أو سلع تجارية يحدد مقدارها أو ثمنها مقدما وشفوياً . (1)

وقد أضفى بيترز الشرعية على معاهداته بإثبات فهم الزعماء لكل معانى المعاهدة عن طريق مترجم وبحضور شهود عديدين كانوا في الغالب من أقرب أقربائه مثل إبنه أو حفيده ولم ينسى أن يثبت على لسان السلطان عدم خضوعهم لسلطان زنجبار . (2)

وفي12فبراير1885م وصل بيترز الى برلين ومنحته الحكومة الألمانية مرسوماً بتأسيس شركة شرق افريقيا الألمانية للاستعمار وفي فبراير1885م حيث حولت الجمعية الألمانية للاستعمار الى شركة، وفي13مارس1885م أخطرت الحكومة الألمانية الدول الموقعة على معاهدة برلين 1884ـ 1885 م بما حصلت عليه الشركة الألمانية من أراضي وحقوق سيادة في شرق افريقيا وذلك بناء على نص المادة 34 من قرارات المؤتمر(3)، وقد أحدث الاخطار الألماني فزعاً في دوائر لندن وفي زنجبار نفسها ، وفي27 أبريل 1885م أرسل السلطان برغش إحتجاجاً الى الإمبراطور الألماني على وضع جزء من أراضيه تحت السيادة الألمانية، وذكر في احتجاجه أن تلك الأراضي تدخل ضمن ممتلكاته وله بها حاميات عسكرية وأن رؤساء القبائل الذين وقعوا المعاهدات مع رسل الشركة الألمانية لم تكن لهم السلطة في توقيع مثل هذه المعاهدات ، وكرر احتجاجه في12 يونيو1885م وكان رد

---

(1) على ابراهيم عبده ، المرجع السابق ، ص 109 ، 110 ..
(2) نفس المرجع ، ص 110.
(3) أنظر في البحث ص 72 و مابعدها.

الحكومة الألمانية على ذلك الإحتجاج بسيطاً ، فقد كان الرد الذي أبلغه القنصل الألماني للسلطان برغش :

" إن ما استولت عليه ألمانيا كان مستقلاً عن زنجبار " . [1]

قام السلطان برغش بارسال الجنرال ماثيو على رأس بعض الجنود الى منطقة كلمنجارو ، ونجح ماثيو في توزيع اعلام زنجبار على الاهالى وفي عقد معاهدة مع ماندرا وبعض الشيوخ المحليين تثبت خضوعهم لسلطان زنجبار وتعهدهم بعدم التفاوض مع الاجانب بغير إذن من السلطان ، وظهر غضب ألمانيا من احتجاج السلطان برغش خصوصاَ وأنه كان موجهاً للإمبراطور رأساً ، ولم يخف عليهم أنه كان لكيرك دور في ارساله رغم أنه اكد عدم تدخله في الأمر وأضاف أن السلطان برغش أراد السفر شخصياً الى ألمانيا لبحث هذه المسألة وأنه هو الذي اثناه عن رغبته ، ولكن ذلك لاينفى نشاطه فقد كان يخشى من نشاط الألمان في ويتو[2] وكتب الى سيمبا في 13 أبريل مذكراً اياه بضرورة البقاء خاضعاً للسلطان الذي لن يعترف بحكمه على ويتو ما لم يرفع علم زنجبار وايضاً انتهز فرصة مجئ سلطان اوبيا الواقعة بين رأس حافون وممتلكات السلطان الشمالية وحاول اغرائه على إعلان خضوعه للسلطان برغش وفي اوائل شهر يونيو ابلغ الاخواندينهارت[3]كيرك أن سلطان سيمبا كان قد قبل تحويل اتفاقية الصداقة التى عقدها في 1867م مع ألمانيا الى معاهدة حماية في 15 أبريل .

وفي ذللك الوقت طلب كيرك من حكومته أن تسعى للحصول على محمية في شرق افريقيا مع ميناء بحرى في أول فرصة تسمح لها ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن تستطيع القيام بهذا الدور خصوصا وأن سيمبا قد أطلع الألمان على خطاب التحذير الذي

([1])شوقي الجمل ، <u>كشف افريقيا واستعمارها</u> ، ص 427.

([2]) ويتو سلطنة عربية قبالة لامو وكان حاكمها السلطان احمد الملقب بسيمبا على عداء مع سلطان زنجبار وسبق له التمرد عليه وعقد معاهدة مع ألمانيا عاملته فيها كشيخ مستقل يحكم منطقة مستقلة عن سيادة السلطان ، أنظر : فايز بشارة مغاير ، <u>المصدر السابق</u>، ص 162.

([3]) دينهارت هما اخوان مستكشفان ألمانيان نجحا في جمع الأموال الضرورية لتنظيم حملة أستطلاعية الى شرق افريقية و عقدا معاهدة مع سلطان ويتو في أبريل 1885م ،أنظر : شوقي الجمل ، <u>كشف افريقيا واستعمارها</u> ، ص 479.

ارسله كيرك ويمكن للحكومة الألمانية أن تتهم بريطانيا بالقيام بأعمال تتنافى مع العلاقات الدولية الودية ولم تستطع في ذلك الوقت معاداة ألمانيا فأتخذت موقف الدفاع عن نفسها . [1]

أما من ناحية الألمان فانهم كانوا يدركون أن العقبة الحقيقية امام سلطانهم على تلك الجهات ليست في زنجبار بل في لندن ، ولذلك في 6 مارس 1885م اخطر السفير الألماني في لندن اللورد جرانفيل بالحماية الألمانية والامتيازات التى حصلت عليها الشركة وارسل جرانفيل الرد البريطانى في25مايو واشار فيه الى احتجاج سلطان زنجبار واخطر الحكومة الألمانية أن الحكومة البريطانية مقتنعة بأنه ليس في نية ألمانيا الاعتداء على استغلال زنجبار؛ على أنه يوجد بعض الغموض فيما يتعلق بأتساع ممتلكات سلطان زنجبار[2]، أن بريطانيا لا تعارض إستعمار ألمانيا لبعض هذه الاجزاء ، لكن هناك مشروعاً يقوم به بعض الرأسماليين البريطانيين لاستعمار الجزء الواقع بين ساحل ممبسة وبحيرة فكتوريا والتى ترغب بريطانيا في ربطه بخط حديدى،وكان الرد البريطاني مشجعاً لاصحاب المشروعات الاستعمارية الألمانية . [3]

كانت بريطانيا في موقف لايسمح لها بعداء ألمانيا فسقوط الخرطوم على يد محمد احمد المهدى[4] في26يناير1885م ومقتل غردون ومعارضة فرنسا القوية للوجود البريطاني في مصر، وخوف بريطانيا من تفكير فرنسا في هذه الظروف في الاستيلاء على أية منطقة تهدد مركز بريطانيا في مصر، هذا بالاضافة الى الموقف الدولى الناجم من زحف القوات الروسية في وسط اسيا ، جعل مركز بريطانيا في ذلك الوقت في غاية الحرج، فرأت الحكومة البريطانية في هذه الظروف أهمية الاحتفاظ بالصداقة الألمانية لتؤيدها في هذه الظروف ضد فرنسا . [5]

---

(1)جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 411.

(2) على ابراهيم عبده ، المرجع السابق ، ص 111.

(3) شوقي الجمل ـ عبدالله عبد الرزاق ، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، ص 235.

(4) ولد محمد المهدى في جزيرة لبب 1844م تلقى تعليمه في يد عددمن المشايخ في الخلاوى المنتشر في السودان واكمل مختصر الخليل ودرس علم التوحيد كنا انخرط في سلك الصوفية و عكف على دراسة وقراءة إحياء علوم الدين للغزالى و توفرت فيه صفات متميزة جعلت منه مؤهلاً لاصلاح مجتمعه ففجر ثورته في القرن التاسع عشر الميلادى وقاد عدد من الانتصارات ضد الحكومة التركية في السودان إنتهت بفتحه للخرطوم و اسقاط النظام التركي ثم توفي في 22 يونيو 1885م ، أنظر: مكى شبيكة ، السودان عبر القرون ، ط1 ، (د. م . ن) ، القاهرة ، 1964م ، ص 306.

(5)شوقي الجمل ، كشف افريقيا و استعمارها ، ص 428.

وقد لجات ألمانيا لسياسة الإرهاب لتجبرسلطان زنجبارعلى الخضوغ لطلباتها. ففي الوقت الذي أرسلت فيه سفن أسطولها الى مياه زنجبار فقد وصلت خمس سفن منها الى زنجبار في 11أغسطس سنة 1885م وأعلنت أن هدفها هو قيام علاقات ود وصداقة بين ألمانيا وزنجبار، وقد وفرت الازمة بين ألمانيا و زنجبار لبسمارك فرصة الإعلان عن مظاهرة للاسطول الألماني امام زنجبار لتحقيق هدفين: ــ

1 ــ أظهار عظمة الإمبراطورية الألمانية التى تحمى مصالحها الاستعمارية وتدافع عنها بقوة،وبالتالى إفهام بريطانيا نوايا بلاده الاستعمارية وابتزازهم بالحصول منهم على مزيد من التنازلات وقد استغل بسمارك الأرباك الذي أصيبت به الحكومة البريطانية في السودان ومصر .

2ــ إجبار السلطان برغش على الاعتراف بالمحميات الألمانية وأنتزاع معاهدة تجارية منهوالحصول على إمتيازات في مرافئه على ساحل شرق افريقيا لربط المحميات بالساحل.[1]

وقد طلب الكومودور باشن قائد الاسطول الألماني الموجود في مياه شرق افريقيا والذي حضرليعرض طلبات ألمانيا رسمياً من السلطان برغش أن يرسل مندوبيه للتفاوض في أقرب وقت، ولكن إشترط أن يسحب إحتجاجه الموجه ضد الاتفاقيات المعقودة وأن يسحب جنوده وموظفيه من هذه الاماكن وألاقاليم ، وقد ابلغ كيرك أن امام السلطان برغش اربعوعشرون ساعة ليقدم رده النهائى. [2]وقد حاول السلطان برغش أن يستند الى تعضيد بريطانيا ضد هذا الاجتياح عبرممثليها سير وليم ماكينون و جون كيرك إلاَّ أنه لمس أن بريطانيا ليست في نيتها أن تقف بجانبه ضد أطماع ألمانيا إلاَّ بالقدر الذي تحققه مصالحها وأطماعها هى الأخرى ، أضطر السلطان برغش تحت تهديد الأسطول الألماني و تقاضي بريطانيا الى سحب إحتجاجه والموافقة على بدء المحادثات لعقد معاهدة تجارية مع ألمانيا

([1]) عبد الرؤوف سنو ، سياسة ألمانيا الاستعمارية في شرق افريقيا ، أعمال ندوة مصر و ألمانيا في القرنين التاسع عشر و العشرين ، جامعة القاهرة ، دار الثقافة العربية ، 1997م ، ص 4.

([2])جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 410.

وأنتهى الأمر بتوقيع معاهدة تمنح ألمانيا أمتيازات في أراضي السلطان وتسهيلات في الموانئ التابعة له لتنشيط حركة الاستيراد والتصدير مع موانئ شرق افريقيا . [1]

وتم توقيع المعاهدة الألمانية التجارية بعد المفاوضات بين الاميرال كنور الممثل الألماني والسلطان برغش في 22 ديسمبر 1885م [2]، وجاءت هذه المعاهدة المقترحة من برلين تظهر أن الحكومة الألمانية لا ترغب في القضاء بشكل نهائى على سلطنة زنجبار أو تجبرها على إعلان الافلاس ؛ فقد قبلت ألمانيا أن يحافظ السلطان برغش على الرسوم التى كان يجببها من الساحل كما هى وأن تشركه معها في الارباح التى تحصل عليها من داخل القارة.

كما نصت الاتفاقية على اختيار ميناء دار السلام كميناء خاص لمحمية اوساجارا مع الاعتراف بأنه جزء لا يتجزاء من املاك السلطان ودفع الضرائب لسلطاته فيه ، وقد طلب السلطان برغش عدم تحصين الميناء أو وضع حاميات عسكرية فيه بنصيحة من كيرك ؛ لان إنشاء قواعد بحرية ألمانية في دار السلام أو غيرها يهدد الاستراتيجية البحرية البريطانية لذلك لايمكن للحكومة البريطانية الموافقة على ذلك ولم تعترض ألمانيا وردت بأنها لاترغب في إنشاء قواعد بل موانئ لتخزين الفحم دون دفع أي رسوم والسماح بتموين القطع البحرية دون إعتراض من أي دولة . [3]

([1])شوقي الجمل ، <u>كشف افريقيا واستعمارها</u> ، ص 427.

([2]) أنظر في المبحث الملحق أ(7) معاهدة ألمانيا التجارية مع السلطان برغش 1885م ، ص 123.

([3])جلال يحيى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص416.

المبحث الثاني : التنافس الاوربي بعد مؤتمر برلين واثره على شرق افريقيا : ــــ

وكان مؤتمر برلين نتاجاً لعملية التنافس بين الدول الاوربية على قارة افريقيا بحيث سارعت كل دول لتجد مكاناً لها في القارة لتنعش اقتصادها وتزيد من نفوذها وسيطرتها وأعطى المؤتمر اعترافاً دوليا لموقف كان موجوداً بالفعل حيث بدأت الدول الاوربية بعد المؤتمر التكالب على القارة الافريقية بشكل سريع . فقد شهدت افريقيا موجة إستعمارية منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادى، فتوجهت الدول الاوربية لافريقيا كضرورة لحل مشاكلها الاقتصادية واستيعاب صناعتها الضخمة فبدأت الاتجاهات الاستعمارية تقوى عن ذى قبل وتجنباً للتعقيدات التى قد تنشأ عن ترك الدول الاوربية تتنافس فيما بينها وما يشكله ذلك التنافس من اضرار على مصالحها جاء مؤتمر برلين لتنظيم ذلك التنافس . [1]

كانت الدول ذات الاثر الفعال في تلك الفترة هى بريطانيا وفرنسا والبرتغال ، فقد كانت البرتغال تدعى سيطرتها على مناطق شاسعة من القارة منذ أيام مجدها في فترة الكشوف الجغرافية في القرن السادس عشر الميلادى ولكن احتلالها الفعلى لتلك المناطق لم يكن فعالاً ومؤثراً وبدات بريطانيا تعيد هذه الامجاد في اذهان البرتغاليين خصوصاً بعد أن ظهرت نوايا الملك ليوبولد الثاني في حوض الكنغو[2] فشجعت البرتغال على إحياء هذه الادعاءات القديمة في ساحل الكنغو بل راحت تسعى لعقد معاهدة معها في 26 فبراير 1884م ، بالرغم من أن هذه المعاهدة لقيت معارضة قوية من جانب البرلمان البريطاني ولم يعتمدها إلاَّ أن مجرد تفكيربريطانيا في إعطاء هذه المنطقة الحيوية من افريقيا كان عاملاً قوياً لدفع عجلة التكالب على القارة الافريقية ، بل أنه احدث تقارباُ بين فرنسا وألمانيا للوقف سوياً ضد هذه المعاهدة البريطانية البرتغالية، وقام بسمارك بعرض فكرة مؤتمر دولى تطرح فيه مسألة الكنغو وغيرها من المسائل على بساط البحث واشتركت كل من ألمانيا وفرنسا في توجيه الدعوة في 6 أكتوبر 1884م لعقد المؤتمر ، وكانت بريطانيا مجرد مدعوة لمثل هذا

([1]) عبدالعزيز سليمان ـ عبدالمجيد النعنى ، <u>تاريخ اوربا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى</u> ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1973م ، ص 317.

([2]) حوض الكنغو : نهر الكنغو ثاني أطول أنهار افريقيا بعد النيل و طريق مائي و صالح للملاحة ، من روافده نهر ، أنظر: محمد محي الدين ،<u>افريقيا و حوض النيل</u> ، ط 2 ، مطبعة عطايا باب الخلق ، القاهرة ، 1934م ، ص86.

المؤتمر وليست داعية له في الوقت الذي كانت تعد في طليعة الدول الاستعمارية، وبالاتصال بالدول الاوربية صاحبة المصالح صار هناك شبه إجماع على الاشتراك في هذا المؤتمر الدولى حتى بريطانيا التى لم تعلم إلاَّ مؤخراً بهذه المساعى الألمانية الفرنسية وافقت على حضور المؤتمر . [1]

إن رغبة الدول في الحفاظ على مكاسبها الاستعمارية وايجاد مكان لها في افريقيا هو الذي دفع بهذه الدول للتفكير والموافقة على عقد مؤتمر دولى للبحث في القضايا العالقة فيما بينها .[2]و زاد تضارب المصالح في افريقيا من حدة الصراع بين الدول الاوربية ، واصبح يهدد اركان السلام الاوربي ولم يكن أمام القوى الكبرى من خيار سوى تقويض اركان افريقيا والاجتماع للتفاوض كى تحافظ على التوازن الدبلوماسى والسلام الاوربي الذي كان قد استقر في الثمانيات من القرن التاسع عشر الميلادى . [3]

إنعقد المؤتمر في برلين من 15 نوفمبر 1884م الى 26 فبراير 1885م و حضره مندبوا أربع عشرة دولة هى : النمسا ، والمجر ، والمانيا ، وبلجيكا ، وإيطاليا ، وهولندا ، والبرتغال، وروسيا، والسويد ، واسبانيا ، والنرويج ، وتركيا ، والولايات المتحدة ،وبريطانيا [4] كما شاركت الجمعية الدولية للكنفو وعقد المؤتمر عشر جلسات كاملة وصدرت قرارات المؤتمر في شكل ميثاق عام تضمن ثماني وثلاثين مادة و وقع ممثلوا الدول المشتركة ماعدا الولايات المتحدة ؛ لانها حضرته بصفة المراقب. [5]ومن قراراته ونتائجه حرية التجارة والملاحة في حوض الكنغووحرية الملاحة في النيجر[6]وايضا حاول المؤتمر إضفاء بعض المسحة الانسانية على طابعه العام فأورد بعض المسأئل الانسانية في قراراته مثل منع

([1]) فرغلى على تسن هريدى ، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، ط 1 ، دار العلم والايمان ، (د . م . ن) ، 2008م ، ص 115.

([2])زاهر رياض ، المرجع السابق ، ص 323

([3]) ادو بوهن ، تاريخ افريقيا العام ، ط 1 ، اليونسكو ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1990م ، مج 7 ، ص 44.

([4]) عبد الله عبد الرزق ، المسلمون والاستعمار الاوروبى لافريقيا ، ط1 ، المجلس الوطنى للثقافة و الفنون والاداب ، الكويت ، 1998م ، ص 20.

([5])عزة محمد موسى ، المرجع السابق ، ص 19.

([6]) نهر النيجر : يبلغ طوله 2600 ميل في خليج غانا و يعد من أصلح الأنهار للملاحة و طريق مائي عظيم للمواصلات ، أنظر : محمد حمي الدين رزق ، المرجع السابق ، ص 8.

المشروبات الروحية والخمور في القارة الافريقية فأجمع المؤتمرون على أن يقتصر المنع على النيجرواحتج الجميع وفي مقدمتهم ألمانيا التى كانت ثلاثة أخماس صادراتها الى افريقيا من المشروبات الروحية ، ولذا استطاعوا أن يغيروا قرار المؤتمر بحجة أن المنطقة مفتوحة للتجارة الحرة فلا يمكنه تقيُّدها فعدلت المادة ليصبح الأمر تحت السلطات المحلية. [1]

ولعل فكرة إلغاء تجارة الرقيق الصادرة من الوفد البريطاني توافق السياسة الاستعمارية القادمة الى افريقيا ولذا وافقت عليها القوى الدولية المجتمعة في برلين لإنهم يرغبون في بلدان افريقيا غنية بالقوى البشرية فليس من صالحهم استنزافها عن طريق تجارة الرقيق. [2]
وناقش المؤتمر شروط الاحتلال الفعلى وتعتبر المادة (34) من أهم المواد التى اتفق عليها في المؤتمر والتى نصت على أن أي دولة تستولى على أي جزء من الأرض على ساحل القارة خارج ممتلكاتها الحالية أو تريد إعلان الحماية عليها تخطر الدول الأخرى الموقعة على ميثاق مؤتمر برلين حتى تتمكن من الدفاع عن ممتلكاتها الجديدة وإدعائاتها الخاصة وايضا تقرر أن من حق الدولة التى تستولى على منطقة ساحلية في المنطقة الواقعة ظهرهذه المنطقة [3] ما يعنى ضمناً إمتلاك الأراضي الواقعة خلفها لمسافة تكون غير محددة [4]وقد احتوى قرار المؤتمر في المادة (34) على بندين :-
البند الأول : يقضى بأن أي دولة تحصل على منطقة ما في افريقيا في المستقبل على سواحل افريقيا وتقع خارج ممتلكاتها الحالية أن تعلن ذلك للجميع .
البند الثاني: يقضى بعدم إعلان أي دولة الحماية على منطقة أخرى من مناطق القارة الافريقية دون أن يكون ذلك مؤيد باحتلال فعلي لتلك المنطقة مع مراعاة العمل على تقدم تلك المنطقة وسكانها وإقامة حكومة عادلة واحترام حقوق المواطنين وحقوق التجارة والنقل والمواصلات . [5]

([1])عزة محمد موسى ، المرجع السابق ، ص22
([2]) فايز بشارة ، المصدر السابق ، ص 80.
([3]) شوقي الجمل ـ عبدالله الرزاق ، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، ص 149.
([4]) ادو بواهين ، المصدرالسابق ، مج 7 ، ص 51.
([5]) شوقي الجمل ـ عبدالله عبد الرزاق ، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، ص 149

فبعد أن وضعت الدول المشتركة في المؤتمر أسس التقسيم وحددت مناطق نفوذها انطلقت بعنف تتسابق لاقتسام مناطق النفوذ وتوزيع الارث و خاصة ما اطلق عليه أرض بلاصاحب ، وما أكثر تلك الأراضي التى وضعها الاستعمار الاوربى تحت هذا الشعار خاصة في افريقيا .

فمثلاً في الوقت الذي كانت تنوى فيه بريطانيا إعلان الحماية على ممتلكات السلطان برغش لدرء الخطر الألماني في شرق افريقيا عملت داخل المؤتمر وفي مداولاته على المحافظة على حقوق السلطان إذا تمكنت بريطانيا من الحصول على اعتراف القوى داخل المؤتمر بسيادته على تنجانيقا وأوجيجى ، كما اثارت الصحافة البريطانية موضوع التدخل الألماني واكدت نية ألمانيا في الحصول على اقاليم ضمن ممتلكات السلطان برغش مما يشكل تهديداً لمصالح بريطانيا ولذلك لم تقف بريطانيا دون اتخاذ خطوة لصد الاطماع الألمانية ونجحت في الحصول على إعلان[1] من السلطان برغش بعدم وضع ممتلكاته في ايدى قوة أخرى دون استشارة بريطانيا [2] ورغم ذلك نجحت ألمانيا ايضاً عن طريق شركة شرق افريقيا الألمانية للاستعمار في الحصول على أراضي وحقوق سيادة في شرق افريقيا وفي مناطق خاضعة للسلطان برغش . [3]

وقد قسم المؤتمر القارة الافريقية بشكل ينسجم مع مواقف الدول الاوربية ، حيث بدأت الدول بعد المؤتمر التكالب على القارة بشكل مريع، وقبل توقيع وثيقة مؤتمر برلين كانت القوى الاوربية قد حصلت على مناطق نفوذ في افريقا بطرق شتئ مثل : الاستيطيان ، والإستكشاف، وإنشاء المراكز التجارية ومستوطنات التبشير واحتلال المناطق الاستراتيجية وبابرام المعاهدات مع الحكام الافريقيين، أما بعد المؤتمر فقد اصبح النفوذ عن طريق المعاهدات التى كانت أهم اسلوب من اساليب تنفيذ تقسيم القارة على الورق وكانت تلك المعاهدات تتخذ شكلين:ـــ

([1]) أنظر في البحث ص 52 و مابعدها .

([2]) صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي ، ط 1،عالم المعارف ، الكويت،1982م ، ص 45.

([3])عبد الله عبد الرزاق ، المرجع السابق ، ص 21.

1 ــ شكل معاهدات بين الافريقيين والاوربيين، وكانت المعاهدات الافريقية الاوربية من نوعين اساسيين فكانت هناك : −

أ / معاهدات تجارة الرقيق والمعاهدات التجارية التى أدت الى احتكاكات نجم عنها التدخل السياسى الاوربي في الشؤون الافريقية .

ب/ المعاهدات السياسة التى تخلى فيها الحكام الافريقيون بمقتضاها ضمنياً عن سيادتهم في مقابل الحماية أو تعهدوا بموجبها بعدم الدخول في التزامات تعاهدية مع الدول الاوربية الأخرى ومثال على ذلك المعاهدات التى عقدتها إيطاليا في الجزء الشمالى من أملاك السلطان برغش مع الشيوخ والسلاطين المحليين[1]، وكان يبرمها أما ممثلون للحكومات الاوربية أو ممثلون لهيئات تنازلت عنها فيما بعد للحكومات التى كان ممثلوها تابعين لها ، واذ كانت الحكومة تشك في صحة هذه المعاهدات أو تعتقد أن تقلبات السياسة العالمية تدعوها للحذر فأنها كانت تستخدمها في اغراض المساومة أثناء المفاوضات الثنائية الاوربية.[2]

2 ــ شكل اتفاقيات ثنائية بين الدول الاوربية ذاتها، عادة ماكان الحصول على منطقة نفوذ بمقتضى معاهدة أول مرحلة من مراحل احتلال افريقيا بواسطة إحدى الدول إذ كانت الدول الاوربية المتعاهدة تعمد تدريجياً الى تحويل حقوقها بمقتضى المعاهدة الى حقوق سيادة ، فكانت مناطق النفوذ تنشأ في أولى مراحلها بإعلان من طرف واحد ، ولم تكن تتحول الى واقع ملموس إلاَّ إذ تم التسليم بها، وكانت المشكلات الاقليمية ونزاعات الحدود كانت تسوى أخر الأمر ويصدق عليها بمقتضى اتفاقيات مشتركة بين دولتين أو أكثر من الدول الامبريالية في نفس المنطقة ، ويرى البعض أن أول تطبيق لنظرية مناطق النفوذ في افريقيا هى المعاهدة الألمانية البريطانية 1886م و التى تمثل تطبيق لقرارت مؤتمر برلين . [3]

([1]) أنظر في البحث ص 90 ومابعدها.
([2]) ادو بوهين ، المصدر السابق ، مج 7 ، ص 50 ،51.
([3]) نفس المصدر ، م 7 ، ص 53.

المبحث الثالث : الاتفاقية الألمانية البريطانية 1886م:

كان جرانفيل يتبع سياسة التهدئة لانقاذ الإمبراطورية البريطانية من الاخطار المحدقة بها ويعتقد بأنه إذا تمت تسوية الخلافات بين ألمانيا وبريطانيا بطريقة ترضى مستشار الرايخ[1] الألماني فأن الحواجز التى تعترض طريق التفاهم بين الدولتين في ميدان السياسة الدولية سوف تتحطم لامحالة وفي 3 يوليو 1885م اتفق جرانفيل وبسمارك على القيام باجراء مشترك لتعيين حدود املاك سلطان زنجبار ولم يؤدى سقوط حزب الاحرار في 24 يوليو 1885م وتولى حزب المحافظين الحكم الى حدوث تغيير كبير في سياسة بريطانيا الخارجية خصوصاً ازاء شرق افريقيا ، ولهذا اتصل سالسبورى بالحكومة الألمانية ليدخل معها في مفاوضات لتحديد نفوذ كل من الدولتين . [2]

وتكونت لجنة دولية لبحث مسألة املاك سلطان زنجبار ودعيت الحكومة الفرنسية للاشتراك فيها بمقتضى تصريح 1862م[3]وعينت فرنسا قنصلها في بيروت ممثلاً لها ، أما بريطانيا فاختارت الكولونيل كتشنر وانتدبت ألمانيا قنصلها العام في القاهرة شميت ، وبدأت اللجنة اعمالها في 10 ديسمبر 1885م وقررت بالاجماع و دون مناقشة أن جزيرتى زنجبار وبمبا وغيرهما من الجزر الصغيرة المحيطة بها والتى لا تبعد عنهما بمسافة تزيد عن 12 ميلاً بحريا هى اجزاء لا شك في أنها املاك سلطان زنجبار. [4]

لم يشترك السلطان برغش في اعمال اللجنة بل عين مندوباً لتمثيل مصالحه امام اللجنة واختار الجنرال ماثيوس والذي إلغئ إنتدابه لتمثيله أمام اللجنة للسلطان برغش ، وابلغه مندوبى ألمانيا وفرنسا أن مهمته تقتصر في الاجابة على الاسئلة التى تطرح عليه وحينما

([1]) الرايخ : كلمة ألمانيا تعنى في الاصل الدولة بصرف النظر عن نوع الحكم ثم اصبحت تعنى الامبراطورية فكان الرايخ االأول الأمبراطورية الرومانية المقدسة و الرايخ الثاني بعد أن وحد بسمارك المانيا تحت زعامة بروسيا 1871 - 1891م واطلق على فترة الحكم النازي الرايخ الثالث ، انظر مسعود الخوند ، المرجع السابق ، مج 3 ، ص 108.

([2])فاطمة السيد على السباك ، المرجع السابق ، ص 194 - 195.

([3]) تصريح 1862م : نص التصريح على أن الحكومتين البريطانية والفرنسية تتعهدان بإحترام استقلال سلطان مسقط و سلطان زنجبار، أنظر : شوقي الجمل ، كشف افريقيا واستعمارها ، ص 429.

([4]) رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 212.

بدأت اللجنة زيارتها للساحل لم يشترك ماثيوس معها مما أظهر أن المسألة سوف تسوى دون الحاجة الى الاستعانة بالسلطان برغش. [1]

وقامت اللجنة بجولتها التفتيشية في القطاع الجنوبى من الساحل من خليج تونجى الحد الشمالى لمستعمرة موزنبيق البرتغالية الى الجنوب من دار السلام ، وقد وجدت اللجنة أن إعلام سلطان زنجباروحامياته العسكرية موجودة بشكل ثابت وقوى في هذا القطاع الجنوبى من الساحل مما يجزم خضوعها له أما عن امتداد سلطة السلطان وحكومته صوب الداخل في القطاع الجنوبى[2]فقد وجدت اللجنة الولاة ممتنعين الإجابة عن الاسئلة التى طرحت عليهم في هذا الصدد خوفاً من أن تكون مهمة اللجنة هى الاستقصاء عن تجارة الرقيق وحسب ما ذكر حاكم مالندى كانت سلطة السلطان برغش تمتد الى بحيرة نياسا فقد ذكر أنه ارسل من قبل السلطان بصحبة أحد موظفيه الى الشاطئ الشرقي لبحيرة نياسا يستقصيا عن حادث مقتل الرحالة الألماني فيشر وإلغاء القبض على الجناة واكد غيره من الحكام أن جميع القبائل في منطقة الداخل يدينون بالولاء للسلطان، وبالرغم من ذلك رفض كتشنر التسليم بامتداد سلطة السلطان الى الداخل أكثر من اربعين أو خمسين ميلا فكتب الى سالسبورى يقول :
" ومع اننى اعتقد أن للسلطان نفوذاً كبيراً جداً على القبائل بالداخل فأننى أرى أن حكومته الفعلية لا تمتد في الوقت الحاضر لاكثر من أربعين أو خمسين ميلاً من الساحل صوب الداخل " . [3]

وتلاْ ذلك قيام اللجنة فيما بين 22 فبراير و 8 مارس 1886م بالتجول في القطاع الاوسط من الساحل إذ مرت على ميناء السعدنى وممبسة وغيرها ، وبداَ واضحاً أن إدارة السلطان وحكمه ثابت في هذا القطاع من الساحل المواجه لجزيرة زنجبار كما يمتد نفوذه صوب الداخل ويقوم ولاته وحكامه بأقرار العدل وحفظ النظام وأن علم زنجبار يرتفع على المدن والقرى الصغيرة واحياناً على سطوح المنازل، وقامت اللجنة بجولتها الاخيرة في القطاع الشمالى في الفترة مابين 23 مارس و8 أبريل فزارت قسمايو وبراوة ومقديشو

([1])جلال يحيى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 41.
([2]) محمد احمد طنش ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 50
([3]) رجب حراز ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 314

ومركه ولامو وغيرها من المناطق ووجدت في هذه الموانئ ولاة وحكام يحكمون بأسم السلطان ويتقاضون منه الرواتب . [1]

وهكذا زارت اللجنة معظم الموانئ في شرق افريقيا عدا باجامويو وميناء دانفورد ؛ وكانت الأولى تصلح لتكون مدخلاً لمناطق النفوذ الألماني في الداخل وتصلح الثانية لتكون رأس الطريق الذي يوصل بريطانيا الى هضبة البحيرات، وكذللك لم تزر اللجنة المناطق الداخلية للتحقق من وجود سلطة للسلطان فيها ؛ لأن المندوب الألماني شميت أبلغ كتشنر في 19 أبريل بأنه لاحاجة لزيارة تلك المناطق لأن كل الادلة تشير الى قوة نفوذ السلطان فيها ، وسرعان ما ظهر الخلاف بين اعضائها حول مدى حجم المسافة الخاضعة لسلطة السلطان الفعلية على الساحل و صوب الداخل. [2]

وقد حاول شميت الوصل الى إتفاق مع كتشنر قبل وصول المندوب الفرنسى الجديد لميير[3] ويبدو أن وجهات النظرالألمانية والبريطانية في اللجنة متباعد كل البعد كما إن تكتيك كل من المندوبين يختلف تماماًعن تكتيك الأخر مابعد إمكانية الاتفاق ، ذلك أن كتشنر لم يكن يشك في وجود سيادة للسلطان على طول الساحل من خليج تونجى في الجنوب حتى جزيرة تولا بالقرب من بورت دنفوردولكنه لم يقرر أي شئ بشان الجزء الواقع بين هذا الميناء الاخير وقسمايو فأنه قبل قصر سيادة السلطان على المدن والمراكز العسكرية التى يحتلها بجنوده . ولكن شميت وافق على وجهة نظر كتشنر من الجنوب حتى مالندى وطعن في وجود أي سيادة للسلطان الى الشمال من ذلك الى خارج المدن والمراكز العسكرية ورفض شميت الاستماع الى وجهة نظر السلطان فاقفلت المناقشة ، وأعلن شميت عن اسفه من أن موقف المندوب البريطاني سيؤدى الى اقفال وسط افريقيا أمام نفوذ العالم الاوربي وحضارته وتجارته .

([1]) محمد احمد طنش ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 51

([2])جلال يحيى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 421

([3]) كانت الحكومة الفرنسية قد عينت في اواخر سبتمر 1885م باتريمو نيو قنصلها العام في بيروت و لكنه غادرها في اليوم التالى في مهمة سرية وعينت الحكومة رافراى قنصلها العام في زنجبار في 5 ديسمبر ليشترك في اللجنة لحين وصول المندوب الجديد لميير و الذي وصل الى زنجبار في 6 مايو 1886م أنظر : رجب حراز ، <u>المرجع السابق</u> ، ص312.

وعندما وصل لميير حاولت اللجنة كتابة قراراتها ولم تكن هذه القرارات إجماعية بطبيعة الحال إذ أن لميير ايد كتشنر في قراراته دون أن تسبق له زيارة هذه السواحل وذلك في الوقت الذي اصر فيه شميت على وجهة النظر التى تخدم مصالح دولته وكان الاصرار على امتداد سلطة زنجبار على الموانئوالمناطق الواقعة فيما بينها وامتدادها صوب الداخل لمسافة اربعين ميلاً يحرم ألمانيا من مخرج لمستعمراتها على المحيط الهندى فأصر شميت على إنعدام هذه السلطة تماماً عند مصب تانا تمهيداً للحصول على ممر برى للمحميات الألمانية في الداخل. (1)

وقد استطاع بسمارك أن يحسم هذا الخلاف فصرح لحكومة باريس عن استعداد ألمانيا ترك حرية العمل لفرنسا في جزر كومورو–جزر القمر– إذ وصلت الدولتان الى اتفاق بشأن الأمور المختلف عليها كما لوحت ألمانيا لبريطانيا باستعدادها للعمل بمفردها إذ لم تصل الحكومات لاتفاق وبناء على ذلك ارسلت كل من الحكومتين الفرنسية والبريطانية لممثليها في اللجنة للتوصل الى اتفاق مع المندوب الألماني حتى تخرج اللجنة بقرار جماعى.(2)

فاجتمعت اللجنة الدولية في 7 يونيو 1886م وأصدرت بعد يومين تقريرها متضمناً ما أمكن التوصل إليه من قرارات إجماعية وتركت لوزارتى الخارجية البريطانية والألمانية مهمة تسوية بقية المسألة ، وكان بسمارك يبدى ميلاً شديداً نحو تقسيم شرق افريقيا الى منطقتى نشاط سياسى لكل من بريطانيا وألمانيا بشرط التسليم بادعاءاته بالطبع ، وقد ظل بسمارك يهدد بإثارة المتاعب أمام بريطانيا في مصر مالم تعدل بريطانيا موقفها غير الودي من سياسة ألمانيا ، وفي أواخر سبتمبر 1886م خرجت انباء من زنجبار بأن والى لامو كان قد ألقى القبض على خادم وطنى للرحالة الألماني جوستاف دنهارت واستبقاه في السجن لمدة ثلاثة شهور وحاول بسمارك استغلال هذا الحادث فهدد بارسال حملة الى زنجبار لإرغام السلطان وولاته على احترام ألمانيا و رعاياها ، وابلغ بسمارك السفير البريطاني في

---

(1)جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 422

(2) شوقي الجمل ـ عبد الله عبد الرزاق ، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، ص 236.

برلين بأن حكومة سالسبورى ستفقد تأييده في المسألة المصرية ما لم تصل الدولتان الى تسوية سريعة بشأن شرق افريقيا وذكر أنه سيرسل من أجل هذا الغرض الدكتور كراول ـــ مدير قسم المستعمرات بوزارة الخارجية الألمانية ـــ ولم ينس بسمارك أن يشير الى استعداده للوقوف ضد فرنسا في مصر إذ ساعدته بريطانيا في حل مشكلة زنجبار . [1]

ولما كانت بريطانيا في أشد الحاجة لمعاونة ألمانيا وتأييدها في القاهرة ضد فرنسا وفي القسطنطينية ضد روسيا فقد رحبت بالمبعوث الألماني الذي وصل لندن في 14 أكتوبر 1886م ولم يلبث أن بدأ كراول مفاوضاته التى لم تستغرق أكثر من أسبوعين وأنتهت بالاتفاقية الألمانية البريطانية [2] التى وقعت بتبادل المذكرات في 29 أكتوبر وأول نوفمبر وقد قصرت هذه الاتفاقية حقوق سيادة زنجبار على جزر زنجبار وبمبا ومافيا والشريط الساحلى الممتد من بانجانى عند رأس نهر تونجى جنوباً الى كيبينى الواقعة عند مصب نهر تانا شمالاً وهو شريط يبلغ طوله ستمائة ميل وعرضه عشرة أميال ، وموانئ قسمايو وبراوة و مقديشو ومركه و لامو والأراضي التابعة لها في الداخل على إلاَّ يزيد امتداد هذه الأراضي للموانئ الأربع الأولى عن عشر أميال وبالنسبة للميناء الأخير عن خمسة أميال.[3]

وتم تحديد مناطق النفوذ بين الدولتين؛ وهى الأراضي الداخلية الواقعة خلف الشريط الساحلى والممتدة بين نهرى فورما وتانا ، الشمالية بريطانية والجنوبية ألمانية [4] وتعهدت كل من الدولتين بالاَّ تتدخل في منطقة نفوذ الأخرى بعقد معاهدة حماية أو بالحصول على أراضي أو بعرقلة نشاطها بأي شكل من الاشكال وأعترفت الدولتان بأن الشريط الساحلى الممتد بين كيبينى والطرف الشمالى لخليج مانده هو ساحل ويتو . [5]

وقد حاول السلطان برغش أن يضع العراقيل أمام هذه الاتفاقية فأبرق كل من لندن وبرلين راجيا إمهاله ستة أشهر للتفكير في هذه المعاهدة بيد أن وزارة الخارجية البريطانية حثته على قبولها فوراً وإلاَّ تعرضت مصالحه للخطر ومما يلاحظ أنه منذ بداية المفاوضات

([1]) رجب حراز ، <u>المرجع السابق</u> ، ص317.
([2])أنظر في البحث الملحق أ (8) ألاتفاقية الألمانية البريطانية 1886م ص 124 .
([3]) رجب حراز ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 318 - 319.
([4]) أنظر في البحث الملحق ب (3) خريطة توضح مناطق النفوذ البريطانى و اللألماني خريطة رقم 3 ، ص 130 .
([5])شوقي الجمل ، <u>كشف افريقيا و استعمارها</u> ، ص 432.

وحتى نهايتها لم يستشر برغش مطلقاً أو يعطى فرصة لشرح آراه وهكذا ادرك السلطان برغش أن اعتماده على بريطانيا في الدفاع عن سلطنته كان خطأً كبيراً واضطر أن يذعن للتهديد البريطاني فوقع على المعاهدة في 7 ديسمبر 1886م صاغراً وفي اليوم التالى أعلت الحكومة الفرنسية أنها لن تعترض على ماجاء بالاتفاقية بشأن تعيين حدود سلطنة زنجباروذلك بالطبع مقابل اطلاق يدها في مدغشقر والاعتراف بالحماية الفرنسية التى اعلنت مؤخراً على جزر الكومور . (1)

ولاجدال في أن الاتفاقية الألمانية البريطانية بتقسيمها شرق افريقيا الى منطقتى نفوذ لكل من ألمانيا وبريطانيا كانت اعتداءً صارخاً على حقوق السيادة التى لسلطنة زنجبار في هذا الجزء من القارة وهى الحقوق التى طالما تمسكت بريطانيا بها ودافعت عنها من قبل تاميناً لمصالحها في المنطقة من جهة وابعاداً لنفوذ الدول الأخرى عنها من جهة أخرى . وقد حققت الدبلوماسية البسماركية انتصاراً بابرام هذه الاتفاقية فقد حصلت على على اعتراف رسمى من بريطانيا بمنطقة نفوذها وموافقتها على وضع مينائى دار السلام وبانجانى تحت سيطرة شركة افريقية الشرقية الألمانية فضلاً عن اعترافها بالمحمية الألمانية في ويتو وإعطائها مخرجاً بحرياً الأمر الذي ترتب عليه أن صارت منطقة النفوذ البريطانية محاطة من الجنوب ومن الشمال بأراضي وضعت تحت نفوذ ألمانيا وسيطرتها . (2)

كان نزول ألمانيا لميدان الاستعمار في الوقت المناسب، فقد حققت وحدتها وشهدت تقدما في نشاطها الاقتصادى وكان هدماً للسياسة البريطانية في شرق افريقيا خصوصاً وأن الوقت كان قد أحسن إختياره وقامت ألمانيا بدراسة خطتها وتنفيذها في وقت لم تكن بريطانيا تقدر فيه على الوقوف امامها، وتعتبر معاهدة 1886م نصراً حاسماً لبسمارك ولكنه لم يكسبها عند التوقيع عليها بل كسبها عندما تمكن المهديين من الاستيلاء على الخرطوم وقضوا على النفوذ البريطاني في الجزء الجنوبى من وادى النيل وهددوا وجودها في الجزء الشمالى منه . وكان مؤتمر برلين نتاجا لعملية التنافس بين الدول الاوربية على قارة افريقيا

---

(1) هولنجز وورث ، زنجبار1890 - 1913م ، ترجمة حسن حبشى ، ط 1 ، دار المعارف ، مصر ، 1968م ، ص 24.
(2) رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 320

بحيث سارعت كل دول لتجد مكاناً لها في القارة لتنعش اقتصادها وتزيد من نفوذها وسيطرتها وأعطى المؤتمر اعترافاً دوليا لموقف كان موجوداً بالفعل حيث بدأت الدول الاوربية بعد المؤتمر التكالب على القارة الافريقية بشكل سريع .

الفصل الثالث

الاطماع الإيطالية

المبحث الأول : المنافسة البريطانية الفرنسية في الصومال واثرها في تدعيم النفوذ الإيطالي

المبحث الثاني : الاطماع الايطالية في الصومال

المبحث الثالث : الحملة المصرية

الفصل الثالث

الاطماع الإيطالية

المبحث الأول: المنافسة البريطانية الفرنسية في الصومال واثرها في تدعيم النفوذ الايطالى:

يرجع أهتمام فرنسا وبريطانيا بوجه خاص بالسواحل الشرقية لافريقيا الى الاهتمام بالطريق الملاحى المؤدى الى الهند واشتد النضال بين فرنسا وبريطانيا فترة من الزمن في سبيل السيطرة على هذا الطريق كوسيلة لكل من الدولتين لتهديد مصالح الأخرى [1]وقد رأت فرنسا في عهد نابليون أن مصر تمثل قاعدة حربية تتصل منها بامراء الهند لتأليبهم على بريطانيا والثورة ضدها وبذلك تفقد أكبر مستعمراتها لأن فرنسا لم يكن لديها اسطول قوى تهاجم به الجزر البريطانية فسيرت الحملة الفرنسية الى الاسكندرية في أول يوليو سنة 1798م لاحتلال مصر وعملت بريطانيا منذ ذلك الوقت على إقامة قواعد حربية توفر لها سلامة طريق مواصلاتها الى الهند وكانت عدن أحدى هذه القواعد وترتب على استيلاء بريطانيا على عدن سنة 1839م أن إزداد أهتمام فرنسا بالساحل الافريقي المطل على عدن وكانت فرنسا أول دولة اوربية تبدى أهتماماً كبيراً به منذ الاربعينيات من القرن التاسع عشر الميلادى ولم يلبث أن تضاعف أهتمامها بهذا الساحل منذ افتتاح قناة السويس تلك القناة التى ربطت مصالحها بها [2] فقد كانت فرنسا تريد التحرر من تحكم القاعدة البريطانية في عدن في ملاحتها وتموين سفنها بالوقود اللازم لذلك عملت على الحصول على قاعدة جديدة تغنيها عن عدن وتوفر لها حاجاتها فوقع اختيارها أولاً على زولا[3]إلاَّ أنها صرفت النظرعنها و وقع اختيارها على اوبوك.

([1]) شوقي الجمل ـ عبد الله الرزاق ، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، ص 285.

([2])محمد عبد المنعم يونس ، الصومال ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1962م ، ص 45.

([3]) زولا تقع على ساحل البحر الاحمر الغربى قرب مصوع ، ولكن خضوعها لسيادة العثمانية و الاحوال الداخلية للحبشة حيث شهدت تللك الفترة ثورات وانقلابات و حروب داخلية ووجود التنافس البريطانى جعلها تغيير رأيها ، أنظر : نفس المرجع ،ص35.

وقد وقعت فرنسا معاهدة مع الشيخ دينى احمدابوبكر في 11 فبراير 1862م في باريس نيابة عن ابن عمه ابوبكر ابراهيم والتى بمقتضاها تنازل عن ميناء أوبوك مع السهل الممتد من رأس على في الجنوب الى رأس دوميرا في الشمال و ذلك نظير000 ' 10 ريال تدفعها له فرنسا . ولم تخف السلطات البريطانية في عدن استياءها من قدوم الفرنسيين الى هذه الجهات واعلنت أن هذه المناطق تابعة للإمبراطورية العثمانية ولا أحد يستطيع إنكار حقوقها على الساحل؛ وكانت بريطانيا تهدف الى البقاء هناك بمفردها دون وجود أي منافسة لها لذلك بادرت باصدار الأوامر الى حاكم عدن بأن يتخذ الوسائل الكفيلة بتمكين بريطانيا من الاحتفاظ بمركز ممتاز بين سكان الشاطئ الافريقي المواجه لعدن سواء بطريق الوسائل السياسية أو التجارية أو عن طريقهما معا ومنذ ذلك الوقت اتجهت أنظار بريطانيا الى ساحل الصومال المطل على خليج عدن ووقفوا لنشاط الفرنسيين في هذه الجهات بالمرصاد.[1]

وعلى الرغم من أن فرنسا لم تقم بأستغلال هذه المنطقة أو حتى احتلالها إلاّ أن بقاء عقد الشراء جعل منها منافساً خطيراً لبريطانيا ومهدداً لحقوق الدولة العثمانية. وفي سنة 1881م سرت إشاعات بأن الحكومة الفرنسية تعتزم التخلص من أراضي أوبوك أما بالتنازلأو بالبيع ؛ ولم تكن هذه الاشاعات إلاَّ جساً لنبض بريطانيا وذلك لعزم إيطاليا على التوسع في سواحل البحر الأحمر المجاورة لعصب والتى تتاخم أراضي أوبوك من الشمال فأسرعت الحكومة الفرنسية الى تكذيب هذه الشائعات، ولم تتحمس فرنسا للقيام بنشاط إيجابى في أراضي أوبوك؛ حتى أقدمت بريطانيا على احتلال مصر 1882م وبدأت في الاستيلاء على ممتلكاتها المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن كما بدأت التدخل في شُؤون السودان وقلت معارضة بريطانيا في وجه إيطاليا ، فعملت فرنسا حينئذ على تاكيد ملكيتها لميناء أوبوك. ففى 27 ديسمبر1883م قامت بارسال لاجارد[2] لتحديد الأراضي التى ستمنح لبعض المستوطنين الفرنسيين في أوبوك ثم كلفته بالتفاوض مع السلطات المصرية المختصة لعقد

([1]) فرغلى على تسن هريدى ، المرجع السابق ، ص 146 .

([2]) لاجارد : هو الذي انشأ المستعمرة الفرنسية في بلاد الصومال و كان نشيطاً مملوءاً بالغيرة على مصالح بلاده ، أنظر : جلال يحيى ـ محمد نصر مهنا ، مشكلة القرن الافريقى ، ط 1 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1981م ، ص 257

إتفاقية ترسمالحدود بين الممتلكات الفرنسية والممتلكات المصرية الحدود بين الممتلكات الفرنسية والممتلكات المصرية[1]وقد اثار وصول لاجارد مخاوف بريطانيا التى كانت تستعد للاستيلاء على ميراث مصر . [2]

وكانت بريطانيا عازمة على عدم اطلاق يد فرنسا لتعمل على مضايقتها في المناطق القريبة من عدن وفي النقط المهمة بالنسبة لهذه القاعدة البحرية وبدأت المنافسة البريطانية الفرنسية تظهر واضحة للعيان إبتداء من شهر مارس سنة 1884م حينما وصف المقيم السياسى البريطاني في عدن حقوق فرنسا على أوبوك بانها إدعاءات فاضطر السفير الفرنسي في لندن الى أن يبلغ الحكومة البريطانية رسمياًأن أوبوك كانت منذ وقت طويل إحدى الممتلكات الفرنسية ولكن وزارة الخارجية البريطانية استترت وراء عدم إبلاغ فرنسا لها ذلك الأمر في حينه رسمياً وذكرت أن الحكومة الخديوية قد عارضت حقوق فرنسا في هذا الموضوع وأن الحكومة البريطانية لم تعترف أبداً بمثل هذه الملكية. [3]

كانت بريطانيا موقنة أنه من العسير عليها إبعاد فرنسا إلاَّ بالقوة خصوصاً في هذه الفترة التى امتازت بتكالب الدول الاستعمارية على القارة الافريقية ولن يكون إبعاد فرنسا إذا نجح إلاَّعلى حساب مضايقات أخرى تقوم بها فرنسا ضد بريطانيا في مصر ، ولذلك قبلت وزارة الخارجية البريطانية مبدأ ملكية فرنسا لأراضي أوبوك ولكنها ارادت أن توقف التوسع الفرنسي في هذ المنطقة.[4]

([1]) كانت الادارة المصرية في عهد الخديوى اسماعيل قد امتدت على طول ساحل البحر الاحمر الغربى و بعض اجزاء الصومال ، ففى سنة 1865م حصلت مصر من الدولة العثمانية على حق ادراة مصوع وسواكن وفي 1870 انشأت محافظة ساحل البحر الأحمر التى تمتد من السيويس شمالاً الى رأس جادفون جنوباً وفي سنة 1875م تنازل الباب العالى لها عن زيلع مقابل جزية سنوية مقدارها 000 ‘15 جنيه تركى و ضمت معها زيلع وبربرة و ربلهار و تاجورة و استولت ايضاً على هرر في 11 أكتوبر 1875م ، أنظر اسماعيل احمد ياغى - محمود شاكر ، <u>تاريخ العالم الاسلامى الحديث و المعاصر</u> ، ط1 ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1993م ، 2 جزء ، ج2 ، ج 2 ، ص 180

([2])محمد عبد المنعم يونس ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 44.

([3])جلال يحيى - محمد نصر مهنا ، <u>مشكلة القرن الافريقى</u> ، ص 257 - 258.

([4]) فرغلى على تسن هريدى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص148.

ولما علمت الحكومة الفرنسية في يوليو 1883م بعزم مصر على إخلاء هرر وبربرة وتاجورة [1] رأت أن الفرصة قد سنحت لتوسيع قاعدتها في منطقة أوبوك بادخال تاجورة وكل الجزء الشمالى من الخليج المسمى بأسمها داخل هذه الحدود؛ واستيلاء فرنسا عليها سيحرم بريطانيا من حرية العمل لوحدها في هذه المناطق بشكل يسمح لها بالاستيلاء على كل هذه الاقاليم الواسعة بل محاولة انتهاز الفرصة والحصول على اجزاء من هذه الاقاليم بعد أن قررت مصر الانسحاب منها .

استعدت الحكومة الفرنسية لاحتلال تاجورة التى كانت تتمتع بموقع جغرافي يجعل منها محطة للسفن القادمة من زنجبار ولامو في طريقها الى عدن ، وفي 21 سبتمبر سنة 1884م عقد لاجارد معاهدة مع سلطان تاجورة اعطى بموجبها لفرنسا بلاده الممتدة من رأس على حتى قبة الخراب وتعهد بعدم ابرام معاهدات مع أي دولة اجنبية دون موافقة قائد أوبوك ، وبذلك يكون قد اعطى فرنسا اقليماً يكمل مستعمرة أوبوك ويعطيها مفتاح الطريق التجارى الذي تستخدمه القوافل للوصول الى اقليم شوا بالحبشة وكان من السهل على الفرنسيين إستلام وشحن المنتجات الافريقية في داخل خليج تاجورة . [2]

تمكن لاجارد من احتلال تاجورة في 25سبتمبر 1884م بعد خروج السلطات المصرية منها ، وقد دفع هذا السلطات البريطانية الى تعميم فكرة الحصول على معاهدات بالحماية على الساحل وتوسيع مناطق نفوذها على الصومال واثبات أقدميت حقوقها على هذه المناطق امام الدول الأخرى كما أنها ارادت أن تستفيد من التوسع الفرنسي والإيطالي حتى لا تظهر بمظر المعتدى على حقوق السلطان وبذلك يمكن لبريطانيا في حالة اثارة الحقوق الدولية الأقليمية للدولة العثمانية في هذه المناطق أن تستند الى حياد كل من فرنسا وإيطاليا إن لم تحظ بتايّدهما . [3]

([1]) تاجورة هى ميناء هام يتحكم في الطريق الموصل الى هرر و في الطريق الأخر المار الى نهر الحواش عبر منطقة الاوسا ، أنظر محمد عبد المنعم ، المرجع السابق ، ص 44.

([2]) محمد عبد المنعم ، المرجع السابق ص 45.

([3]) فرغلى على تسن هريدى ، المرجع السابق ، ص 149.

بالنسبة الى زيلع وهرر فأن بريطانيا اعلنت رغبتها في استمرار احتلالها لزيلع الى أن يقوم السلطان العثمانى باتخاذ الوسائل اللازمة لاستلامهما ولن تقبل تسليمه زيلع إلاَّ إذا وافق على شروطها، واسرعت في نفس الوقت الى إعلان وضع كل مساحة الصومال المصرى واقليم هرر تحت ادارة وزارة الهند، وقامت بإبقاء المحافظ المصرى في زيلع لابعاد الخطر الفرنسي ثم خوفاً من استيلاء ألمانيا على هذاالميناء بشكل يهدد القاعدة البريطانية في عدن ويضطرها الى الاصطدام مع ألمانيا [1]إذ ارادت منعها من النزول هناك.

ولم يلبث الفرنسيون أن اسسوا سنة 1887م قاعدة أفضل من أوبوك عند راس جيبوتى وسرعان ما حلت جيبوتى محل أوبوك نظراً لأهميتها الاستراتيجية لحماية المصالح الفرنسية لوقوعها عند مخرج البحر الاحمر واشرافها على المحيط الهندى وايضا تكمن أهميتها لوقوعها عند نهاية الخط الحديدى القادم من هرر لذلك انتقلت السلطات الفرنسية نفسها الى جيبوتى وبدأت في عقد معاهدات مع السلاطين المحليين بغية توسيع المستعمرة وكانت فرنسا ترمى من وراء ذلك الى تحقيق مشروع استعمارى عرف بأسم مشروع البحرالأحمر–المحيط الاطلسى وكان الهدف منه ربط ممتلكاتها على ساحل البحر الأحمر الغربى بممتلكاتها على ساحل المحيط الاطلسى وذلك بالزحف من الشرق ومن الغرب معاً صوب وادى النيل[2] إلاَّ أن بريطانيا كانت تخشى ذلك فقامت بنشاط واسع النطاق للسيطرة على المراكز الاستراتيجية في الجزء الجنوبى للبحر الأحمر للوقوف امام أي محاولة فرنسية للوثوب الى الهند . [3]

([1]) كان القنصل الألمانى في القاهرة قد استفسر من نوار باشا عن حقوق الباب العالى في سواحل البحر الاحمر و خليج عدن و ذلك في نفس الوقت الذي احتلت فيه فرنسا تاجورة و لذلك اظهر هذا الاستفسار قلق الدول الاوربية على مصير الاراضي المصرية في الصومال و اظهر اهتمام ألمانيا بالصومال و شعرت السلطات البر يطانية أن الاستفسار الألمانى يعنى استعداد ألمانيا لمنافسة بريطانيا و فرنسا في تلك الاقاليم ، أنظر جلال يحيى ـ محمد نصر المهنا ، مشكلة القرن الأفريقي، ص 310.

([2])محمد عبد المنعم ، المرجع السابق ، ص 4.

([3]) طارق عبد العاطى غنيم بيومى ، سياسة مصر فى البحر الاحمر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، ط1 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1999م ، ص 151.

وفي الوقت الذي كانت تسعى فيه فرنسا لتحقيق هذا المشروع كانت بريطانيا تحاول تنفيذ مشروع القاهرة ــ الكاب لمد النفوذ البريطاني من المحيط الهندى جنوباً الى البحرالأبيض المتوسط شمالاً وتحقيق هذا المشروع يتطلب: ــ

أولاً : تثبيت سلطان بريطانيا في مصر وقد تم ذلك منذ احتلالها . [1]

ثانياً : إبعاد النفوذ الفرنسى من اعالى النيل وافريقيا الوسطى ؛ إذ كانت فرنسا قد دأبت منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر الميلادى على معارضة الاحتلال البريطانيفي مصر معارضة شديد من ناحية وعلى السعى من ناحية أخرى الى التوغل في افريقيا الوسطى والوصول الى اعالى حوض النيل لمنافسة بريطانيا في هذه الجهات وذلك عن طريق مستعمراتها في الصومال، وكانت وسيلة بريطانيا لإبعاد فرنسا تشجيع إيطاليا على احتلال اقليم الصومال المطل على المحيط الهندى حتى تتم الاحاطة بالفرنسيين من الجنوب كما سبقت إحاطتهم من الشمال بمستعمرة اريتريا وبذلك يعجزون عن التوغل في حوض النيل وبذلك يقف التوسع الفرنسى في شرق افريقيا عند هذا الحد . [2]

اتفقت كل من حكومة لندن وباريس في أكتوبر1885م على المحافظة على الوضع الراهن في ممتلكاتهما المطلة على خليج عدن ، وكانت فرنسا ممثلة في زيلع عن طريق هنرى نائب القنصل الخاضع لقائد أوبوك أما بريطانيا فكانت ممثلة في المحميات الفرنسية وهرر عن طريق كجسميل نائب القنصل الخاضع للمقيم السياسى في عدن وامتازا هذان الممثلان بالحماس والنشاط وتسبب ذلك في خلق مشاكل على الحدود بين الدولتين ، فقامت بريطانيا برفع علمها مكان العلم الفرنسي في دنجاريتا في أواخر سنة 1886م مما دفع فرنسا إلى الاحتجاج لدى حكومة لندن على هذا العمل وكانت هذه المنطقة مهمة لبريطانيا التى أدعت أن فرنسا لم تبلغها رسمياً حين تم الاتفاق بين الدولتين في أكتوبر 1885م عن وجود العلم الفرنسي في امبادو ولكن فرنسا اجابت أنها رفعت العلم الفرنسي على دنجاريتا في نفس

([1]) فرغلى على تسن هريدى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 150 - 151.

([2]) <u>نفس المرجع</u> ، ص 151.

الوقت الذي رفعته على امبادو تقريباً حيث رفع على امبادو في مارس 1885م وعلى دنجاريتا في 18 أبريل 1885م . [1]

وما كان من وزيرالخارجية البريطانية إلاَّ أن أظهر للسفير الفرنسي في لندن عن رغبته في إنهاء التوتر بين الدولتين وسحب كل من هنرى وكجسميل، فوافق السفير الفرنسي واعتقد أن الوقت قد حان لوقف هذا التنازع والوصول الى تسوية للمسألة بينهما بتحديد مناطق نفوذ كل منهما في الصومال، وتم الاتفاق على أن تقوم الحكومات بتقليل وحصر نقاط الخلاف قبل ارسال مندوبيهما الى الصومال وذلك عن طريق تبادل الاتفاقيات التى عقدها مندوباهما مع الرؤوساء المحليين للاطلاع عليها و بحثها .[2]

كانت امبادو تقع بين رأس جيبوتى وزيلع أما دنجاريتا فأنها تقع بين زيلع وبلهار وكانت فرنسا تحاول الحصول عليهما حتى تتكمن من إبعاد نفوذ بريطانيا شرقاً عن بداية طريق القوافل الذي يسير من جيبوتى صوب هرر وشوا وحتى تتمكن من السيطرة على الاقليم المحيط برأس جيبوتى وذلك بسيطرتها على امبادو وحدها وكان اصرارها على إخضاع هاتين الناحيتين لها تمهيداً لاستخدامهما في المفاوضات إن لزم الأمر أما بريطانيا فكانت تحاول أن تضمن السيطرة على هذه الاقاليم لتموين عدن وعدم ترك مجال حيوي لفرنسا بشكل يساعدها على التفوق في يوم من الايام في خليج عدن والتاثير على علاقتها مع الهند . [3]

وبدأت المفاوضات بين الطرفين وعرض الجانب الفرنسي تنازله عن حقوقه على الاقاليم والقبائل الموجودة شرق زيلع نظير إعتراف بريطانيا بالحماية الفرنسية على الأقاليم والأراضي الواقعة الى الغرب من زيلع وبذلك تكون فرنسا قد اقترحت خطا مستقيماً يمتد على الخريطة من زيلع الى هرر كأساس للحدود بين المحميتين، ولكن مجلس الهند قدم اعتراضاً على ذلك فاقترح سالسبورى في 2 أبريل 1887م خطاً يمتد من رأس جيبوتى حتى

([1]) جلال يحيى ـ محمد نصر المنها ، <u>مشكلة القرن الافريقى</u> ، ص 243.
([2]) امال ابراهيم محمد ، الصراع <u>الدولى حول البحر الأحمر في النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى</u> ، ط 1 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1993م ، ص 153.
([3]) <u>نفس المرجع</u> ، ص 154.

هرر. ورأى وادنجتون الاقتراحات البريطانية مقبولة في جوهرها ووافق وزير الخارجية الفرنسية على ذلك وفي 13 أبريل كتب وادنجتون مذكرة رسمية الى سالسبورى تحتوى على شروط الاتفاقية[1]واتفقا بعد ذلك على حرية كل من الدولتين والاهالى في استحدام طريق القوافل من زيلع الى هرر وهو الطريق الذي يقع عليه خط التقسيم وارسل وادنجتون بمذكرة جديدة الى سالسبورى في 10 مايو إلاَّ أن سالسبور طلب تغيير الفقرة الخاصة بحرية التجارة بطريق القوافل من زيلع الى هرر وإعطاء الحرية لكل الدول دون قصرها على بريطانيا وفرنسا ولم يعارض وادنجتون هذا التغيير خصوصاً وأنه كان من المستحيل على فرنسا أن تمنع تجارة أخرى من استخدام هذا الطريق مادامت بدايته تقع في المنطقة البريطانية ووافقت وزارة الخارجية الفرنسية على هذا التغيير . [2]

تم الاتفاق على أن يكون الحد الفاصل بين مناطق النفوذ ممتداً من جيبوتى الى هرر وقبلت بريطانيا ترك رأس جيبوتى نفسها لفرنسا ووافقت الدولتان على عدم تدخلهما في شئوون هرر رغم اصرارهما على عدم التنازل عن حقهما في منع أي دولة أخرى من الحصول على حقوق في هرر أو فرضها عليها وفي 20 يونيو 1887م أعلنت بريطانيا حمايتها على بلاد الصومال المواجهة لعدن وأرسل سالسبورى خطاباً الى سفراء بلاده في الخارج يعلن فيه وضع المنطقة الممتدة بين رأس جيبوتى و بندر زيادة تحت الحماية البريطانية وطلب منهم إبلاغ ذلك الى حكومات الدول التى يعملون فيها وذلك تنفيذاً للمادة 34 من قرارة مؤتمر برلين. وفي 2 فبراير 1888م سلم سالسبورى وادنجتون خطاباً بالاتفاق المبرم بين الدولتين بشأن مصالحهما في الصومال وهكذا حددت هذه الاتفاقية مناطق النفوذالبريطانية والفرنسية[3] في هذه الجهات وإنهت الخلافات بينهما بشانها . [4]

([1]) أنظر في البحث الملحق أ (9) الاتفاقية البريطانية الفرنسية لتقسيم مناطق النفوذ في الصومال 1888م ، ص125 .

([2]) جلال يحيى ـ محمد نصر المنها ، مشكلة القرن الافريقى ، ص 246 - 247.

([3]) أنظر في البحث الملحق ب(4) ، خريطة توضح مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي و الايطالى في الصومال ص 131 .

([4])حمد عبد المنعم يونس ، المرجع السابق ، ص 47.

المبحث الثاني : الأطماع الإيطالية في الصومال :ــ

ظهرت إيطاليا الحديثة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادى ، وذلك بعد أن حققت وحدتها في سنة 1870م وقد تطلعت رغبةً منها في حل مشاكلها الداخلية العديده ببسط نفوذها الاستعماري فيما وراء البحار فعملت على تأسيس المستعمرات لتوجه اليها تيار الهجرة الإيطالية المتدفقة الى بلدان اوربا والعالم الجديد ولكى تساهم هذه المستعمرات في حل مشكلات إيطاليا الاجتماعية الاقتصادية وما تعانيه من نقص في المواد الخام ومن ناحية أخرى فأن إيطاليا بدخولها الميدان الاستعماري تستطيع أن تتبوأ المكان اللائق بها كدولة عظمى في وقت كانت تقاس فيه العظمة الدولية بما تملكه الدولة من مستعمرات تستورد منها المواد الخام وتُسوق فيها منتجاتها الصناعية . (1)

إتجه أهتمام إيطاليا بعد تحقيق وحدتها الى تونس بعد أن احتلت فرنسا الجزائر في سنة 1830م غير أن فرنسا مالبثت أن احتلتها نهائياً في سنة 1881م ، وكان لاحتلال فرنسا لتونس اثر عميق على مملكة إيطاليا الفتية إذ اعتبره الإيطاليون ضربة موجه لمصالحهم في البحرالمتوسط ، وارادت إيطاليا أن تعوض مافاتها بالتوسع في منطقة البحر الأحمروشرق افريقيا وترجع نواة النفوذ الإيطالي في شرق افريقيا الى النشاط التبشيرى . ومن أشهر المبشرين الذين لعبوا دوراً بارزاً القس سابيتو الذي وفد الى الحبشة في 1839م مع جماعة من المبشرين وحين عاد الى إيطاليا في 1869م كانت قد أختمرت في ذهنه فكرة امتلاك إيطاليا لميناء في البحر الأحمر تتخذه ركيزة لتوسعها خاصة بعد افتتاح قناة السويس في سنة 1869م ولقيت اراءه ترحيبا من مدير شركة روباتينو الإيطالية للملاحة والذي كان يريد إنشاء خط ملاحى للشركة بين البندقية وموانئ الهند والصين عن طريق قناة السويس والبحر الأحمر، فكلفه بالتوجه الى البحرالأحمر للبحث عن بقعة صالحة لتأسيس محطة تجارية للشركة لخدمة الخط الملاحى المقترح وأن يقوم بشراء البقعة التى يقع عليه إختيارها إن أمكنه ذلك . (2)

---

(1)محمد عبد المنعم يونس ، المرجع السابق ، ص 49

(2) شوقي الجمل ـ عبد الله عبد الرزاق ، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، ص 147

واستطاع سابيتو أن يستأجر من بعض شيوخ القبائل منطقة واسعة حول خليج عصب ورفع عليها العلم الإيطالي، وبذلك أسست إيطاليا محطة تجارية لها في ميناءعصب إتخذتها لتموين السفن الإيطالية على طول طريق الملاحة الجديد المارعبر قناة السويس وذلك رغم شمول حقوق السيادة المصرية لهذه الارجاء . وقد احتج الخديوى إسماعيل ولكن الاحتلال البريطاني لمصر قلل من قيمة هذه الاحتجاجات،واشترت الحكومة الإيطالية ميناء عصب من الشركة. وقد أيدت بريطانيا إيطاليا بعد أن كانت تعارض في البداية اشتراك إيطاليا في السيطرة على حقوق مصر في البحر الأحمر ولكن إبتداء من سنة 1881م بدأت تغيَّر سياستها لتتخذ منها حليفاً في المسألة المصرية ولتتخذ منها درعاً تقاوم به توسع المهديين بالاضافة للوقوف في وجه الاطماع الفرنسية في هذه الجهات ، ثم اتجهت انظار إيطاليا الى ميناء مصوع خاصة أن الانباء تواترت بعزم مصر على إخلائه وترجع أهميته في أنه المخرج الطبيعى لكل الاقاليم الشمالية في الحبشة للبحر الأحمر وتذرعت بمقتل أحد الرحالة الإيطاليين على ايدى افراد الدناكل وسيرت سفنها الحربية عبر قناة السويس الى مصوع وكان موقف الحكومة البريطانية مشجعاً للإيطاليين كما شجعهم تخاذل موقف الدولة العثمانية عندما نقلت اليها مصر انباء السفن الحربية الإيطالية وفي 5 فبراير 1885م وصلت سفينتان إيطاليتان ميناء مصوع واحتلت المراكز المهمة والقلاع بالميناء ورفعت العلم الإيطالي عليها في 25 فبراير 1885م . (1)

وقد اسفر هذا النشاط عن امتداد النفوذ الإيطالي على ساحل البحر الأحمر الغربى من عصب جنوباً الى مصوع شمالاً ومنذ ذلك الحين شرع الإيطاليون في تكوين إمبراطورية استعمارية كبيرة في شرق افريقيا . (2)

<u>بعثة الكابتن شيكى :ـــ</u>

اخذت أنظار إيطاليا تتجه الى الصومال منذ أن استولت على محافظة مصوع ولكنها وصلت متأخرة عن غيرها لذلك كان عليها أن تتعامل مع الاجزاء الشمالية من ممتلكات

---

(1) شوقي الجمل ـ عبد الله الرزاق ، <u>تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر</u> ، ص174 - 175.
(2)محمد عبد المنعم يونس ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 50.

سلطان زنجبار والشيوخ المحليين الى الشمال من هذه الممتلكات ، وفقد كان عليها أن تحسب حسباً لنفوذ البريطاني الذي كان قد ثبت أقدامه على الشاطئ الشرقي لافريقيا والنفوذ الألماني الذي كان يستعد لأنشاء مستعمرة في شرق افريقيا . [1]

أرادت إيطاليا الاشتراك في إقتسام شرق افريقيا مع بريطانيا وألمانيا وتحقيقياً لذلك الغرض ارسلت بعثة برئاسة الكابتن شيكى على سفينة حربية تسمى ((بارباريجو))ومعه خمسون رجلاً للمسح والاستطلاع في منطقة الصومال الجنوبي وكانت أهداف البعثة تتلخص في تتبع منابع مجرى نهر الجوبا[2]والوصول الى أقصى نقطة صالحة للملاحة وايضاً زيارة المناطق الغنية وتقديم تقرير واف عن البلاد وعن التجارة مع شعوب تلك المنطقة مما يمكن لإيطاليا الاستفادة منها . وكان على البعثة أن تعقد معاهدة مع سلطان زنجبار شبيها بالمعاهدات الشائعة في ذلك الوقت . [3]

وفي أبريل 1885م وصلت سفينة كابتن شيكى الى زنجبار وتمكن الايطاليون من عقد معاهدة تجارة مع السلطان برغش في 2 مايو 1885م على غرار المعاهدات السابقة مع بريطانيا وألمانيا بشأن منح الحكومة الإيطالية حرية بيع وشراء واستئجار الأراضي والبيوت والمحطات التجارية. وبقى الكابتن شيكى في زنجبار بصفته قائم باعمال إيطاليا هناك ، ولقد سرت الاشاعات في شهر سبتمبر بأن تشيكى طلب من السلطان أن يتنازل له عن نهر الجوبا ، وسارعت الحكومة الإيطالية لتكذيب تلك الاشاعة عندما إستفسرت منها بريطانيا عن صحتها ويبدو أن الإيطاليون حاولوا جس نبض بريطانيا وألمانيا حتى لا تصطدم بهما وكانت الدولتان تستعدان لتقسيم مناطق نفوذهما في شرق افريقيا ولا ترغبان في دخول شريك جديد في العملية وبطريقة مفاجئة. أما حملة الإستكشاف نفسها فقد فشلت تماماً ولم تعطى أي نتيجة. [4]

([1])جلال يحيى ، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، ص 460.
([2]) نهر الجوبا : أو الجب يبلغ طوله 623'9 أميال هو نهر يجرى في القسم الجنوبى من الصومال و توجد منابعه في أوغادين حيث ينحدر في الاتجاه الجنوبى الشرقي ليصب في المحيط الهندى، https:// www. Wikipedia. Org
([3]) مبارك محمد حاج علمى ، الاستعمار الإيطالى في الصومال و دور حركات التحرر فى الاستقلال 1889 - 1960م ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة إفريقيا العالمية ، 2014م ، ص 97.
([4])جلال يحيى ، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، ص 463.

لكن بعد ثلاث سنوات فيمايو سنة 1888م كلفت إيطاليا قنصلها في زنجباربفتح مفاوضات رسمية مع السلطان برغش من اجل الحصول على نهر الجوبا وأقليم قسمايو وكل ما يمكن الحصول عليه من ال 60 ميل من السواحل التى تقع الى الجنوب من خط الاستواء مباشرة ، ولكن السلطان عارض فكرة منح امتياز جديد فلم يكن من القنصل الإيطالي فليوناردى الى ممارسة الضغط على السلطان بدعوا أنه أهان ملك إيطاليا وكان في وسعه أن يطالب بقسمايو لتعويضه عن هذه الأهانة وكان لزاماً على بريطانيا أن تتدخل لمنع الاصطدام بين الطرفين وأظهرت أنها لا توافق على استخدام سياسة العنف ضد السلطان واعطت هذه الضغوط نتائجها وتراجعت إيطاليا عن المطالب الأقليمية واكتفت باعتذار من السلطان برغش عن الاهانة التى نزلت بها وبامل أن تساعدها بريطانيا فيما بعد للحصول على منطقة في ممتلكات السلطان الشمالية.[1]

لعبت بريطانيا دوراً مزدوجاً حيث اتخذت من إيطاليا حليفاً سرياً لها بجانب أن تظهر للسلطان برغش الحماية المزعومة وذلك حتى لا يتعرض مشروعها الاستعماري في شرق افريقيا للخطر وتكون بعيدة عن إثارة غضب أو غليان شعبى لاهالى تلك المنطقة واوضح كيرك لممثل إيطاليا أنه لايمكن لإيطاليا تنفيذ أي مشروع مرض لهم إلاَّ بعد مرور فترة من الزمن كما اوضح أن سيطرة إيطاليا على ميناء قسمايو ستكلفها قوة عسكرية اضافية والنصيحة الوحيدة التى يستطيع تقديمها لإيطاليا هى تأجيل مشروعها لفرصة أخرى مواتية وكانت بريطانيا تخشى وقوع منطقة جوبالاند الخصبة في يد منافستها فرنسا وفي سبيل ذلك ساعدت إيطاليا وذلك لسببين هما: ــ

1 ــ تأكدت بريطانيا من ضعف إيطاليا كقوة دولية ، وأنها لا تقدر على منافستها في مجال الاستعمار وعلى هذا النمط كانت إيطاليا مجرد حاجز بشرى ضد التوسع الفرنسى .

2 ــ إن بريطانيا تستطيع طرد إيطاليا من المنطقة الممنوحة إليها متى شاءت ذلك .[2]

([1])**جلال يحيى ، <u>تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر</u> ، ص 464.**

([2]) **طاهر حسين عداوى ، <u>الاستعمار الإيطالى و الحركات الجهادية فى إقليم بنادر بالصومال فى الفترة مابين1885 - 1950 م</u>، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة النيلين ، 2009م ، ص 29.**

ولم يأت شهر سبتمبر سنة 1888م حتى كان شرق افريقيا في ثورة مسلحة ضد التدخل الاجنبى في بلادهم وارسل اهل الصومال وفداً الى سلطان زنجبار لإخطاره بأن الصوماليين لن يخضعوا لحكم أي اجنبى ليس على دينهم وأنهم لن يعترفوا بسلطته وإمامته لهم ولا بالامتيازات التى يمنحها للدول الاوربية وأنهم سيحاربون إن لزم الأمر وكان هذا الموقف يمنع السلطان من منح حقوق إمتياز لا يقبلها احد من المواطنين .[1]واكدت بريطانيا أن الأمور تسير الى الأسوا نظراً لقيام الثورة الصومالية وأن مصالحها في المنطقة مهددة وفي اثناء هذه الاضطرابات ارسل وزيرالخارجية سالسبورى رسالة سرية الى الحكومة الإيطالية بشأن تأجيل تنفيذ مشروعها الاستعماري في الصومال لفترة ثلاث سنوات وخلال هذه الفترة تهدأ الثورة وتزول بواعث الغضب عن الشعب الصومالى كما اوضحت بريطانيا لإيطاليا أنها تقف الى جانبها بشأن إيجاد مناطق نفوذ لها . [2]

أدركت بريطانيا بأن نجاح الثورة معناه القضاء على نفوذ سلطان زنجبار ومنع دخول شركات اجنبية في البلاد كما أن الاضطراب في المنطقة قد يؤدى الى قيام ثورات في مستعمرات شرق افريقيا كلها ، لذا رأت بريطانيا أن تحاصر الثورة فاتفقت مع ألمانيا على دعوة إيطاليا في الحصار على سواحل الصومالومثل اشتراك إيطاليا في عملية الحصار فرصة ذهبية انتهزتها إيطاليا ، فقد أردات أن يتجه اسطولها الى ميناء قسمايو لضمان تحقيق مطامعها ولكن بريطانيا وضعت خطة للحصار بحيث تكون إيطاليا مسيطرة على المناطق الشمالية من قسمايو ونتيجة لهذا التقسيم ابتعدت إيطاليا عن منطقة قسمايو التى كانت ترغب في السيطرة عليها منذ فترة طويلة . [3]

لقد كان اشتراك إيطاليا في عملية الحصارالبحرى فرصة ذهبية لها إنتهزتها في جمع توقيعات الشيوخ والسلاطين المحليين على معاهدات الحماية نظير دفع مبالغ من المال لهم ، وذلك في الجزء الواقع في نهاية املاك سلطان زنجبار شمالاً وبداية الصومال البريطاني المطل على خليج عدن واحضرت إيطاليا ثلاثة من شيوخ الصومال الى قنصلها في زنجبار

([1]) جلال يحيى ـ محمد نصر المهنا ، <u>مشكلة القرن الافريقى</u> ، 380.
([2]) طاهر حسين عداوى ، <u>المرجع السابق</u> ، 32.
([3]) <u>نفس المرجع</u> ، ص 33.

في 12 ديسمبرسنة 1888م وذكرت أنهم جاءوا مندوبين عن يوسف على يوسف سلطان أوبيا يحملون خطاباً منه يسمح لهم بأن يطلبوا باسمه من القنصل الإيطالي العمل على وضع سلطنة أوبيا تحت الحماية الإيطالية ولم تمانع الحكومة البريطانية في إعلان الحماية الإيطالية على الساحل الافريقى من نفس النقطة التى تنتهى فيها المحمية البريطانية في بلاد الصومال أي عند خط الطول 49 درجة شرقا وحصل الإيطاليون على توقيع سلطان أوبيا على الاتفاقية الرسمية في فبراير 1889م ، واتجهت انظار إيطاليا بعد ذلك الى سلطنة المجرتين التى كان سلطانها عثمان محمود وهو صهر يوسف على يوسف سلطان أوبيا وقاموا بتحديد أراضي كل منهما ووضعوا الأراضي الواقعة بين أملاكهما تحت الحماية الإيطالية[1]وسرعان ما طلبت إيطاليا من سلطان زنجبار تسليم سلطنتى أوبيا والمجرتين وفي 30 مايو 1889م ابلغت إيطاليا الدول الاوربية حمايتها على مناطق الصومال الواقعة بين الصومال البريطاني و أرض زنجبار[2]

([1]) جلال يحيى ـ محمد نصر المهنا ، مشكلة القرن الافريقى ، ص381.

([2]) مريم سليمان عبد العزيز ، العلاقات الصومالية ـ العربية منذ فجر الاسلام حتى العام 1969م ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة النيلين ، 2006م ، ص 49 .

المبحث الثالث : الحملة المصرية :

العلاقة بين زنجبار و مصر في عهد السلطان برغش : ــ

في سنة 1872م وصلت إحدى البعثات المصرية عن طريق أوغندة الى زنجبار وهناك استقبلت بترحاب بالغ وقابل قائدة البعثة المصرية السلطان برغش الذي أكرم مثواه وأظهر له شديد رغبته في مصادقة الحكومة المصرية وأنه يريد الاستظلال بالعلم العثمانى المصرى شريطة أن يكون صاحب أمتياز يضمن له حقوقه وحقوق عائلته ورعاياه ثم عقد مع القائد المصرى معاهدة[1] ليعرضها على حكومته متضمنة دخول سلطنة زنجبار تحت حماية مصر، ولكن غردون الذي كان يشغل منصب حاكم مديرية خط الاستواء عرقل هذه المساعى وكتب الى السلطان برغش يحذره من وقوع سلطنته تحت الحماية المصرية وفي نفس الوقت أوعز الى الخديوى اسماعيل بأن سلطان زنجبار يسئ معاملة التجار المصريين.[2]

لكن بوادر التوتر بدأت عندما كان السلطان برغش عائداً من زيارته لبريطانيا ووصل مصر على ظهر سفينة بريطانية عن طريق قناة السويس واستقبله الخديوى إسماعيل إستقبالاً عظيماً وعندما عزم على السفر حدثت وفاة الاميرة زينب أبنة الخديوى إسماعيل و رأى السلطان برغش أن يؤخر سفره الى بعد انقضاء أيام العزاء بثلاث أيام ولم يتمكن المركب البريطاني الذي اقله من اوربا الى مصر أن ينتظره فسافر بدونه.[3] فاعد له الخديوى بارجة مصرية تقله من ميناء السويس الى زنجبار عن طريق عدن كما حمله بجملة من الهدايا ولكن عندما وصلت البارجة ميناء عدن استقبله القنصل البريطاني ونقل له التعليمات التى تلقاها من حكومته بشأن اعداد دار ليرتاح فيها لبضعة أيام وأن يجهز له مركب يقله الى زنجبار، فاعتذر السلطان لقبطان البارجة المصرية وشكر له ولافضال الخديوى حتى لا يحجز بارجة

([1]) اسماعيل سرهنك ، حقائق الاخبار عن دول البحار ، ط 1 ، المطبعة الاميرية ،القاهرة 1984 م ، 2 جزء ، ج2 ص 319.

([2]) أنظر في البحث الملحق أ (10) المعاهدة الزنجبارية المصرية المقترحة ، ص 126 .

([3]) سعيد بن على المغيرى ، المصدر السابق ، ص 366.

الخديوى ثم كتب كتاباً للخديوى يشكره على افضاله. [1]ولما وصلت البارجة الى مصر واخبر القبطان الخديوى إسماعيل بالقصة غضب وأمر بالتعبئة الكاملة للحرب لأنه رأى في ذلك نقصاً من السلطان برغش لمصروهتكاً لكرامتها وبهذا غادر الاسطول المصرى ميناء السويس 1875م وأتجه نحو بنادر الصومال الخاضعة وقتئذ لسيادة زنجبار واحتلتها لمدة عامين . [2]

وترى الباحثة أن سبب الحملة لايكمن في الخلاف الذي سبق ذكره ولكن يرجع الى سياسة مصر التوسعية في منطقة منابع النيل وهضبة البحيرات كما سياتى ذكره .

فقد ارتبط مشروع هذه الحملة بنشاط المصريين في هضبة البحيرات وكان من النتائج الطبيعية لتطور الدولة المصرية في افريقيا أن تصل إدارتها الى اقاليم البحيرات في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادى فعينت السير صمويل بيكر مديراً لمديرة خط الاستواء في سنة 1869م بمرتب سنوى يصل الى 000 ، 10 جنيه وأعطته سلطات واسعة لاخضاع وضم الاقاليم الواقعة الى الجنوب من غندكرو والقضاء على تجارة الرقيق هناك وادخال التجارة المشروعة وتسهيل الملاحة في البحيرات الاستوائية واقامة سلسلة من المحطات العسكرية والتجارية في وسط افريقيا [3]ولكنها لم تحقق أغراضها لأن بيكر اعتقد أن الغرض من إرساله الى غندكرو انما كان توسيع ممتلكات مصر في جهات خط الاستواء قبل أي اعتبار أخر فاخذ على عاتقه إثارة الحروب وخوض غمار المعارك والفتك بالاهالى وغرس كراهية الحكم المصرى في قلوبهم الأمر الذي جعل القاهرة تستغنى عن خدماته بمجرد انتهاء العقد المبرم معه . [4]

وكان هذا المشروع يدخل ضمن برنامج لتوحيد شمال شرق افريقيا في كتلة واحدة ويحتم سيطرة مصرعلى كل السواحل الافريقية للبحر الأحمر وخليج عدن وبلاد الصومال ولكن منطقة السدود كانت تعوق المواصلات السهلة مع هضبة البحيرات ففكرت مصر في

([1]) زاهر بن سعيد سعيد النخلى ، تنزيه الابصار والافكارفى رحلة سلطان زنجبار ، وزارة التراث ، عمان ،1997م ، 229 - 230.

([2]) سعيد بن على المغيرى ، المصدر السابق ، ص 366

([3]) جلال يحيى ـ محمد نصر المهنا ، مشكلة القرن الافريقى ، ص 120.

([4]) رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 195.

الوصول اليها عن طريق سواحل الصومال المطلة على المحيط الهندى ثم قررت الحصول على منفذ شرقي لاقليم خط الاستواء يسمح لها بالاتصال به بطريق أقصر وأكثر سهولة من طريق النيل واستلزم هذا امتداد حدود الإمبراطورية المصرية الى الجنوب من خط يصل بين بحيرة فكتوريا وساحل شرقي افريقيا [1] ولذلك كلفت مصر الكولونيل بيردى سنة 1871م بالذهاب الى ممبسة على رأس حملة عسكرية ثم بالسير بين جبلى كينيا وكلمنجارو حتى بحيرة فيكتوريا وأن ينشئ موقعاً عسكرياً في المناطق المرتفعة القريبة من هذا الجبل وكان عليه أن يراعى الحيطة والحذر في معاملته مع تجار الرقيق والعاج وكانت الحملة مجهزة للسفر إلاَّ أن الأوامر صدرت بصرف النظر مؤقتاً عن تنفيذها . [2]

وفي سنة 1873م عينت مصر الكولونيل غردون على منطقة خط الاستواء ولقد لاحظ غردون أن اسرع وأقصر طريق مواصلات مع منطقة منابع النيل هى عن طريق المحيط الهندى وفكر في أن يقيم خط مواصلات مع خليج ممبسة الذي لا يبعد إلاَّ 400 ميل عن أراضي موتيسا (Mutsa) ملك أوغندا وصديق مصر وأن ينشئ عدداً من النقاط العسكرية على طول طريق ممهد لكى يتخلص من مشاكل البواخر وصعوبة المواصلات مع الخرطوم فاقترح على الخديوى إسماعيل في أوائل سنة 1875م ارسال قوة من 150 جندياًعلى ظهر إحدى السفن الى خليج ممبسة التى تبعد 250ميلاً عن زنجبار لكى ينشئ قاعدة حربية هناك وتسير صوب الداخل الى أراضي موتيسا وكان غردون يأمل أن يوافق الخديوى إسماعيل على ذلك وأوصى بان يعهد الى الكابتن ماكيلوب بقيادة هذه الحملة.[3]

وصادفت فكرة غردون قبولاً لدى الحكومة المصرية وكلفت غردون في 17 سبتمبر 1875م بأن يمد الادارة التى اقامها وسط القارة وهضبة البحيرات على كل الأراضي الممتدة حتى ساحل المحيط الهندى وافهمه الخديوى أن يرسل بعض سريات الجنود بقيادة ماكيلوب باشا لاحتلال مصب نهر الجوبا وانتظاره هناك حيث يضع نفسه تحت قيادته بمجرد وصوله الى الساحل وكان على غردون أن يحتل هذا الاقليم احتلالاً دائماً وأن ينشئ فيه نقاط

([1]) جلال يحيى - محمد نصر المهنا ، <u>مشكلة القرن الافريقى</u> ، ص 120.
([2])جلال يحيى ، <u>تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر</u> ، ص 291.
([3])نفس المرجع، ص 292.

عسكرية وبالرغم من خوفه من تدخل القنصل البريطاني في زنجبار فأن حكومة مصر أبلغته أن الأراضي الواقعة الى الشمال من نهر الجوبا هى بلاد صومالية تتبع لمصر وأن الدول الاوربية ستعترف بهذا الوضع لاسباب تجارية لأن القضاء على تجارة الرقيق لن ياتى إلّاعلى أيدى حكومة منظمة تدير شُؤون هذا الاقليم وأظهر الخديوى لماكيلوب أنه يرغب في المحافظة على علاقات ودية مع سلطان زنجبار السلطان برغش ولكنه لايسمح لهذا السلطان بالاعتداء على حقوق مصر الاقليمية هناك . [1]

واقلعت الحملة من السويس في 17 سبتمبر سنة 1875م و صحبها الكولونيل لونج بك رئيس اركان حرب القوات المصرية في مديرية خط الاستواء لكى يقود سير القوات البرية التى ستتجه غرباً لمقابلة غردون عند مجيئه صوب الساحل ووصلت الحملة في 25 سبتمبر الى بربرة وفي منتصف أكتوبر وصلت الحملة الى مصب نهر الجوبا ثم اضطرت بسبب شدة الرياح الى النزول في قسمايو جنوبى مصب نهر الجوبا بقليل وقد وجدت فيها الحملة حامية صغيرة من جند زنجبار تمكنوا من الاستيلاء عليها . [2]

التدخل البريطانى : ـــ

سرت أنباء وصول المصريين من ميناء الى أخر حتى وصلت أنباءها الى كيرك القنصل البريطاني والذي اسرع بالسفر على الباخرة البريطانية ثيتيس ووصل الى براوة في أواخر نوفمبر و وجد أن الحال قد تغيَّر وأن هناك سلطة على تلك السواحل لأول مرة فعندما أراد قائد الباخرة وكيرك النزول الى الشاطئ أوقفهم الجنود المصريين وطلبوا منهم التعرف على شخصيته وسبب حضوره وأدعى كيرك أن رغبته زيارة التجار الهنود في المدينة بصفتهم من الرعايا البريطانيين ولكن الجنود طلبوا منه إنتظار القائد المصرى ومقابلته ورفض هذا القائد الاعتراف بالصفة القنصلية لكيرك وبأن الحكومة المصرية استولت على هذا البلاد واقامت فيها حاميات من الجنود تحت إدارة ممثلاها ومندوبها ماكيلوب باشا فاضطر كيرك أن يعود مع القائد البحرى الى الباخرة . [3]

([1]) جلال يحيى ـ محمد نصر المهنا ، مشكلة القرن الافريقى ، ص 132.
([2]) محمد فؤاد شكرى ، الحكم المصرى فى السودان ، ط 1 ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1947م ، ص 192.
([3]) طاهر حسين عداوى ، المرجع السابق ، ص 12.

وأسرع كيرك بكتابة التقارير الى وزارة الخارجية البريطانية شرح فيها التدخل المصرى الذي وصفه بأنه يهدد سلطان زنجبار وستكون نتيجة ذلك التدخل تفكك أوصال هذه السلطنة كما ذكر في تقريره أن مصر تحرض اهالى الصومال ضد زنجبار وبريطانيا ، كما دفع السلطان برغش بالكتابة الى الخديوى إسماعيل يطلب منه إجلاء القوات المصرية كما دفعه للكتابة الى بادجردربى وزير الخارجية البريطانية ، كما ارسل المقيم السياسى في عدن الى سلطات الهند بضرورت أرسال سفينة حربية لضمان بقاء النفوذ البريطاني في شرق افريقيا ولقد رفضت سلطات الهند أرسال السفينة الحربية واشارت وزارة الخارجية البريطانية الى ضرورة تحاشى أي صدام مع المصريين.

اصبح ماكيلوب في موقف حرج نتيجة لمعارضة بريطانيا للمشروع المصرى من ناحية ولعدم استلامه أي اخبار من غردون من ناحية أخرى وحاول الاتصال بغردون ولكن خطابه وقع في أيدى السلطات البريطانية في شرق افريقيا وكانت سفنه تحتاج الى التزود بالفحم والمياه وقام بارسال إحدى سفنه الى زنجبار لاحضار بعض الفحم والتموين اللازم لرحلتها حتى بربرة حيث تتصل بالقاهرة عن طريق مصوع ولم تكن لديه أية وسائل نقل تساعده في السير صوب الداخل وكان يعتقد أن أحسن خط للسير الى الداخل هو من جنوب خط الاستواء ببضعة أميال صوب جبل كينيا ولكنه استلم برقية من القاهرة توجهه الى احتلال خليج فورموزا وعند ذهابه الى هذا الخليج وجد أنه مفتوح لايسمح بحماية السفن وتنقصه المياه الضحلة فذهب الى لامو و لكنه لم يحتلها .[1] و كان عدد قواته لايزيد عن 400 جندياً وترك 150 في براوة وأنشأت القوات المصرية في براوة حصناً خارج المدينة في أول يناير1876م .[2]

واستغلت الحكومة البريطانية الازمة المالية التى حلت بمصر في ذلك الوقت ولا شك أن هذا التدهور الاقتصادى أعطى بريطانيا فرصة ثمينة لتحقق اطماعها وقام الخديوى إسماعيل ببيع نصيبه في قناة السويس ولم يستطع الخديوى إسماعيل الصمود امام الضغط

([1])جلال يحيى ، <u>تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر</u> ، ص 291 .
([2]) طاهرحسين عداوى ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 12.

البريطاني فاضطر الى الموافقة على سحب حملته من الأراضي الصومالية [1]، وطلب الخديوى إسماعيل أن تحصل مصر على قسمايو نظير تعويض مالى لبرغش فهاجم كيرك وجود السلطات المصرية في خط الاستواء ونادى بحقوق بريطانيا في الاستيلاء على هذه المناطق نتيجة اشتراكها في استكشافها كما أدعى أن مصر ترغب في الاستيلاء على تجارة البحيرات بعد أن كانت في أيدى تجار زنجبار وذكر أن السلطان برغش لن يوافق بسهولة على إعطاء ميناء قسمايو لمصر واشار الى أن بريطانيا عقدت مع سلطان زنجبارمعاهدة تجارية مع زنجبار واصبح لها مصالح تجارية في بلاده وذكر أنه يجب على بريطانيا بدلاً من أعطائها ميناء قسمايو لمصر أن تعطيها أي ميناء أخر تختاره على المحيط الهندى .[2]

ورات بريطانيا أن لب الموضوع يتمثل في مدى النفوذ الذي يمكنها أن تعرضه على الحاكم الذي يسيطر على اقليم هضبة البحيرات ورأت أن السلطان برغش كان قد صار أكثر طواعية في يدها من إسماعيل في القاهرة ، ولذلك فضلت الاستماع الى آراء كيرك ولكنها أبلغت الحكومة المصرية في 7 أبريل 1877م أنها مستعدة في حالة الاحتفاظ بحرية التجارة في صالح عدن والغاء تصدير الرقيق من الموانئ بأن تعترف بحكم مصر على ساحل الصومال الشمالى الى رأس جافون الواقع على بعد 200 ميل الى الجنوب من رأس جاردفون واشترطت بريطانيا أولاً عقد اتفاقية خاصة بالتعاون لمنع الاتجار بالرقيق ولم تعارض السلطات المصرية وتم عقدها في 4 أغسطس سنة 1877م أهم بند فيها أن الحكومة المصرية وافقت على حق السفن الحربية البريطانية بزيارة وتفتيش وحجز كل سفينة مصرية تجد أنها تعمل في تجارة الرقيق في البحرالأحمر وفي داخل المياه الاقليمية لمصر وملحقاتها وتعتبر هذه المادة تعدياً على حقوق مصر وتدخلاًفي شُؤونها وإعطاء القوات البحرية البريطانية سلطة في المياه المصرية . وكان هذا تمهيد للمعاهدة الثانية التى عقدت في 7 سبتمبر[3] للاعتراف بالسيادة المصرية وقد نصت إحدى موادها على منح رعايا

([1]) عبد القادر نور جيدى ، <u>تاريخ الاستعمار البريطانى فى شمال الصومال فى الفترة مابين 1884 - 1960 م</u> ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة افريقيا العالمية ، 2007م ، 36.

([2]) <u>نفس المرجع</u> ، ص 37.

([3]) أنظر في البحث الملحق أ (11) المعاهدة المصرية البريطانية 1877م ، ص 127.

بريطانيا و تجارتها وسفنها معاملة الدولة الممتازة في جميع تلك المناطق التي تحت سيطرتها في ساحل الصومال وبذلك نجحت بريطانيا في الحصول على ضمان لاستمرار حصولها على مواد التموين اللازمة لقاعدتها في عدن من موانئ الصومال دون أن تدفع رسوم جمركية ذات قيمة . [1]

وهكذا نرى أن المنافسات بين الدول الاوربية إنتقلت من اوربا الى افريقيا ؛ كالمنافسة بين بريطانيا وفرنسا فيرجع أهتمام فرنسا بشرق افريقيا في بدايته لتهديد المصالح البريطانية وذلك عندما رأت أنها لاتستطيع مهاجمة بريطانيا فرأت في الاستيلاء على مصرتهديد لمصالحها في الهند أكبر مستعمراتها ، ثم أزداد اهتمامها بعد تأسيس القاعدة البريطانية في عدن 1839م لانها ارادت التحرر من سيطرة بريطانيا وإنشاء قاعدة وأزداد أهتمامها بالساحل الافريقي المطل على عدن . وبينما كانت بريطانيا تهدف الى البقاء هناك بمفردها دون منافسة ولم تنجح في ابعاد فرنسا قامت باطلاق يد إيطاليا في المنطقة حيث استخدمتها كحاجز ضد التوسع الفرنسى وفي نفس الوقت عملت على إبعاد النفوذ المصرى حيث استولت على الاملاك المصرية في الصومال، وبذلك نجحت بريطانيا في إبعاد فرنسا ومصر من الصومال .

([1]) جلال يحيى ـ محمد نصر المهنا ، مشكلة القرن الافريقى ، ص 134، 139 140 .

الخاتمة

تتمتع بلاد شرق افريقيا بموقع استراتيجى مهم ، ولعب ساحلها الشرقي دوراً مهماً منذ القدم كمركز وسيط تلتقى فيه مختلف التجارات وقد استمدت سواحل شرق افريقيا حيويتها ونشاطها و ازدهارها بمشاركتها في حركة التجارة العالمية باعتبارها مستودع للسلع والمواد الخام الافريقية . وقد ازدهر النشاط التجارى نتيجة للوجود العمانى بخاصة في عهد السيد سعيد البوسعيدى الذي جعل من زنجبار أهم مركز اقتصادى في شرق افريقيا.

وقد عاشت الدولة البوسعيدية فترة النشاط الاستعمارى الاوربي على افريقيا والذي احتدم في فترة السلطان برغش بن سعيد بشكل خاص . وقد عجز السلطان برغش بن سعيد عن مقاومة ذلك الوجود الاستعمارى فوقع فريسة للهيمنة البريطانية التى لم تحمية من اطماع الدول الاوربية الأخري. فقد ادى مؤتمر برلين (أكتوبر 1884ـــ فبراير 1885 م) الى تدافع بعض الدول الاوربية (بريطانيا ، ألمانيا، إيطاليا ، فرنسا) نحو املاك السلطان برغش بن سعيد ومناطق نفوذه .

وفى عهده عانت زنجبار من التكالب الاستعمارى الذي قادته بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا للانقضاض عليها فقد كان محور السياسة البريطانية الحفاظ على سلامة طريقها الى الهند وهو طريق ذو اتجاهين؛ الأول يمر على رأس الرجاء الصالح فالساحل الافريقى الشرقي فعدن ثم الهند والثاني يبدأ من موانئ البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأحمر عن طريق قناة السويس ثم إلى الخليج العربي فالهند. وفي سبيل سلامة هذا الطريق اندفعت بريطانيا للسيطرة على البلدان التى يمر بها وتقسيمها وتفكيكها مع عدم السماح بظهور قوة بحرية تنازعها في السيادة على المياه المؤدية إلى الهند .

وعاصر حكم السيد سعيد بشرق أفريقيا الحركة التي تزعمتها بريطانيا لقمع تجارة الرقيق وكانت المصادر الرئيسة لتلك التجارة في شرق أفريقيا تقع ضمن ممتلكات السلطنة العمانية . لذلك أستقلت بريطانيا فرصة تورطه في مشاكل داخلية وخارجية لكي تعرض عليه قبول مساعدتها في محاربة تجارة الرقيق حتى يحظى بتأييدها. وفي عهد السلطان

برغش أيضاً أستمرت في إنفاذ تلك السياسة ساعدها في ذلك أن السلطان برغش كان بحاجة إلى تأييد خارجي لتولي الحكم بسبب الصراع الأُسري حول السلطة .

كان نزول ألمانيا الى ميدان الاستعمار بعد أن حققت وحدتها وشهدت تقدماً في نشاطها الاقتصادى وقد احسنت اختيار الوقت حيث قامت بدراسة خطتها وتنفيذها . فقد شكل لها مؤتمر برلين ارضية ثابتة انطلقت منها الى الاستعمار بقوة مما دفع بريطانيا لعقد حلف معها بهدف استمرارها في السيطرة على ممتلكاتها في شرق افريقيا فقد شكلت لها ألمانيا تهديد . كما شكلت لها فرنساً تهديداً مباشراً لها في الصومال حيث اخذ نفوذها في ازدياد مما جعل بريطانيا تطلق يد إيطاليا في المنطقة لتستخدمها كحاجز ضد التوسع الفرنسي. وفي ذات الوقت نفسه عملت على ابعاد النفوذ المصرى حيث استولت على الاملاك المصرية في الصومال وافشلت الحملة المصرية على اقليم البنادر .

ومن ذلك خرجت الباحثة بعدة نتائج : ــ

1/ أن السلطان برغش لم يجد الفرصة الكافية أو الظروف المواتية للوقوف ضد تلك السياسات البريطانية والتدخل الأجنبي السافر نظراً لما كانت تعانيه بلاده من صراعات داخلية مع إزدياد حجم التكالب الإستعماري، رغم قدراته الإدارية وإنجازته الداخلية .

2/ استغلت بريطانيا رغبة السلطان برغش في الوصول الى السلطة لتنفيذ سياساتها وخططها ومراعاة مصالحها حتى وان كانت تضر به؛ فمحاربته لتجارة الرقيق اضرت بمصالح رعاياه مما ادى الى تصدع في الجبهة الداخلية الداعمة له وبذلك ضمنت بريطانيا عزلة السلطان برغش داخلياً وخارجياً فكانت هى مصدر حمايته الوحيد .

3/ نجحت ألمانيا في هدم السياسة البريطانية في زنجبار وذلك عن طريق مؤتمر برلين الذي شكل ضربة قاضية لها ؛ فلم تكن لديها سلطة مباشرة فيها عن طريق احتلالها أو جعلها محمية بل اعتمدت على قنصلها جون كيرك .

4/ رغم ان بسمارك في الظاهر قبل مؤتمر برلين لم يستجب لنداءات الرحالة والتجار ورجال الصناعة الألمان لتأسيس مستعمرات إلاَّ أنه اثبت فيما بعد أن ألمانيا لا تختلف عن غيرها من الدول الاوربية الاستعمارية .

5/ ظلت فرنسا تمثل منافساً قوياً لبريطانيا في الصومال ولذلك حاولت بريطانيا الاستفادة من إيطاليا في شرق افريقيا لخلق توازن ضد فرنسا فقدمت لها الكثير من المساعدات ؛ فقد حققت إيطاليا مكاسبها الاستعمارية في شرق افريقيا بصورة عامة والصومال بصورة خاصة بفضل المساعدة البريطانية .

6/ بالرغم من أن الحملة المصرية استطاعت أن تحرك العاطفة الدينية عند سكان الصومال بحجة تبعيتهم للسلطان العثمانى ورغم ذلك استطاعت بريطانيا إبعاد النفوذ المصرى و احباط الحملة المصرية .

7/ كان السلطان برغش بن سعيد يخضع دائماً لكل نفوذ جديد أو تغول سواء كان بريطانيأو ألماني أو إيطالي أو فرنسي بسبب عدم إمتلاكه اليات الدفاع عن املاكه فلم يهتم بتكوين جيش نظامى وطنى يحمى حدود السلطنة من الداخل أو الخارج ، وايضاً لم يكن على صلة بحكام وشيوخ المناطق التى لم تكن خاضعة له مباشرة مما خلق فجوة بينه وبينهم واستطاعت الدول الاستعمارية الاربع الاستفادة من تلك الفجوة فتحركت بحرية وعقدت الاتفاقيات .

التوصيات :-

1/ أهمية الرجوع الى المصادر والوثائق والمخطوطات الخاصة بتاريخ الدولة البوسعيدية ، حيث لم تستطع الباحثة الوقوف عليها بصورة شاملة .

2/ تحتاج الدولة البوسعيدية في شرق افريقيا الى المزيد من التحليل والاهتمام ولذلك توصى الباحثة بمزيد من البحث والتقصى لموضوعات لم يعالجها البحث، كالعلاقات المصرية الزنجبارية وخاصة علاقة السلطان برغش بالخديوى اسماعيل، وايضاً الدور الذي لعبه رؤساء القناصل البريطانيين في تعزيز الوجود البريطاني في سلطنة زنجبار .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر :ــ

1-ابن بطوطة ، تحفة النظارفي غرائب الامصار وعجائب الاسفار ، ط1 ، دار احياء ، بيروت ، 1987م .

2-ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد ولى الدين) ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق خليل شحادة ، ط4 ، دار الفكر العربى ، بيروت ، 1988م

3-احمد حمود المعمرى ، عمان وشرقي افريقية ، ترجمة محمدامين عبد الله ، ط1، مطابع سجل العرب ، (د .م . ن) ،1980م .

4-ادو بوهن ، تاريخ افريقيا العام ، م 7، ط 1 ، اليونسكو ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1990م .

5-اسماعيل سرهنك ، حقائق الاخبار عن دول البحار ، ط 1 ، المطبعة الاميرية ، القاهرة 1984 م .

6-الادريسى (محمد بن محمد بن عبدالله بن ادريس الحموى الحسينى) ، نزهة المشتاقة في اختراق الافاق ، ط2، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 2002م .

7-حميد بن محمد بن رزيق العبيدانى ،الفتح المبين فى سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبد الله محمد بن جمال الدين ، وزارة التراث ، عمان ، 1998م.

8-زاهر بن سعيد سعيد النخلى ، تنزيه الابصار والافكارفى رحلة سلطان زنجبار ، وزارة التراث ، عمان ،1997م .

9-سعيد بن على المغيرى ، جهينة الاخبار في تاريخ زنجبار ، تحقيق محمد على الصليبى ، ط 4 ، مطابع الفردوس ، مسقط ، 2001م.

10- سالمة بنت سعيد بن سلطان ، مذكرات اميرة عربية ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسى ، وزارة التراث ، عمان ، 1996 م.

11- عبد الله بن صالح الفارسى ،البوسعيديون حكام زنجبار ، وزارة التراث ، عمان 1982 م .
12- ياقوت الحموى(شهاب الدين ابو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومى) ، معجم البلدان، ط2 ، دار صادر ، بيروت ، 1995م .
ثانياً : البحوث المنشورة : ـ
1-عبد الرؤوف سنو ، سياسة ألمانيا الاستعمارية في شرق افريقيا ، مصر وألمانيا في القرنين التاسع عشر والعشرين ، بحث منشور ، جامعة القاهرة ، دار الثقافة العربية ، 1997م .
2-محمد سعيد محمد، سلطنة زنجبار بين الانجليز والالمان ، بحث منشورعلى الانترنت.
ثالثاً: المجلات :-
1- جاسم محمد شطب، النفوذ البريطانى وتجارة الرقيق في الخليج العربى في القرن التاسع عشر ، في : مجلة جامعة كربلاء العلمية (م ج ك ع) ، العدد الثاني ، جامعة تكريت ، 2012م.
2-حسن فليح ، دراسة تاريخية للوجود العمانى في شرق افريقيا ، في : مجلة كلية التربية الاساسية(م ك ت س) ، العدد الرابع و الستون ، الجامعة المستنصرية ، 2010م .
3-خالد بن على الخوالدي ، مدينة صحار، في : مجلة شرق وغرب الالكترونية (م ش غ)
4-عادل محمد حسين عليان ــ خالد سعود كاظم ، الاستمار البريطانى الفرنسى لشرق افريقيا في القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين ، في : مجلة جامعة تكريت للعلوم (م ج تع) ، العدد الرابع ، 2012م .
5-عبدالرحمن بن على السديس ، العلاقات بين عمان و زنجبار ، في مجلة الدرة (م د) ، العدد الثاني ،1442 ه .

رابعاً : المراجع :ـــ

1-احمد محمد طنش ، زنجبار والسياسة البريطانية 1914 ـ 1939 م، ط 1، دار أمجد للنشر ، الاردن ، 2016 م.

2-احمد نجم الدين ، افريقيا دراسة عامة واقليمية ، ط1 ، موسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، (د. ت) .

3-اسماعيل احمد ياغى ـ محمود شاكر ، تاريخ العالم الاسلامى الحديث و المعاصر ، ط 1 ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1993م ، ص 180 .

4-امال ابراهيم محمد ، الصراع الدولى حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادى ، ط 1 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1993م .

5-توماس ارنولد ، الدعوة الى الاسلام ، ترجمة حسن ابراهيم حسن واخرون ، ط2 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1970م .

6-جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى ، ج1 ، ط1 ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1996م .

7-ـــــــــــــــــ، الاصول التاريخية للعلاقات العربية الافريقية ، ط1، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1996م .

8-جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، الطبعة الاولى ، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية ،1999 م.

9-جلال يحيى ـ محمد نصر مهنا ، مشكلة القرن الافريقى ، ط 1 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1981م .

10- جون كيلى ، بريطانيا و الخليج العربى ، ترجمة محمد امين عبدالله، وزارة التراث القومى و الثقافة ، عمان ، (د. ت) .

11- حسين غانم غباش ، عمان الديمقراطية الاسلامية ، ترجمة انطون حمصى ، ط 1، دار الجديد ، بيروت ، 1997م .

12- حلمى محروس اسماعيل ، <u>تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر</u> ، ط1 ، موسسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، (د. ت) .

13- رجب حراز ، <u>افريقية الشرقية و الاستعمار الاوروبى</u> ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968م .

14- **ريتشارد هول ، <u>امبراطوريات الرياح الموسمية</u> ، ترجمة كامل يوسف حسين ، ط 1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، ابوظبى ، 1999م .**

15- **زاهر رياض ، <u>استعمار افريقية</u> ، ط 1، الدار القومية ، القاهرة ،1965م.**

16- سلطان بن محمد القاسمى ، <u>تقسيم الامبراطورية العمانية</u> ،ط7، مكتبة الشارقة ، 2005م ، .

17- شوقى الجمل ــ عبدالله عبد الرزاق ، <u>تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر</u> ، ط 2 ، دار الزهراء ، الرياض ، 2002 م .

18- شوقي الجمل ، <u>كشف افريقيا واستعمارها</u> ، ط 2 ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ،1980.

19- شوقى عبد القوى عثمان ، <u>تجارة المحيط الهندى في عصر السيادة الاسلامية</u> ، ط1 ، دار عالم الكتب ، الكويت ، 1990م .

20- صالح محروس محمد محمد ، <u>سلطنة زنجبار فى شرق افريقيا 1890 ــ 1946</u> ، ط 1 ، دائرة النشر العلمى ، عمان ،2016 م.

21- صلاح الدين حافظ ، <u>صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي</u> ، ط 1،عالم المعارف ، الكويت،1982م .

22- طارق عبد العاطى غنيم بيومى ، <u>سياسة مصر في البحر الاحمر في النصف الاول من القرن التاسع عشر</u> ، ط1 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1999م .

23- عبد القادر مصطفى المحيشى واخرون ، <u>جغرافية القارة الافريقية وجزرها</u> ،ط 1، دار الكتب الوطنية ، بنغازى ، 1980م .

24- عبد الفتاح مقلد الغنيمى ، <u>الاسلام والمسلمون في شرق افريقيا</u> ، ط1، عالم الكتب ، القاهرة ، 1998م .

25- **عبد العظيم رمضان ، تاريخ اوربا و العالم في العصر الحديث ، ط 1 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،1997م .**

26- **على ابراهيم عبده ، المنافسة الدولية في أعالى النيل 1880 ــ 1906م ، ط1 ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1958م .**

27- **عبدالعزيز سليمان ــ عبدالمجيد النعنى ، تاريخ اوربا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، بيروت 1973م .**

28- **عبد الله عبد الرزاق ، المسلمون والاستعمار الاوروبى لافريقيا ، ط1 ، المجلس الوطنى للثقافة و الفنون والاداب ، الكويت ، 1998م .**

29- **عبدالله عبدالرزاق ـــ شوقي الجمل ، دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر ، ط1 ، (د. م .ن) 1998م .**

30- **فيصل محمد موسى ، موجز تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ،ط1 ، منشورات الجامعة المفتوحة ، (د.م) 1997م .**

31- **فرغلى على تسن هريدى ، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، ط 1 ، دار العلم والايمان ،(د. م . ن) 2008م .**

32- **محمد عبد الله النقيرة ، انتشار الاسلام في شرق افريقيا ومناهضة الغرب له ، ط1 ، دار المريخ ، الرياض ، 1982م .**

33- **محمد حسن العيدروس ، السلطان سعيد والعلاقات العربية ــ الافريقية ، ط 1، دار المتنبى ، (د . ت) .**

34- **محمد عبد القادر محمد سليمان ، افريقيا من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية ، ط 1 ،مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2017م .**

35- **محمد على القوزى ، في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، ط1 ، دار النهضة ، بيروت ، 2006م**

36- **محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ط 1 ، دار الفجر، القاهرة ، 2002م .**

37- محمد بركات ، الحرب العامية الأولى قصة الأطماع و مأساة الصراع ، ط1 ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 2007م .
38- محمد محي الدين ،افريقيا و حوض النيل ، ط 2 ، مطبعة عطايا باب الخلق ، القاهرة ، 1934م .
39- محمد عبد المنعم يونس ، الصومال ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1962م .
40- محمد فؤاد شكرى ، الحكم المصرى في السودان ، ط 1 ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1947م .
41- محمود عبد الرحمن الشيخ ، العمانيون والقرنفل في زنجبار ، ط1 ، المكتب الفنى للاجيال ، (د. م ،ن) ، 2008م .
42- محمود شاكر ، موسوعة تاريخ الخليج العربى، ط1 ، دار أسامة ، عمان ، 2002م.
43- مختار نور الدين و اخرون ، عمان عبر التاريخ ، ط1 ، مكتبة الفلاح ، مسقط ، 2009م .
44- ممدوح نصار ــ احمد وهبان ، التاريخ الدبلوماسى للعلاقات السياسية بين القوى الكبرى ، ط 1 ، (د. م .ن) ، (د.ت) .
45- مكى شبيكة ، السودان عبر القرون ، ط1 ، (د. د .ن) ، القاهرة ، 1964م .
46- ناصر بن عبدالله الريامى ، زنجبار شخصيات واحداث ، ط2 ، مكتبة بيروت ، مسقط ، 2009م .
47- هولنجز وورث ، زنجبار1890 ــ 1913م ، ترجمة حسن حبشى ، ط 1 ، دار المعارف ، مصر ، 1968م .
48- ه. أ . لأ فيشر ، تاريخ اوروبا في العصر الحديث (1789 ــ 1950م) ، تعريب أحمد نجيب هاشم ــ وديع الضبع ، ط6 ،دار المعارف ، القاهرة ، 1964م .
49- وزارت التراث ، قلعة ممبسة ، ط1 ،عمان ، 1994م .

<u>خامساً: الرسائل الجامعية : –</u>

1– الامين محمد احمد محمد على ، <u>النشاط الاقتصادى العمانى في شرق افريقيا</u> ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة النيلين ، 2015م .

2–بيتراتيم دينق يوم ، <u>التكالب الاستعمارى الاوروبى على شرق افريقيا ووسطها فى الفترة مابين 1884ــ1890م</u> ، رسالة دكتواره فى التاريخ ، جامعة النيلين ، 2009م.

3–زاكى جمعة يوسف <u>، العمانيون فى شرق افريقيا</u> ، رسالة ماجستير فى التاريخ ، جامعة النيلين ، 2008م .

4–سلمى محمد ابراهيم العاقب ، <u>التنافس الاوربى على دولة البوسعيديين فى ساحل شرق افريقيا فى الفترة مابين 1744 ـــ 1897 م</u>، رسالة ماجستير ،جامعة النيلين ، 2015م.

5–طاهر حسين عداوى ، <u>الاستعمار الإيطالى والحركات الجهادية في إقليم بنادر بالصومال في الفترة مابين1885 ــ 1950 م</u>، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة النيلين ، 2009م .

6–عبد القادر نور جيدى <u>، تاريخ الاستعمار البريطانى فى شمال الصومال فى الفترة مابين 1884 ــ1916م</u>، رسالة ماجستير ، جامعة افريقيا العالمية ، 1989م.

7–عزة محمد موسى ، <u>سياسة المانية الاستعمارية في افريقيا 1885 ــ 1918م</u>، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة الجزيرة ، 2009م .

8–عرفه الحسن عبدالرحمن بابكر ، <u>الهجرات العربية الى زنجبار البوسعيديون انموذجاً</u> ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة النيلين ، 2012 م .

9–عمر مشرى محمد بشير ، <u>العلاقات العربية الافريقية</u> ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة الخرطوم ، 1993م .

10– فايز بشارة مغاير ، <u>مؤتمر برلين الدولى لتقسيم القارة الافريقية و استهمارها نوفمبر1884 ــ 1885م</u> ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ ، جامعة المينا ، 1984م .

11- فاطمة السيد على سباك ، التاريخ السياسى لسلطنة زنجبار الاسلامية 1832ـ 1890م ، رسالة ماجستير ، جامعة ام القرى ، 1989م.

12- مبارك محمد حاج علمى ، الاستعمار الإيطالى في الصومال و دور حركات التحرر في الاستقلال 1889 ـ 1960م ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة إفريقيا العالمية ، 2014م .

13- محمد المصطفى ابو القاسم ، تجارة المسلمين مع افريقيا بلاد الزنج والسودان من القرن الاول الى مطلع القرن العاشر الهجرى الموافق القرن السابع الى نهاية القرن الخامش عشرالميلادى ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ ، جامعة الخرطوم ، 2004م .

14- ناجية محمد صالح الخريجى ، التاريخ الاقتصادى والاجتماعي والثقافى لسلطنة زنجبار الاسلامية في شرق افريقيا ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ ، جامعة ام القرى ، 1993م .

سادساً : الموسوعات :ـــ

1-مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ط1 ، دار رواد النهضة ، بيروت ، 1994م ـ 1996م .

سابعاً : المواقع الالكترونية :ـ

https:// www. Wikipedia. Org -1

2-موقع المعرفة ، https://www. m marefa org

الملاحـــــــق

المـلاحق

(أ) المعاهدات

محلق أ (1)

معاهدة السيد سعيد مع المزارعة 1828م : ـــ

ثم توقيع المعاهدة بالشروط التالية :ـــ

1 ـ تسلم القلعة للسيد سعيد ويترك فيها حامية مؤلفة من خمسين جندياً بشرط ان يكونوا من قبيلة بينها وبين المزارعة اتفاق .

2 ـــ أن يقيم الوالى وعائلته كما كان سابقاً .

3 ـــ أن يكون الملك لسيد سعيد والحكومة لسالم مدة حياته ولعقبه بعد وفاته .

4 ـــ تقسم العشور بين المتعاهدين على السواء وللوالى ان يختار من يريده في ادارة الجمارك

المصدر : سعيد بن على المغيرى ، جهينة الاخبار في تاريخ زنجبار ، تحقيق محمد على الصليبى ، ط4 ، مطابع الفردوس ، مسقط ، 2001م ،ص 218 .

ملحق أ (2)

معاهدة الحماية البريطانية على ممبسة 1824م :ـــــ

أولاً : تتعهد بريطانيا بان تعيد الى ممبسة كل ممتلكاتها التى اغتصبها السيد سعيد .
ثانياً : يظل شيخ المزروعيين حاكما وأن يكون حكمها وراثيا في اسرته
ثالثاً : يعين وكيل سياسى من قبل الحكومة البريطانية ليقيم مع شيخ المزروعيين او حاكم ممبسة .
رابعاً : تقسيم ايرادات ممبسة الجمركية مناصفة بين الحكومة البريطانية وحكومة المزروعيين
خامساً : يسمح لرعايا الانجليز بالاتجار مع داخل البلاد .
سادساً : تلغى النخاسة في ممبسة .

المصدر : فاطمة السيد على السباك ، التنافس الاوربى على دولة البوسعيديين في ساحل شرق افريقيا في الفترة مابين 1744 ـــ 1897 م، رسالة ماجستير ،جامعة النيلين ، 2015 م ، ص 27 .

ملحق أ(3)

معاهدة مورسبى 1822م :ـــــ

1 –**حظرت شراء العبيد من ممتلكات السيد سعيد الى أي من الدول المسيحية**

2 – ليس في وسع السفن العمانية التى تقل عبيداً الى دول اسلامية أن تبحر إلاَّ داخل منطقة تبدأ من جنوب كلوة مباشرة في مياه قريبة من شرقي افريقيا على امتداد ساحل شبه الجزيرة العربية حتى تصل الى ميناء ديو في شمال الهند وحتى سواحل فارس .

3 – يحق لسفن البحرية الملكية البريطانية الاستيلاء على السفن العمانية التى تضبط حاملة الرقيق خارج المياه المشار اليها في المعاهدة .

4 – بقاء و كيل بريطانى في زنجبار و الموانئ المجاورة .

المصدر : ريتشارد هول ، امبراطوريات الرياح الموسمية ، ترجمة كامل يوسف حسين ، ط 1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، ابوظبى ، 1999م ، ص 514 .

ملحق أ (4)

المعاهدة التجارية بين السيد سعيد و بريطانيا 1839م :-

1 - إن التجار الانجليز و العرب في الدولتين المتعاقدتين لهم الحق في التمتع بأقصى درجات المعاملة المفضلة .

2 - فتح الباب أمام كل من الجانبين لتعيين قناصل (و تحت هذا البند أرسل كاتب هامرتون الى زنجبار عام 1841م) .

3 - لرعايا الانجليز الحق في الاحتفاظ بالأرض و المساكن في ممتلكات السيد سعيد و أن هذه المنازل يخدمونهم لا تتعرض للتفتيش إلاَّ بعد الحصول على إذن من القنصل .

4 - إن خدم الرعايا البريطانيين في ممتلكات السيد سعيد لهم الحق في أن يتمتعون بالحصانة ضد القبض عليهم مع سادتهم . و لكنهم إذا عدوا أنفسهم عرضة للقانون العربى فإن سادتهم يعزلونهم ثم يحاكمون أمام محكمة عربية .

5 - إن مكوس السلع المستوردة الى أملاك السيد سعيد يجب ألا تزيد عن 5% مع وضع نص خاص بالسلع الواردة و يعاد تقديرها أو تعود بدون بيع .

6 - في حالة حدوث نزاع تجارى بين الانجليز و العمانيين فإن قضية تنظر أمام محاكم السيد سعيد إذا كان الشاكى إنجليزياً ، و أمام المحاكم الانجليزية إذا كان الشاكى عربياً .

7 - في حالة وفاة أحد الرعايا الانجليز في أملاك السيد سعيد فإن ممتلكات المتوفي الخاصة تسلم للقنصل الإنجليزى .

8 - ممتلكات أحد الرعايا الإنجليز مدنياً أو دائناً ، فان السيد سعيد أو القنصل البريطانى يقدمان كل التسهيلات في سبيل استعادة .

المصدر :الامين محمد احمد محمد على ، النشاط الاقتصادى العمانى في شرق افريقيا ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة النيلين ، 2015م ، ص 269 .

ملحق أ (5)

معاهدة تحريم تصدير الرقيق بين السيد سعيد و بريطانيا 1845م : ـــــ

1 – يتعهد السلطان بحظر تصدير الرقيق من مستعمراته الافريقية وبان يتعهد المسؤلون بتطبيق الحظر.

2 – يتعهد بمنع ستيراد العبيد من اصل افريقي الى مملكته في اسيا و باستعمال نفوذه لدى كل رؤساء الجزيرة العربية للهدف نفسه .

3 – تمنح سفن صاحبة الجلالة البريطانية الحربية و سفن حكومة الهند الحق في تفتيش كل السفن التى تمارس تجارة الرقيق سواء أكانت ملك سمو السلطان أو ملك رعاياه باستثناء التى تنقل عبيداً بين مختلف ممتلكاته الافريقية أي بين خط العرض 57ˈ1 و خط عرض 2 ’9جنوبا .

4 – يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في أول يناير 1847م .

المصدر : حسين غانم غباش ، عمان الديمقراطية الاسلامية ، ترجمة انطون حمصى ، ط 1، دار الجديد ، بيروت ، 1997م ، ص 200 .

<u>ملحق أ (6)</u>

<u>معاهدة إلغاء تجارة الرقيق بين السلطان برغش و بريطانيا 1873م :-</u>

1ـ **منع تصدير الرقيق في ممتلكات السلطان .**

2ـ اغلاق كل الاسواق العامة التى تقوم بالتعامل في الرقيق

3ـ حماية السلطان للعبيد المحررين وعقاب كل من يحاول إخضاعهم للرق من جديد

4 ـ تتعهد الحكومة البريطانية بمنع الهنود المقيمن في شرق افريقيا من إقتناء الرقيق أو شراء رقيق جديد .

المصدر : زاهر رياض ، <u>استعمار افريقية</u> ، ط 1 ،الدار القومية ، القاهرة ،1965م ، ص 90 .

ملحق أ (7)

المعاهدة التجارية بين السلطان برغش و ألمانيا 1885م :ـــــــ

1 – أن يحافظ السلطان على الرسوم التى كان يجبيها على الساحل كما هى وأن تشركه معها في الارباح الناتجة في داخل القارة .

2– أن جميع التجارة الاجنبية التى ترد الى ممتلكات زنجبار تدفع 5 % كما هو الحال في المعاهدات القديمة

3 – عدم ترك الحرية للسلطان لفرض أي نسبة من الضرائب على مواد الإحتكار و بدال ذلك بدفع مبلغ سنوى من المال له

4– اقترحت ألمانيا إلاَّ تدفع ضرائب كل التجارة التى تاتى من داخل القارة و تمر في ممتلكات سلطان زنجبار

5 – أختيار ميناء دار السلام لمحمية أوساجارا .

المصدر : جلال يحيى ، تاريخ أفريقية الحديث والمعاصر ، ط 4 ، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية ،1999 م ، 416 .

ملحق أ (8)

الاتفاقية الألمانية البريطانية 1886م :ــــــ

اولاً ــ تعترف كل من ألمانيا و بريطانيا بحقوق سيادة زنجبار على جزر زنجبار و بمبا و مافيا و الشريط الساحلى الممتد من بانجانى عند رأس نهر تونجى جنوباً الى كيبينى الواقعة عند مصب نهر تانا شمالاً و هو شريط يبلغ طوله ستمائة ميل و عرضه عشرة أميال ، و موانئ قسمايو و براوة و مقديشو والأراضي التابعة لها في الداخل على إلاَّ يزيد امتداد هذه الأراضي للموانئ الأربع الأولى عن عشر أميال و بالنسبة للميناء الأخير عن خمسة أميال .

ثانياً ــــ تؤيد بريطانيا ألمانيا في مفاوضاتها مع السلطان للحصول على إمتيازات في جمارك دارالسلام وبانجانى لشركة افريقية الشرقية الألمانية .

ثالثاً ــــ تقسيم الأراضي الداخلية الواقعة خلف الشريط الساحلى و الممتدة بين نهرى فورما و تانا الى منطقتى نفوذ ، الشمالية بريطانية و الجنوبية ألمانية و يمر الخط الفاصل بينهما من مصب نهر أومبا حتى يصل الى القاعدة الشمالية لسلسلة جبال كلمنجارو ثم يسير في خط مستقيم الى بحيرة فيكتوريا حتى يتبع خط 1 درجة من خطوط العرض جنوب خط الاستواء ، وتعهدت كل من الدولتين بالأ تتدخل في منطقة نفوذ الأخرى بعقد معاهدة حماية أو بالحصول على أراض أو بعرقلة نشاطها بأي شكل من الاشكال .

رابعاً ــــ تستخدم بريطانيا مساعيها الحميدة للوصول الى تسوية ودية للخلافات التى قد تنشب بين شركة افريقية الشرقية الألمانية فيما يتعلق بمقاطعات كلمنجارو .

خامساً ــــ تعترف الدولتان بأن الشريط الساحلى الممتد بين كيبينى و الطرف الشمالى لخليج مانده هو ساحل ويتو .

سادساً ــــ تعمل الدولتان معاً لدعوة السلطان للتوقيع على القرار النهائى لمؤتمر برلين .

سابعاً ــــ نضم ألمانيا للتصريح الثنائى البريطانى الفرنسى 1862م بشأن الاعتراف باستقلال سلطنة زنجبار .

المصدر : رجب حراز ، افريقية الشرقية و الاستعمار الاوروبى ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص 319 .

ملحق أ (9)

المعاهدة البريطانية الفرنسية لتقسيم مناطق النفوذ في الصومال 1888م : ــــ

1 – إعتراف بريطانيا بالحماية الفرنسية على الأقاليم و الأراضي الواقعة الى الغرب من زيلع وتنازلت فرنسا عن حقوقها في الاقاليم و الأراضي الواقعة الى الغرب من زيلع .

2 – منع الاتجار بالرقيق و استيراد الاسلحة و الذخائر .

3 – حرية كل من الدولتين و الاهالى في إستخدام طريق القوافل من زيلع الى هرر و هو الطريق الذي يقع عليه خط التقسيم و إعطاء الحرية لكل الدول دون قصرها على بريطانيا و فرنسا .

4 – أعلنت بريطانيا حمايتها على بلاد الصومال المواجهة لعدن و هى المنطقة الممتدة بين رأس جيبوتى و بندر زيادة تحت الحماية البريطانية .

5 – يكون الحد الفاصل بين مناطق النفوذ ممتداً من جيبوتى الى هرر و قبلت بريطانيا ترك رأس جيبوتى نفسها لفرنسا .

6 – وافقت الدولتان على عدم تدخلهما في شئوون هرر رغم اصرارهما على عدم التنازل عن حقهما في منع أي دولة أخرى من الحصول على حقوق في هرر أو فرضها عليها .

المصدر : جلال يحيى ــ محمد نصر مهنا ، مشكلة القرن الافريقى ، ط 1 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1981م ص 246 ــ 247 .

ملحق أ (10)

المعاهدة الزنجبارية المصرية المقترحة 1872م :ـــــ

المادة الأولي : أن تكون سلطنة زنجبار تحت الحماية العثمانية المصرية ، على أن يكون الملك محصوراً **بالتوارث بين ذرية السلطان الحالى أو بين اعضاء أسرته و أن يكون امتياز السلطان في سلطنته شبيها بامتياز الخديو إسماعيل و أسرته في مصر .**

المادة الثانية : أن ترسل الحكومة المصرية موظفين من قبلها ليقوموا بتأليف هيئة الحكومة في زنجبار وتنظيم المالية والجند طبقاً للأنظمة المتبعة في الحكومة في الحكومة المصرية .

المادة الثالثة : أن ترسل الحكومة المصرية مبعوثين من رجالها الأكفاء ليؤدوا كل النظامات التي تسن في سلطنة زنجبار بشأن إنشاء حكومة ، و لايجوز لمصر أن تطلب عساكر من زنجبار إلاَّ إذا حدثت حرب دينية بين السلطان العثماني و عدوا أخر فيطلب هو نفسه حينئذ جنوداً من زنجبار ثم إن علاقات سلطنة زنجبار مع الدول الاجنبية يكون على يد نظارة الخارجية المصرية .

المادة الرابعة : لايجوز للحكومة المصرية أن تعين أحداً من الاجانب غير المسلمين في سلطنة زنجبار أما إذا كانوا تابعين للحكومة المصرية فلا بأس من تعيينهم .

المادة الخامسة : أن جميع الاموال التي تجبى من سلطنة زنجبار تنفق في شئونها و مابقى بعد ذلك يودع في الخزانة المصرية ؛ حيث تكون مصر في هذه الحالة ملزمة بصرف كل أزمة مالية أو عسكرية تصيب سلطنة زنجبار .

المادة السادسة : أن تكون المعاهدة سارية المفعول بعد إطلاع الخديوى عليها و إصدار أمر بقبولها .

المصدر :اسماعيل سرهنك ، حقائق الاخبار عن دول البحار ، ط 1 ، المطبعة الاميرية ، القاهرة 1984 م ، ص319 .

الملحق أ (11)

المعاهدة المصرية البريطانية 7 سبتمبر 1877 م: ــــ

أولاً : **اعترفت بريطانيا بسلطان الحكومة المصرية تحت السيادة العثمانية على كل سواحل بلاد الصومال الى رأس جاردفون .**

ثانياً : وتعهد الخديوى إسماعيل بعدم التنازل لأية دولة أجنبية عن أية مناطق من هذه البلاد

ثالثاً : بقاء مينائى بربرة و بلهار في و ضع خاص ممتاز وألا يمنح أي احتكار أو التزام لأي أحد فيهما ألا ترحيص بأحراءا أي شئ يعطل حركة التجارة .

رابعاً : وافقت الحكومة المصرية على حق سفن الحربية البريطانية بزيارة وتفتيش وحجز كل سفينة مصرية تجد أنها تعمل في تجارة الرقيق و تسلمها لأقرب سلطة مصرية أو أكثرها اختصاصاً لمحاكمتها وقبلت مصر أن تستخدم بريطانيا هذا الحق في البحرالأحمرو خليج عدن و السواحل الشرقية لافريقيا و في داخل المياه الاقليمية لمصر وملحقاتها .

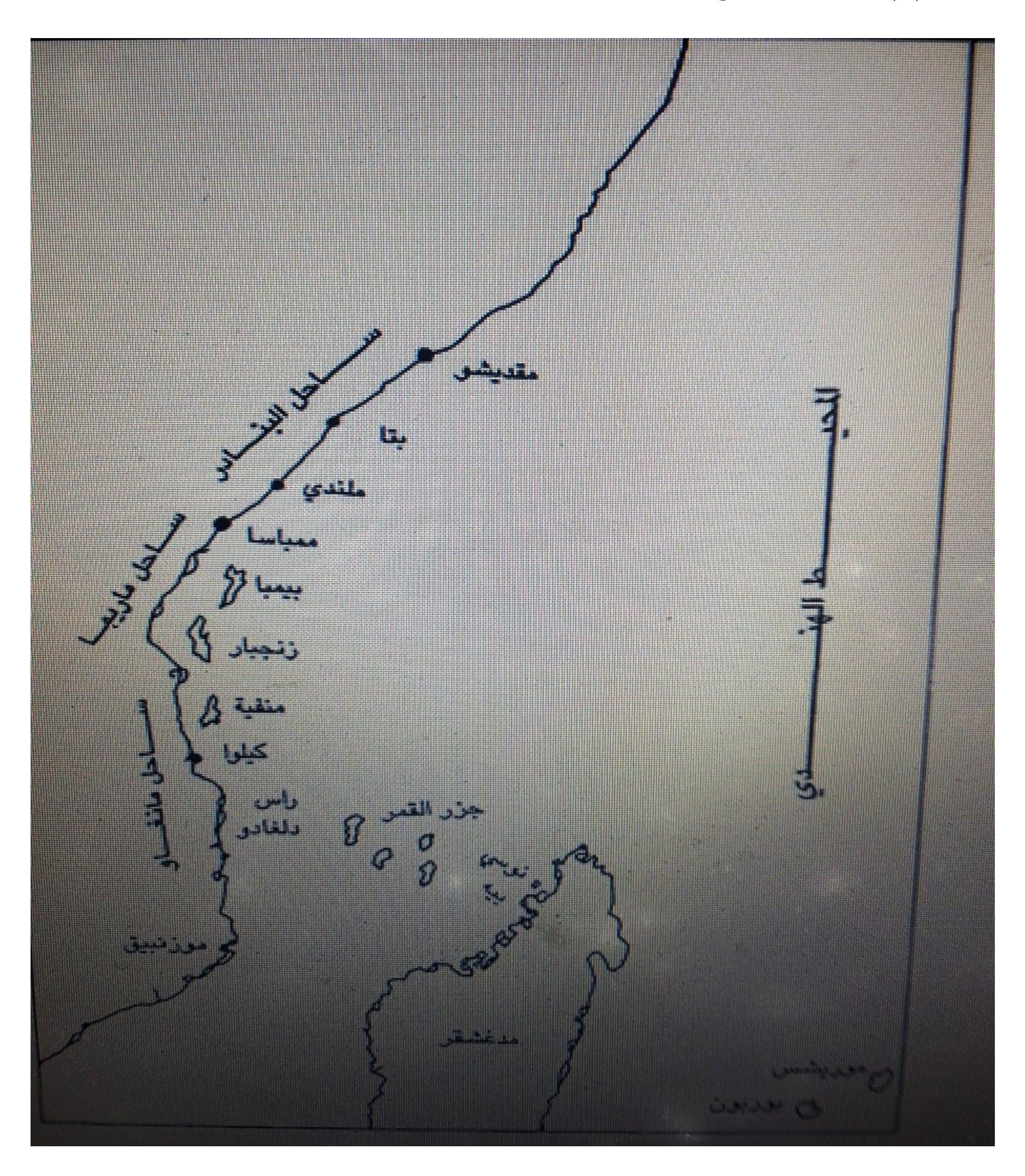
خامساً : عدم فرض رسوم جمارك على البضائع الواردة الى هاذين الميناءين تزيد على 5 % من قيمتها وعلى البضائع الصادرة الى ميناء زيلع و تاجورة و سائر موانئ بلاد الصومال بنسبة تزيد عن قيمة الرسوم المفروضة على البضائع في بربرة و بلهار .

سادساً : تخويل الحكومة البريطانية الحق في تعيين مأمورى قنصليات في جميع الموانئ و الجهات المواجهة على ساحل البلاد المذكورة .

سابعاً : منح رعايا بريطانيا وتجارتها و سفنها معاملة الدولة الممتازة في جميع تلك المناطق التي تحت سيطرتها في ساحل الصومال.

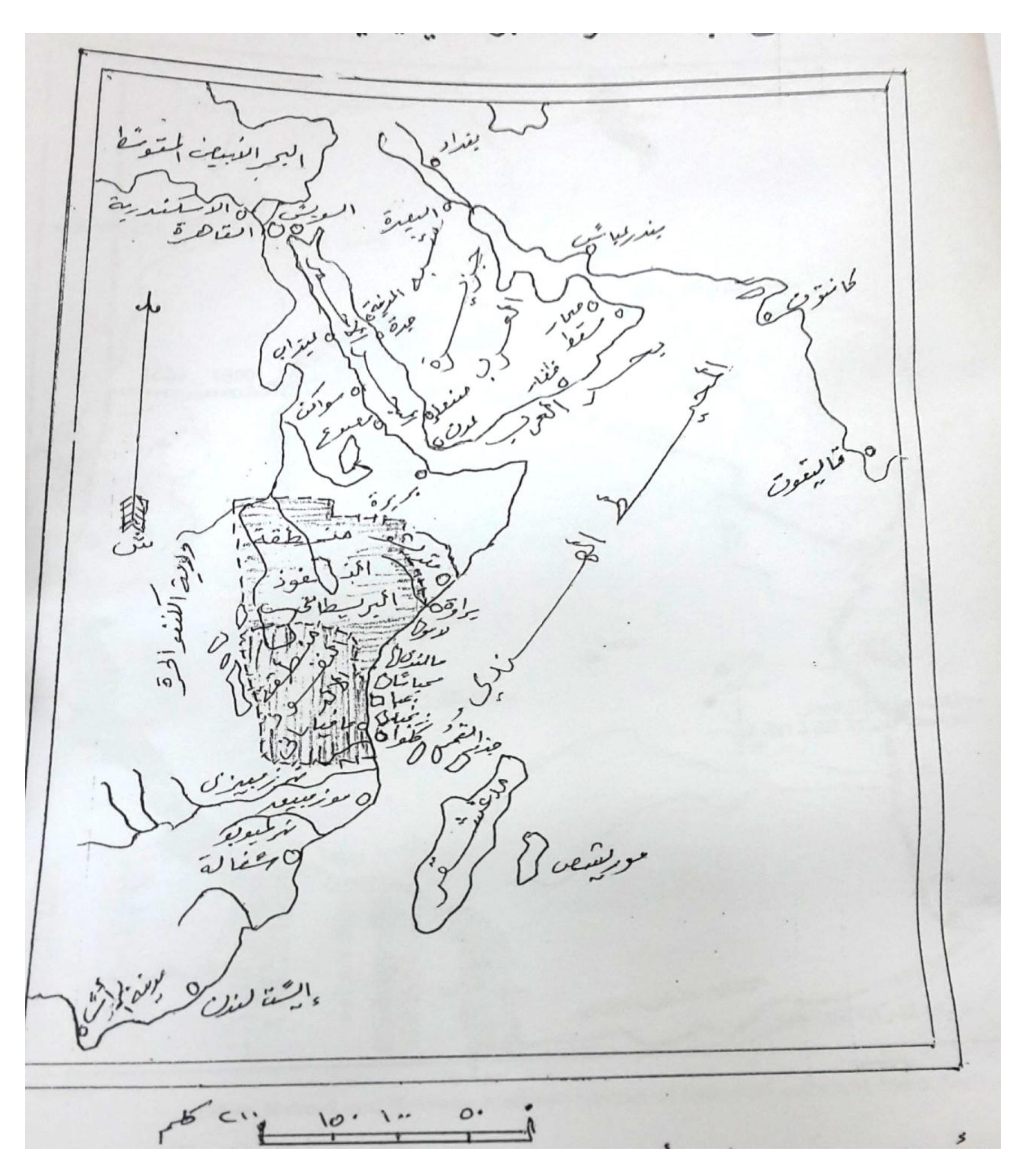
المصدر: جلال يحيى ــ محمد نصر المهنا ، مرجع سابق ، ص 139 ــ 140 .

ملحق ب (1) خريطة توضح ساحل شرق أفريقيا



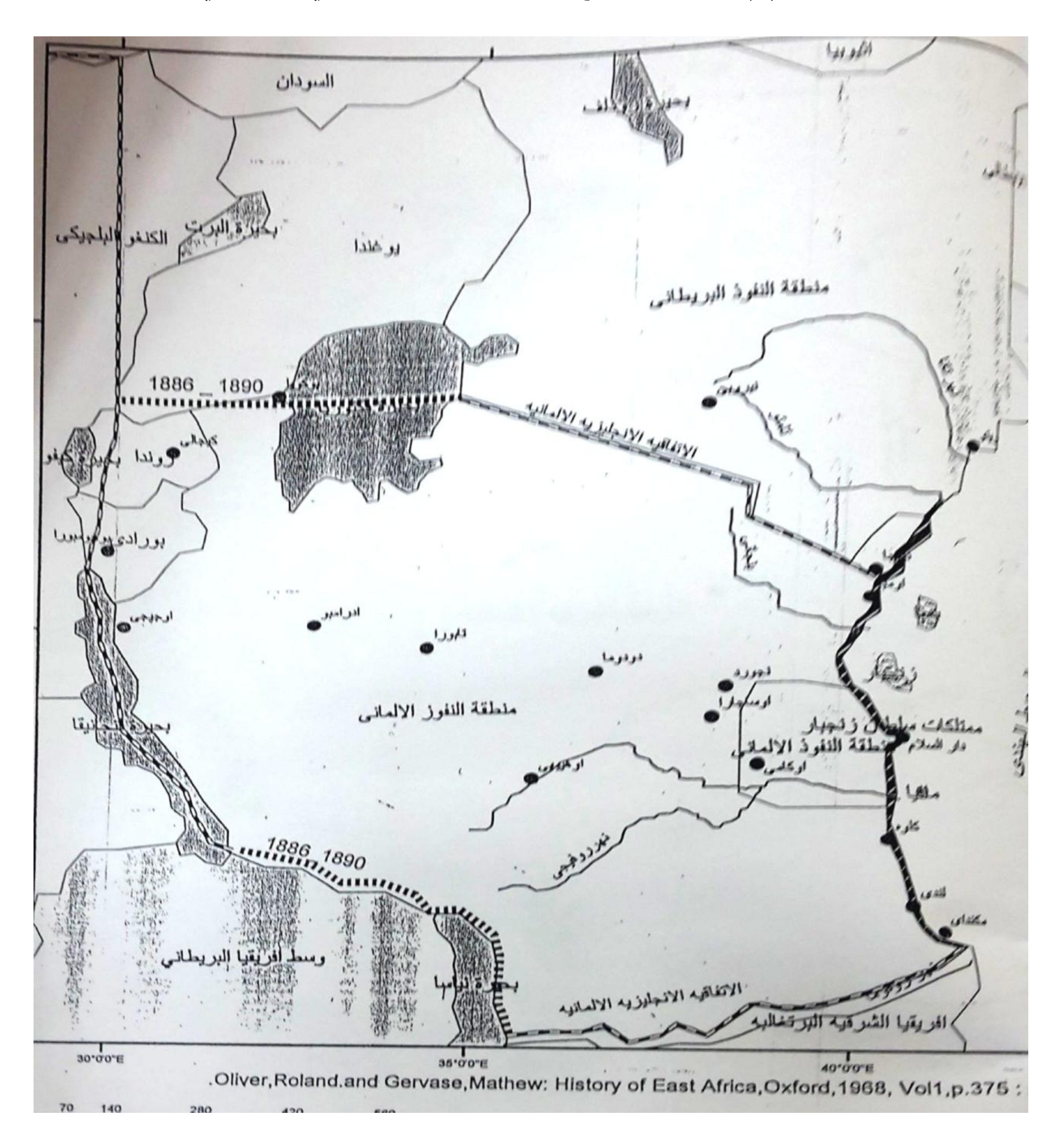
المصدر: سلطان بن محمد القاسمي ، تقسيم الإمبراطورية العمانية ،ط7، مكتبة الشارقة ، 2005م ، ص 10.

ملحق ب (2) خريطة توضح أهم المدن والمراكز في ساحل شرق افريقيا



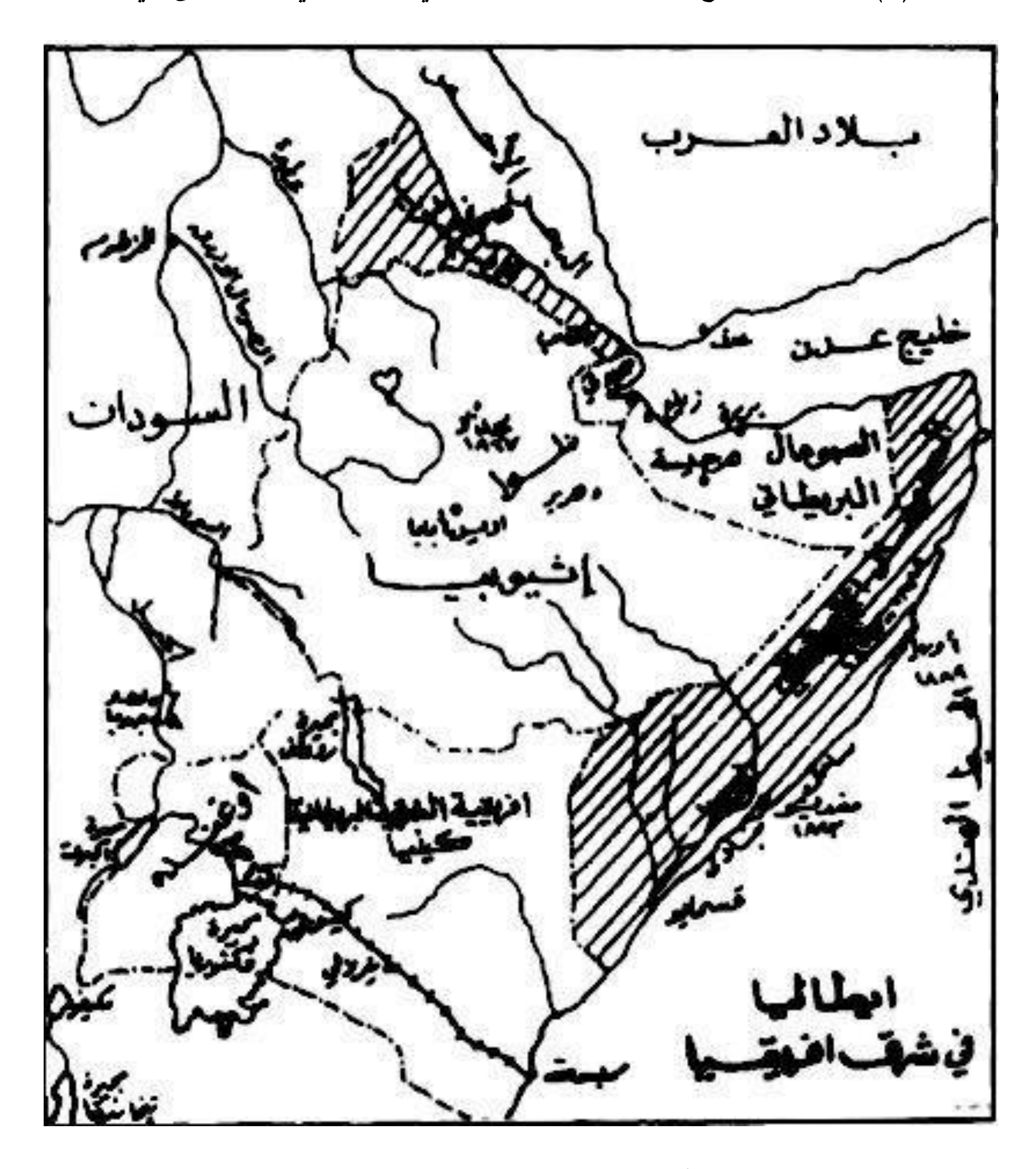
المصدر: عرفة الحسن عبد الرحمن بابكر ، الهجرات العربية إلى زنجبار البوسعيدين نموذجاً، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، جامعة النيلين – 2012م ، ص109.

ملحق ب (3) خريطة توضح مناطق النفوذ البريطاني والألماني .



المصدر : عزة محمد موسي ، سياسة المانيا الإستعمارية في أفريقيا 1885م–1918م ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة الجزيرة ، 2009م ،ص 200.

ملحق ب (4) خريطة توضح مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي والإيطالى في الصومال



المصدر:شوقي الجمل ، كشف أفريقيا وإستعمارها ، ط2، مكتبة الأنجلو ،القاهرة، 1980م، ص 415.